



محاضرات في ...

تاریخ مصر الحدیث

الفرقة الرابعة - عام - تاریخ

أستاذ المقرر

أ.م. د. محمد سيد إسماعيل

العام الجامعي

٢٠٢٣ / ٢٠٢٢ م

بيانات أساسية

الكلية: التربية

الفرقة: الرابعة - عام

التخصص: تاريخ

عدد الصفحات: ١٣١

القسم التابع له المقرر : التاريخ - كلية الآداب.

الرموز المستخدمة



نص للقراءة والدراسة.



فيديو للمشاهدة.



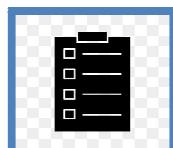
أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي.



رابط خارجي



تواصل عبر مؤتمر الفيديو.



أنشطة ومهام.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله عدد كمال الله وكما يليق بكماله. وعلى كل من سبقه من النبيين؛ من سيدنا آدم - عليه السلام - إلى سيدنا عيسى - عليه وعيهم أفضـل صلاة وأزكـى سلام . صـم أما بعد،،

يسـرنا أن نقدم لأبنائـا هذا الكتاب عن "تـاريـخ مصرـ الحـدـيـثـ والـمـعـاصـرـ" ، حيث تـأـتـيـ أهمـيـةـ درـاسـةـ تـاريـخـناـ القـومـيـ فيـ تعـرـيفـ أـبـنـائـاـ بالـحـقـائـقـ التـارـيـخـيـةـ وبـالـشـخـصـيـاتـ التـارـيـخـيـةـ المـهـمـةـ وماـ قـامـتـ بهـ مـنـ أـجـلـ مـصـرـنـاـ الـغـالـيـةـ . وماـ يـجـبـ عـلـيـنـاـ تـجـاهـ مـصـرـ وـتـارـيـخـهاـ وـشـخـصـيـاتـهاـ .

قبلـ الحـدـيـثـ عنـ تـاريـخـناـ الـوطـنـيـ وـالـقـومـيـ لـمـصـرـنـاـ الـغـالـيـةـ ، يـجـبـ أنـ نـتـعـرـفـ عـلـيـ مـعـنـيـ التـارـيـخـ؟ـ وـمـاهـيـةـ التـارـيـخـ؟ـ وـأـهـمـ مـدارـسـ التـقـسـيرـ فـيـ التـارـيـخـ؟ـ وـخـصـوصـاـ التـقـسـيرـ الجـغرـافـيـ لـلـتـارـيـخـ؟ـ ثـمـ نـتـطـرـقـ إـلـىـ كـيـفـيـةـ تـقـسـيرـ تـارـيـخـ مـصـرـ الحـدـيـثـ وـالـمـعـاصـرـ ، حتىـ يـتـسـنـىـ لـنـاـ فـهـمـ هـذـاـ المـقـرـرـ الـذـيـ بـيـنـ أـيـدـيـنـاـ ، لـذـلـكـ جـاءـ (ـالفـصـلـ الـأـوـلـ)ـ حـولـ مـعـنـيـ التـارـيـخـ وـمـاهـيـتـهـ وـتـقـسـيرـهـ .ـ ثـمـ جـاءـ الفـصـلـ الثـانـيـ مـنـ تـالـكـ الـدـرـاسـةـ بـعـنـوانـ (ـمـصـرـ تـحـتـ الـحـكـمـ الـعـثـمـانـيـ)ـ وـالـذـيـ تـحـدـثـتـ فـيـهـ عـنـ مـلـامـحـ الـوـجـودـ الـعـثـمـانـيـ فـيـ مـصـرـ ، معـ مـنـاقـشـةـ هـلـ هـذـاـ الـوـجـودـ كـانـ فـتـحاـًـ أـمـ اـحـتـلاـلاـ؟ـ ثـمـ نـقـومـ بـدـرـاسـةـ أـوـضـاعـ مـصـرـ سـيـاسـيـاـ وـاقـتصـادـيـاـ وـاجـتمـاعـيـاـ .ـ وـهـلـ كـانـ هـذـاـ الـوـضـعـ اـمـتدـادـاـ لـلـتوـاجـدـ الـمـمـلوـكـيـ ، أـمـ كـانـ فـعـلاـًـ بـدـايـةـ لـتـاريـخـناـ الـحدـيـثـ؟ـ

"مـصـرـ تـحـتـ حـكـمـ الـحـملـةـ الـفـرـنـسـيـةـ"ـ يـأـتـيـ (ـالفـصـلـ الثـالـثـ)ـ بـعـنـوانـ وجـاءـ الـحـدـيـثـ عـنـ قـيـامـ الـثـورـةـ فـيـ فـرـنـسـاـ وـحاـوـلـ قـادـةـ الـثـورـةـ اـبـعادـ نـابـلـيـونـ عـنـ

فرنسا لذلك فکروا في ارساله بحمله إلى مصر لقطع طريق انجلترا لوصولها إلى الهند. ذكرنا أولاً أسباب قيام تلك الحملة الفرنسية؟ ولماذا تم تحديد مصر وجهة تلك الحملة؟ وماذا فعل نابليون مع المصريين لكي يتقبلوا فكرة الآخر ؟ ثم تحدثنا عن مقاومة المصريين لتلك الحملة حيث ثورتي القاهرة الأولى والثانية.

"مصر تحت حكم محمد على" يأتي بعد ذلك (الفصل الرابع) والموسوم بـ حيث ظهر شخصية محمد على بجندى قادم مع الحملة العثمانية لاخراج الفرنسيين من مصر. ثم يبقى فيها ويتقرب إلى مشايخها. حتى أنهم نادوا به حاكماً ووالياً عليهم وأرسلوا إلى السلطان العثماني بذلك. ثم تحدثنا بعد ذلك إلى المخاطر الداخلية والخارجية التي واجهها محمد على في مصر، حيث؛ تخلصه من المماليك والزعامة الشعبية (عمر مكرم) وحملة فريزر، ثم موقفه من الدولة العثمانية والحركة الوهابية وإنجلترا وفرنسا. وتبع ذلك الفصل الخامس حيث سياسة محمد على الخارجية متمثلة في علاقته بالدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا وأخيراً روسيا. أما الفصل السادس فيتحدث عن خلفاء محمد على عباس حلمي ومحمد سعيد والخديو إسماعيل.

في الفصل السابع وهو بعنوان (مصر والثورة العربية) تحدثنا عن عزل اسماعيل تولى الحكم توفيق اكبر انجاله واستقالة نظارة شريف باشا لتترك له الحرية في اختيار نظارة جديدة. ولكن الخديوى توفيق طلب من شريف تأليف النظارة الجديدة قبل، على ان تحكم نظارته بمقتضى دستور جديد. ولكن لما قدم شريف مشروع الدستور الجديد. تحدثنا في هذا الفصل عن الثورة العربية وأسبابه وأحداثها ونتائجها.

ثم نختم دراستنا بأهم الشخصيات التاريخية في محافظتنا الموقرة (محافظة قنا) لنختم بالفصل الثامن دراسة تاريخ مصرنا الغالية.

وأخيراً تأتي قائمة بأهم المصادر والمراجع التي يمكن للباحث في تاريخ تلك الفترة الإطلاع عليها؛ ويأتي على رأسها العديد من الوثائق المنشورة وغير المنشورة.

وصل اللهم على سيدنا محمد وآلہ وصحب وسلم.

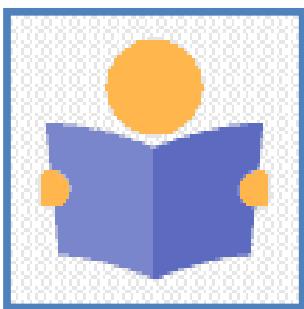
أ.م.د. محمد سيد إسماعيل حسن
أسيوط - ٢٠٢٢ م

الفهرس

.....	مقدمة
.....	الفهرس
.....	الفصل الأول: التاريخ؛ معناه، ماهيته، تفسيره
.....	الفصل الثاني: مصر تحت الحكم العثماني
.....	الفصل الثالث: مصر تحت حكم الحملة الفرنسية
.....	الفصل الرابع: مصر تحت حكم محمد علي
.....	الفصل الخامس: سياسة محمد على الخارجية
.....	الفصل السادس: خلفاء محمد علي
.....	الفصل السابع: مصر والثورة العربية
.....	الفصل الثامن: مصر وشخصيات تاريخية بمحافظتي
.....	مصر في عيون أبنائها
.....	قائمة المصادر والمراجع

الفصل الأول

(التاريخ؛ ماهيته وأهميته، تفسيره)



و قبل أن نبدأ في مقرر تاريخ مصرنا الغالية يجب الإجابة على بعض التساؤلات المطروحة؟

ما معنى مصطلح التاريخ؟

ما الفرق بين التاريخ والتاريخ؟

هل التاريخ علم أم فن أم أدب؟

- متى يبدأ التاريخ الحديث ومتى ينتهي؟

- متى تبدأ الفترة المعاصر؟

- هل للجغرافيا أهمية في قراءة التاريخ؟

علم التاريخ هو إعادة صياغة الواقع حسب ما توفر من مصادر ومعطيات. أو ببساط معانبه هو (أحداث الماضي الذي نملك عليه دليلاً). أما عملية التاريخ هي عملية تسجيل وتوثيق تلك الأحداث.

اختلف العلماء حول موضوع : هل التاريخ علم أم لا ؟ فذكر

البعض أن التاريخ ليس علمًا لأن الواقع التاريخية لا تخضع لما يخضع له أي علم من معاينة ومشاهدة أو اختبار أو تجربة ، وبذلك لا يمكن استخلاص قوانين محددة ثابتة كما هو الحال في علم الكيمياء أو الطبيعة على سبيل المثال ، وفي رأى هذا الفريق أن هناك عناصر في التاريخ لا تتوفر في العلوم الأخرى وهو عنصر المصادفة، وكذلك الشخصية الإنسانية التي تُشير إلى حد ما حوادث التاريخ.

أما الفريق الآخر فيرى أنه رغم عدم استطاعتنا استخلاص قوانين علمية ثابتة بالنسبة لعلم التاريخ كما هو في علوم الكيمياء والطبيعة فإن ذلك لا يجرده من صفة العلم وأنه يكفي أن نعطى صفة العلم لأى

موضوع يقوم الباحث بالمضى فى دراسته مع سعيه لإبراز الحقيقة وأن يكون حكمه دائماً ناقداً مع البعد عن الأهواء الشخصية ويرى هذا الفريق أن علم التاريخ هو علم نقد وتحقيق وأقرب العلوم إليه هو علم الجيولوجيا.

أما رجال الأدب فيرون أن التاريخ فن من الفنون وأن العلم لا يعطى إلا مخلفات الماضي ولذلك لا بد من تغليفها بالخيال ولا يقدر على ذلك إلا الكاتب الماهر، فمثلاً لا يستطيع العلم الطبيعي أن يفسر لنا حريق موسكو في عهد نابليون بونابرت في سنة ١٨١٢ إلا على أساس قوانين الاشتعال ، ولا بد من تدخل المؤرخ لكي يشرح الأسباب والظروف السياسية والعسكرية التي أدت إلى الحريق، علماً بأن المؤرخ أكثر عطاءً في ذلك خاصة وإن لم يوجد شيء من مخلفات هذا الحريق يقوم بدراسته العالم الطبيعي بينما المؤرخ يعتمد على الوثائق والمخطوطات المودعة بدور الإرشيف المختلفة في أنحاء العالم.

دار جدل طويل حول الكتابة التاريخية ومكانها بين العلم والفن والأدب ، واختلف فيه المفكرون فمنهم من ذهب إلى أن التاريخ علم بكل ما في هذه الكلمة من معنى ، ومن هؤلاء الدكتور بيوري الذي ذكر في محاضرته التي ألقاها في الثالث من يناير ١٩٠٣ " أن التاريخ علم لا أكثر ولا أقل " ، واللورد أكتون Acton الذي عرف العلم بأنه " اجتماع طائفة كبيرة من الواقع المتشابهة بحيث تنشأ عن اجتماعهم وحدة عامة على هيئة مبدأ أو قانون " ، وهكسلى الذي قال " أفهم أن المقصود من كلمة العلم أنها نوع من أنواع المعرفة التي تقوم على الدليل والتدليل ،

ويعنى آخر فإن العلم هو " كل معرفة تقوم على الدليل والاستبatement " والدكتور ألكسندر هل الذى قال : " أن كل معرفة معقوله فهى علم ". أما عن العلية أو السببية أو التعليل في التاريخ؛ فهو ذكر سبب الواقعه أو الموضوع المحدد. أما التفسير فهو امتلاك رؤية لفهم مسار حركة التاريخ، والقوانين التي تُسّيره، واستباط الحقائق الكلية التي تحدد مساره. عملية تفسير التاريخ هي جزء من منهج البحث، وتلي عملية جمع المعلومات من المصادر ونقدتها. وعليه وهي عملية اجتهادية، يتلقى الباحثون ويختلفون بشأن مخرجاتها. حيث أنه لا توجد حقيقة تاريخية مطلقة؛ كونها حقيقة نسبية، أو لا أحد يستطيع التأكيد على أن (الحقيقة التاريخية) حافظت على نقاها.

يُرجع البعض أصل فلسفة التاريخ إلى رغبة البشر في أن يجدوا أجوبة لسؤالين جوهريين هما: لماذا حدث؟ وكيف حدث؟ ومن هنا بدأ الإنسان يجتهد من أجل معرفة القوانين المسيرة لهذه الحوادث والتاريخ، ومنذ منتصف القرن ١٩ حدث طفرة في الدراسات التاريخية في العصر الحديث، نتيجة لحالة الوعي الأوروبي، وكرد فعل طبيعي لسيطرة النظرة المسيحية في تفسير التاريخ ووقائعه، حيث اعتبر أن التاريخ هو تحقق المشيئة الإلهية، وكما الحال في الإسلام. كانت دافع تطور هذه المدارس التاريخية هي عملية العودة للماضي الإغريقي والروماني والشك فيه، والتطاحن الحربي بين الكاثوليك والبروتستانت، ورحلات الاستطلاع والاستكشاف للعالم الجديد، والصراع السياسي والاجتماعي بين بلدان أوروبا، ثم الأفكار التویرية بداية من جوفينو فيكو، مروراً بمونتسيكيو وروسو وفولتير، كما أدى اكتشاف قوانين طبيعية يسير وفقها الكون إلى

التفكير في إيجاد تفسيرات ونظريات يستطيع من خلالها تفسير الماضي واستشراف المستقبل. وبناءً على تباين التفسيرات للتاريخ ظهرت لنا عدة مدارس حديثة لتفسير التاريخ.

إن حركة التاريخ ليست مضبوطة على إيقاع محدد. فأحياناً ، وفي بعض المراحل تكون على شكل خط مستقيم. وأحياناً أخرى على شكل دوائر حلزونية. وأحياناً تكون ذات إيقاع سريع. تعاني من هبوط وتراجعات أحياناً. وعليه فقد تفاعل مجموعة من العوامل والاتجاهات في صياغة أحداث التاريخ. ويكون للصدفة مكانها. وللعناصر المادية آثارها. وللفكر دور. وللتحدي دور. وهو ما يعني أن التاريخ يأخذ شكل نسيج هائل التعقيد من العوامل التي تلعب مع بعضها، وضمن قوانين باللغة الصرامة، ولكنها في الوقت نفسه باللغة الحرية لتصنع التاريخ البشري. ليس بوسعنا أن نضع قانوناً واحداً لحركة التاريخ. وما ظهر من تعميمات ورؤى تتناول عدد من القرون، أو منطقة من الأرض، أو لوناً من ألوان الحضارة. لكن هل معنى هذا أن القانون غير موجود في التاريخ؟ كلا، التاريخ يخضع لقانون، لكن المشكلة هي مقدرتنا على كشف هذه القوانين. وعلى أية حال فإن مسألة عدم وجود القانون لا يُلغي قيمة التعميمات والتفسيرات التاريخية التي اتخذت شكل اتجاهات ونظريات عامة في التفسير.

أهم اتجاهات ومدارس تفسير التاريخ

١-التفسير الديني اللاهوتي.

٢-التفسير التقدمي للحضارة عند فلاسفة التنوير.

٣-الجمع بين التقدم والعنابة الإلهية.

٤-التفسير الوضعي للتاريخ.

٥- التفسیر المثالي للتاریخ.

٦- التفسیر الاقتصادي والمادي للتاریخ.

٧- التفسیر البيولوجي للتاریخ.

٨- نظرية التحدي والاستجابة (توينبي).

٩- التفسیر البطولي للتاریخ.

١٠- التفسیر الإسلامي للتاریخ.

١١- التفسیر الجغرافي للتاریخ.

فلسفة تاریخ مصر الحدیث والمعاصر

ظهرت مدارس تاریخ مصر في الفترتين الحديثة والمعاصرة على التوالي، تيارات التحديد الليبرالي، ابتداء من عبدالرحمن الجبرتي ورفاعي الطهطاوى وتيار الأصولية الإسلامية من كتابات محمد عبده وتفرعها في شتى قطاع التأريخ، والتيار الاشتراكي حول النواة الماركسيّة منذ الأربعينات حول شهدى عطيه الشافعى، والتيار القومى ابتداء من تاريخ الحركة الوطنية لعبدالرحمن الرافعى، وحول نواده الناصرية، كما تجلى في كتابات رجال ثورة ٢٣ يوليو، إن هذه التشكيلات والأسماء - الرموز ليست مسحاً لساحة تاریخ مصر الحدیث والمعاصر وإنما إشارات إلى بعض المعالم لتنظيم الساحة في هذه الوجهة الأولى، ومن ثم يمكن التعديل والإضافة متلاً بالتمييز بين الاتجاهين الوطني المصري والقومي العربي في كل هذه المدارس.

يرجع اختلاف وجهات نظر المؤرخين حول الموضوع الواحد إلى اختلاف الثقافة والميول وتعدد القوميات والأديان، وإلى جو الحرية الذي يعيش فيه كل منهم وإلى البيئة التي تؤثر في أفكارهم، وإلى اختلاف

الخبرات بينهم، وإلى القوى الاجتماعية التي ينتمي إليها كل منهم، هذا إلى جانب روح العصر الذي كتب فيه المؤرخ الحادثة، فمما لا شك فيه أن كل هذه العوامل تتدخل في تحديد أهمية الظاهرة التاريخية أو عدم أهميتها بالنسبة للمؤرخ، مثل: (عندما منع نابليون بونابرت الحاج المصري من السفر إلى مكة لاداء فريضة الحج خلال الاحتلال الفرنسي لمصر ١٧٩٨، رأى المؤرخ المصري عبدالرحمن الجبرتي أن ما جد خطير إذ لم يسبق له مثيل في التاريخ، وأن الدنيا اهتزت لهذا الأمر، لذلك يجب أن تعد السنة التي حدث فيها ذلك العمل من السنوات المشهورة في التاريخ على حين نجد المؤرخ الإنجليزي "توبينبي" يرى أن ما حدث ما هو إلا حادثة محلية لا تستحق هذه الضجة، وهذا يعني أن كلاً من المؤرخين لم يتحرر من عقيدته، وقيمه، وعاداته، فالمؤرخ المسلم يرى أن الحادث خطير لأنَّه يمس عقيدته وقيمَه، على حين أنَّ المؤرخ غير المسلم يراه أمر عادي لأنَّه لم يمس عقيدته أو قيمَه، لذا اختلف التاريخ المصري عن التاريخ الأجنبي بالرغم من وحدة الحدث).

من المشكلات التي تواجه الباحث في التاريخ وجود مقولات وأحكام قيمة سبق أن صدرت عن كتاب أو مؤرخين منذ فترة ما بشأن شخصيات لعبت دوراً في التاريخ أو بشأن تجربة مر بها مجتمع من المجتمعات في نشاطه السياسي أو الاقتصادي ، ومن شأن هذه المقولات أن تصادر حرية التفكير.

في تاريخ مصر الحديث والمعاصر كثير من هذه المقولات والأحكام التي صدر بعضها عن الكتاب الأوروبيين ومن احتكروا التاريخ لمصر الحديثة ردحاً من الزمن قبل وجود المدرسة الوطنية في التاريخ ،

وهؤلاء الأوروبيين اعتادوا النظر إلى تاريخ مصر على أساس الفعل ورد الفعل تجاه الغرب ، والبحث عن القسمات العرقية والدينية وتضخيم ذواتها خدمة لصانعى القرار السياسي الاستعماري .

عندما نشأت المدرسة الوطنية فى التاريخ فى مطلع الثلاثينات توزعت بين اتجاهات ثلاثة تقريباً ، لكل منها مقولاته وأحكامه، اتجاه يعبر عن الأحزاب السياسية ومقولات فى الحركة الوطنية وعلاقتها بالقوى السياسية الأخرى، واتجاه تأثر بالمقولات الأوروبية غالباً، ويمثله الأكاديميون بالجامعة الذين تلقوا العلم على يد الأساتذة الأوروبيين سواء فى الجامعة المصرية أو فى الجامعات الأوروبية نتيجة لسياسة البعثات، وقد انحصر جهد هؤلاء فى شرح تلك المقولات لطلابهم اعتماداً على ما يعثرون عليه من نصوص، أما الاتجاه الثالث فقد نشأ خارج سور الأكاديمى على يد المدرسة اليسارية بمختلف فصولها والتى اعتمدت على المادية التاريخية فى فهم تاريخ مصر.

إن تاريخ مصر الحديث حتى القرن التاسع عشر ، لم يكن لل(nr) فى نصيب، وفي القرن التاسع عشر ظهرت مجموعة لا بأس بها قاماً بهذا العمل التاريخي كالجبرى والطهطاوى وعلى مبارك ومحمد عبده والكواكبى والنديم وغيرهم. ومن الواضح أن أعمال محمد صبرى وشفيق غribal ولouis عوض تمثل اتجاهًا متماساً وهى أيضاً فى ترابط مع العمل الرائد لحسين فوزى الذى يعبر عن الربط بين هذا الاتجاه الليبرالى النهضوى واتجاه الثورة الوطنية - فى تلاقٍ واضح مع صبحى وحيدة بشكل أساسى ، وكذا فإن أعمال حسين مؤنس وعبدالرازق السنھوری وطارق البشري تعنى بالإسلام الحضارى فى ترابطه مع محاور الوطنية والقومية والنهضة ، ثم أن

تركیز جمال حمدان فی موسوعته الجغرافية التاریخية یتشابک مع العدید من الكتابات الوطنية القدمة لإبراهيم عامر وأنور عبدالمالك وسعد زهران.

إن أهم المشكلات الموضوعية التي تقف عقبة في سبیل التاریخ الشامل لفکرنا الحدیث، هي مشكلة "النصوص" وینبغی أن نفرق بين حاجة القارئ المتفق للنص وحاجة الباحث إليه، فالاول تصل إليه رسالة النص أو جوهرها، فی أى شکل يكون عليه النص، أما الباحث فإنه يرى النص "محققاً" أى مؤكداً نسبة ما به إلى قصد صاحبه، ولعل الأصل أن يكون النص المحقق هو مبتغى القارئ المتفق والباحث على السواء، ومشكلة النصوص الفكرية في تاريخنا الحدیث ، منذ ما يقرب من مائتی عام اليوم ، وابتداء من تاريخ الجبرتی ، مشكلة مزدوجة فمن جهة لا يجد ، لا القارئ ولا الباحث بعض هذه النصوص بل أكثرها، ومن جهة أخرى فإن معظم النصوص المنشورة تظهر في طبقات سيئة الإخراج ، علمياً ، ورغم ادعاء أنها "تحقيق" و"نقد" إلى غير ذلك.

أما الناحية الأولى، فأین معظم مؤلفات كتاب القرن قبل الماضي، من أمثال الشدياق وأدیب أسحق وعبدالله النديم وحسين المرصفي وغيرهم من لم يحظوا بالاهتمام رغم أنهم جدیرین به؟ والصعوبة الثانية في وجه كتابة تاريخ شامل للفکر الحدیث هو النقص الفادح في الدراسات الجزئية أو التفصیلية، سواء منها ما يتعرض لموضوع بعينه أو لمفكر بشخصه أو لعصر محدد، والحق أن كاتب التاريخ الشامل لا يستطيع أن يعتبر نفسه متخصصاً في كل المفكرين وفي كل المسائل التي يتعرض لها.

واستمرت الكتابة التاریخية في طريقها تسایر طریقة الحولیات وإن كانت نغمة الاعتماد على المحسنات البدیعیة في الكتابة قد خفت حدتها

بشكل غير كبير فكتب "سلیم خلیل النقاش "البیرونی" مصر للمصريين" أرخ فيه لتأریخ مصر منذ محمد على حتى حوادث الثورة العربية في تسعه مجلدات الثلاثة الأول منها من تاریخ أسرة محمد على حتى خروج إسماعيل من مصر، والثلاثة الثانية من ولاية توفيق إلى انتهاء حادث الثورة العربية، أما الثلاثة الأخيرة فشملت محکمات العربیین وصور محاضرهم الرسمية.

قد أفاد النقاش تماماً من المادة الوثائقية التي توفرت له رؤيتها وبعد أن وافقت دار المحفوظات على الاطلاع على الوثائق المحفوظة لديه تمكّن من رصد الفرمانات العثمانية والديکریات الخديوية، وتنظيمات الجيش وأوراق عن الأوضاع المالية، وتركيبات تسوية الدين، وأوراق العربیین، والمحکمات التي تمت لهم بعد الهزيمة والعديد من الوثائق الدبلوماسية الأخرى، وقد تم نشر هذه الأعمال وقام بنشرها "الهیئة المصرية العامة للكتاب".

الجدير بالذكر أن عرابي فرغ من كتابة مذكراته "كشف الستار عن سر الأسرار في النھضة المصرية المشهورة بالثورة العربية" في ٢٦ يوليو ١٩١٠ ، وعلى الرغم من الأهمية الكبیرى لهذه المذكرات من الناحية التاریخیة خاصة وأن قائد الثورة هو كاتبها ، فإن ما بها من معلومات يفيد كثيراً في دراسة التاریخ ، كما أنه يحتاج من الباحثين إلى تمحیص وتدقيق للکثير مما ورد فيها .

وفي دراسة التاریخ والعلوم الاجتماعیة، الحیاد الصارم بين الذات والموضوع يصعب اتخاذه ، لأن الباحث وهو ذات بشریة، يعالج تجربة بشریة في فترة ما ، وبالتالي فمن الصعب التوصل إلى هذا القدر من الحیاد بين طرفین ینتمیان إلى أصل واحد، ومن السذاجة أن يقول "جوردون

شایلد" أن تتوقع تاريخاً خالياً من التحيز، إذ يصعب على المؤرخ أن يتجرد من تأثير آراء ومصالح المجتمع الذي يعيش فيه، أو تأثير الطبقة أو الأمة أو العقيدة التي ينتمي إليها، فمثلاً ، لماذا يختار الباحث موضوعاً عن العمال أو الفلاحين أو ملوك الأرض أو أصحاب الأعمال ؟ ولماذا يختار موضوعاً عن المذاهب والعقائد الدينية أو العلمانية ؟ ولماذا يختار الكتابة عن شخصية تاريخية معينة ؟

الصعوبة تكون أكثر عندما يختار الباحث ألفاظاً معينة لكي يصف سلوكاً ما أو جماعة من الناس في تجربة معينة أو يقومها ، فما الذي يجعل الكاتب يصف الذين قاموا بالثورة الفرنسية ١٧٨٩ أو الثورة المصرية ١٩١٩ بالثوار؟ وما الذي يجعل كاتب آخر يصفهم بالمتمردين؟ (رغم أن متمردين تعنى ثأرين) ولماذا تصف عملاً بأنه تضحية وفاء ومقاومة ويصفه غيرك بأنه إرهاب ؟ ولا يمكن أن يهرب الباحث من استخدام الكلمات والاختيار والتفضيل بينها، ومن هنا فإن استعمال اللغة – كما يقول إدوارد كار – يمنع الباحث من أن يكون صياداً . ورغم العقبات الكثيرة التي واجهت الدراسات التاريخية في القرن التاسع عشر، فإن مصر أنجبت مجموعة مدهشة من الكتاب الذين كانت قدراتهم تتحسن مع كل جيل، ولم يتلق أيّاً منهم راتباً أو حتى تشجيعاً لكتابه التاريخ، وفعلوا ذلك في ظل متابع ومصاعب لا يمكن للباحثين الغربيين المعاصرین أن يتحملوها ، فالآرشيفات إذا أخذناها ك مجرد مثال – كانت إما غير موجودة أصلاً ولما في حالة من الفوضى والاضطراب الكامل في وقت كانت مهمة تجميع المادة المصدرية التاريخية تجري في أوروبا منذ وقت طويل لدرجة أن مجموعات هائلة من الوثائق كانت متوفرة في خمسينيات القرن التاسع عشر ، وقد سبق أن

أوضحنا مدى قلة وضعف الكتابة التاريخية في مصر ، وأن الكتابة كانت غالباً من خلال معاصرة الأحداث ، كالمذكرات مثلًا .

ما لا شك فيه أنه من الصعب التفكير في عائق أساسى للكتابة التاريخية أكثر من عدم توافر المطبعة ، ولقد كان هذا على وجه التحديد هو نوع العائق الذى واجهه المؤرخ المصرى خلال القسم الأكبر من القرن التاسع عشر ، ولم تحصل مصر على أول مطبعة حتى عام ١٨١٢ – مطبعة بولاق ، التى أصبحت أكبر مطبعة عربية في العالم ، ولقد كان مصنع الورق شيئاً لازماً لطبع الكتب ، ومع هذا فإن مصنع الورق المصرى لم يصبح جاهزاً قبل ١٨٣٤ – ١٩٣٥ . أما غياب مادة الفكر الحديث في جامعات بلادنا فإننا نجده على مستوى الكارثة الحقيقية ، وإن قيام مشروع تاريخ كامل للفكر الحديث في بلادنا يتطلب أمراً لم نجد عليه اتفاقاً من المفكرين المصريين ، فإذا نظرت إلى الفكر الفرنسي منذ ديكارت إلى اليوم لوجدت له سمات مشتركة وتوجهات عامة ، وكذلك الفكر الإنجليزى وغيرهما كثير. ورغم ذلك فإن المدرسة التاريخية الأكademie في مصر قد تشعبت إلى عدة اتجاهات أو تيارات منها :

تيار مدرسة نظرية الفرد البطل (دور الصفة المتميزة في تفسير التاريخ) ويرى أصحاب هذه المدرسة التي ترجمتها الأديب الإنجليزى توماس كارليل Tomas Carlyle أن الزعماء وعظماء الرجال قد ميزهم الله لهداية البشر ، وقد ساير هذا التيار – محمد رفعت ومحمد صبرى ومحمد شفيق غربال وحسن عثمان وأحمد عزت عبدالكريم ، علماً بأن تصنيفهم ضمن هذا التيار لا يعني أن كل ما كتبوا دافعوا فيه عن دور الصفة ولكن أغلبه .

اتجاه مدرسة رانکة Ranke الذى يرى أن الصرامة فى تقديم الحقائق هى القانون الأسمى فى إعادة تطوير الماضي كما حدث بالضبط خاصة وأنه يرى أن المؤرخ لا يجب أن يصدر أحكاماً على الحقائق ، وإنما عليه أن يُكيفها التكيف الصادق فى ضوء الوثائق التاريخية مع الاهتمام بالتفاصيل وقد ألمت هذه المدرسة نفسها بدراسة التاريخ من خلال الدبلوماسية وأحوال الساسة والسياسة ، ومن المؤرخين الذين سايروا هذه المدرسة نذكر محمد فؤاد شكري ، ومحمد مصطفى صفوتو وعبدالعزيز الشناوى ورجب حراز وغيرهم.

تيار مدرسة التاريخ الاجتماعى : وينقسم إلى مجموعات ، منها :

- أولى هذه المجموعات التى تعرضت للنظرية марكسية وانطلقت فى كتاباتها من التفسير المادى للتاريخ ومن أبرز روادها شهدى عطيه الشافعى .

- ثانيةها تلك التى تأثرت بالمدرسة الاجتماعية وإن لم تتطرق فى كتاباتها من التفسير المادى للتاريخ وركزت على طرح قضايا فكرية معاصرة ومن أبرز أفرادها أحمد زكريا الشلق .

- ثالثها تلك التى تعرضت أفرادها لبعض القضايا فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى ومن أبرز روادها على شلبي ونبيل عبد الحميد .

- والمجموعة الأخيرة تعرضت لتاريخ مصر بطريقة يغلب عليها المنهج الوصفى وسرد الواقع ومن أبرز روادها محمد فهمى لهيطة وأحمد أحمد الحنة وأمين عفيفى عبدالله .

تيار المدرسة التفسيرية :

هي المدرسة التي حذرت من أخطار الإفراط في الرومانسية في كتابة التاريخ وجمعت بين تسجيل الأحداث والمعالجة التحليلية لها ويمكن تقسيم أفراد هذا التيار إلى مجموعتين الأولى انحصرت معظم كتاباتها في تاريخ العرب ، ومن أبرز روادها صلاح العقاد وعبدالعزيز نوار ، والثانية سايرت هذا التيار من خلال كتاباتها لتاريخ مصر ومن أبرز روادها السروجي وعمر عبدالعزيز ومحمود صالح منسى

أما عن التاريخ الاجتماعي، فيقصد به دراسة حركة القوى الاجتماعية في مجتمع ما، وال العلاقات التي نشأت فيما بينها من حيث الانسجام أو التناقض، وعلى المؤرخ الذي يقوم بدراسة التاريخ الاجتماعي لأى مجتمع أن يتعامل معه على أساس أنه ينقسم إلى قوى أو شرائح أو طبقات اجتماعية، وليس على أساس أنه يمثل قوة واحدة لأن هذا يتناقض مع حقيقة التطور التاريخي ، وفكرة انقسام المجتمع إلى طبقات من عدمه من المسائل الخلافية بين الدارسين للتاريخ الاجتماعي وتقسيم الظواهر الاجتماعية .

يعتبر شهدي عطيه الشافعى أول من مهد لكتابه التاريخ الاجتماعى من النظرية الماركسية، فهو أحد الشخصيات البارزة في الحركة الشيوعية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية والمتمثل في كتابه "تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦" بقوله: "لنا منهاج واضح في هذه الدراسة منهاج علمي قوامه أن تاريخ التطور الاجتماعي هو أولاً وقبل كل شيء تاريخ الشعوب ، وتحركاتها ، وثوراتها وتنظيماتها ولا يعني بها هذه التحركات العفوية الطارئة التي ما إن تهب حتى تخمد، إنما هذه التحركات

العميقة المنتظمة التي تعبّر عن أن نظاماً اقتصادياً وسياسياً أصبح لا يصلح للبقاء أصبح معرقاً للقوى الإنتاجية، أصبح محطماً لمستوى المعيشة للشعب وثقافته .

تتضح مسؤولية المؤرخين في كتابة تاريخ مصر الاجتماعي خلال العصر الحديث والمعاصر من واقع تاريخهم لكل فترة زمنية معينة، فعلى سبيل المثال، أن معظم من كتب عن الحملة الفرنسية تناول الناحية الاجتماعية وأثرها على الحركة الوطنية في مصر وعدم موائمة ما جاء به الفرنسيين من اجتماعيات غربية مع المجتمع المصري، فإن الاتصال الاجتماعي كان شائكاً، لأن المصريين لم يستسيغوا عادات الفرنسيين وخاصة عادات نسائهم اللائي خرجن إلى الشوارع ورافقن رجالهن في المراقص التي أنشأوها في حي الأزبكية خاصة، الجدير بالذكر أن الحملة الفرنسية حينما جاءت إلى مصر لم يكن برفقتها نساء، وهنا يبدو أنه (عزت قرنى) يقصد نساء الليل أو الساقطات من المصريات، حيث ظهرن مع الجنود الفرنسيين في المتنزهات ومصاحبتهم في مراكب النيل للنزهة، وكان ذلك من أسباب ثورة القاهرة الأولى

ابن خلدون الذي أطلق عليه مؤسس علم التاريخ ذهب إلى أن التاريخ فرع نوعي من المعرفة يهتم بكمال مجال الظاهرات الاجتماعية للتاريخ الفعلى ويكشف المؤثرات المختلفة التي تعمل فيه، ولم يكن التاريخ بالنسبة إليه مجرد تسجيل للحوادث، بل وصفاً للعلاقات الاجتماعية الداخلية والخارجية ، وقد أكد ابن خلدون النواحي الاجتماعية للتاريخ ، ولم يستطع أن يغفل حقائق الدين في المجتمع .

فی تاریخ مصر الحدیث لم یکن الجبری هو المؤرخ المصری الوحد من مؤرخی القرن التاسع عشر الجدیر بالاعتبار ، لم یقف وحده فی المیدان بل كان له الكثیر من المكملين النباءء، الذين أسهموا فی تقدم أفضل لعلم التاریخ ، ولم یکن علی مبارك ومصطفی كامل والشخصيات الأخرى موضع اهتمام لكونهم كتاب تاریخ فقط ، وهو دور كان فی أغلب الأحيان ملحاً لکثير من نشاطاتهم الأخرى ، ولكن لأنهم كانوا ممثلین لحقبتهم ومرابيا لمجتمع سريع التغیر أيضاً فی تاریخ مصر المعاصر انطلقت كتابات المؤرخین الذين قاموا بدراسة عملية التغیر الاجتماعي فی المجتمع المصری وتعرضوا لتركيبته الاجتماعية وشرائحته ومؤسساته وفیاته المختلفة فتطرقوا إلی العمال والفلاحین والجنود وغيرهم من الطوائف العاملة، وتعرضوا لنظام طوائف الحرف والملكية الزراعیة ، وطبقة کبار المالک والمدارس والمساجد والجامعات وعادات المصريین وتقاليدهم وقيمهم الاجتماعیة بطريقه ألقى الأضواء على دور هذه الطبقات والمؤسسات فی عملية تغیر البناء الاجتماعي للأمة المصرية فی كافة مجالاته الاجتماعية والاقتصادیة والفكريّة، وهم كثیرون وقد سبقت الإشارة إلی بعضهم .

من هنا فإنه لا يمكن لأى دراسة علمية اجتماعية جادة أن تستبعد البعد التاريخي، وأن أهمية دراسات التاریخ الاجتماعي تعمل على أن يقدم المؤرخ الاجتماعي الحقائق كاملة وفق منهجه العلمي حتى تكون سندًا لعلماء الاجتماع في دراستهم وبحوثهم المختلفة، لأن الباحث في علم الاجتماع يتطرق إلى الجوانب التاريخية بغير تدريب أكاديمي كافٍ على منهج البحث في التاریخ، وبما أن الباحث في علم الاجتماع لا يجيد منهج البحث التاريخي، فلا يجب له أن يتطرق إلى دراسة التاریخ إلا من خلال مؤرخ في الدراسات التاريخية.

الفصل الثاني

" مصر تحت الحكم العثماني "



كانت مصر والشام والجaz تحت حكم سلاطين المماليك منذ انتهاء الدولة الايوبيّة ، ووقف المماليك ضد الخطر الصليبي في الشام والخطر المغولي الذي دمر بغداد عام ١٢٥٨ م - ٦٥٦ هـ ولكن وحدة الشام ومصر تحت حكم المماليك ، استمرت بعد هزيمة المغول عام ١٢٦٠ م - ٦٥٨ هـ في عين جالوت حتى الزحف العثماني ، واحتلّ بلاد الشام ومصر.

أصل العثمانيين

دخل الأتراك العثمانيين في آسيا الصغرى في النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادي كقبيلة من القبائل التركية تتنزح من مناطق الإستبسفي آسيا متوجهة غرباً نحو الأناضول وفي أثناء ترحالها أسدت خدمة لعلاء الدين الأول سلطان دولة الروم السلجوقية التي كانت تحارب فرقة مغولية ، فمنحتها علاء الدين الأول منطقة تابعة له في الأناضول، كما ظفر رئيس القبيلة باسمه "أرطغول" بلقب "أوج بكى" أي محافظ الحدود ، وأخذ يهاجم باسم السلطان علاء الدين الأول ممتلكات الدولة البيزنطية في الأناضول ، وضم إلى المنطقة التي يحكمها مدينه "اسكي شهر" وفي عام ١٢٨٨ م توفر أرطغول وخلفه في حكم الإمارة ابنه عثمان التي سميت باسمها الدولة العثمانية . وسرعان ما نمت هذه الإمارة حتى أصبحت إمبراطورية متaramية الأطراف امتدت أقاليمها في آسيا وأوروبا وأفريقيا وغدت من أكبر الدول الإسلامية التي شهدتها التاريخ.

خصائص الدولة العثمانية

اتسمت الدولة العثمانية بالطبع الإقطاعي والعسكري والديني . أما كونها دولة عسكرية فلأن الشعب العثماني كان مدرباً للحربيّة للسلاطين . نظراً إلى الحرب على أنها واجبه الأول، واستثار الجيش . بالمكانة الأولى من عناية السلاطين، وكان للجيش وظيفتين الحرب والاشتراك فالحكم . فهو تعتمد على الجيش وقت السلم كما هو عدتها

زمن الحرب. أما من حيث كونها دولة إقطاعية ، فقد تمثل هذا الطابع فبنظامين : نظام الإقطاع العسكري من ناحية ، ونظام الالتزام منناحية أخرى ، وطبقاً للنظام الإقطاعي العسكري كان رجال الجيش يمنحون أرضاً زراعية مساحتها صغيرة لزراعتها والاستقرار فيها . وهي عبارة عن إقطاع صغير يسمى (تيمار) ، وعلى الفلاح الذي كان يملك هذه الأراضي أن يستمر في زراعتها بصفته أحد رعايا السلطان وأما من حيث أنها دولة دينية فذلك نظراً لأنه كان للبيئة الإسلامية وضع معترف به فالدولة ، وكان السلاطين مرضيّين على تدعيم سلطة شيخ الإسلام ، كما تركت الدولة مشايخ الطرق الصوفية يمارسون سلطات واسعة على المربيين والأتباع .

(اللاندسكيب السياسي)

النزاع بين العثمانيين والمماليك :

لقد توفّرت أسباب النزاع بين الدولة العثمانية وبين دولة المماليك التي كانت تحكم مصر والشام لها سيادة على إقليم الحجاز ، وكان أول أسباب النزاع الخلاف على تحديد الحدود بين الدولتين في طرسوس في المنطقة الواقعة بين الطرف الجنوبي الشرقي لآسيا الصغرى وبين شمالي الشام فقد تناولت في هذه المنطقة إمارات وقبائل تأرجحت في ولائها بين الدولة العثمانية ودولة المماليك ، وكان هذا مبعث اضطراب في العلاقات بين الدولتين ، ومصدر نزاع مستمر وأراد السلطان سليم الأول أولاً لأمر أن يحسم مسألة الحدود ، بالسيطرة تماماً على منطقتها ومكانها . وهناك سبب ثان هو أن السلطان قانصوه الغوري (١٥٠١ - ١٥٦١) سلطان دولة المماليك إداة إليه بعض الأمراء العثمانيين الفارين من وجه السلطان سليم وأراد أن يتذبذب وجودهم لديه آواه لإثارة مزيد من المتاعب في وجه السلطان سليم . وكان السبب الثالث والأهم هو السياسة الصبيانية التي اتبّعها السلطان الغوري أثناء الحرب التي قامت بين السلطان سليم وبين الشاه إسماعيل الصغرى ، فقد وقف الغوري موقفاً غير ودي من العثمانيين دون أن يفيد هذا الموقف الشاه إسماعيل ، فهو لم يلتزم بالحيدة بين العثمانيين والصفويين ، وهو لم يتذبذب موقفاً عدائياً صريحاً من السلطان سليم ، فكان في استطاعته

لو اتخد الموقف العدائی أن يقدم المساعدة للصفویین وقت توغل الجيش العثمانی في اتجاه فارس وأن يحصره بين قوتین الجيش الصفوی من الأمام، والجيش المملوکی من الخلف، مما يعرض الجيش العثماني لخطر الإبادة، وكان في استطاعة الجيش المملوکی أن يقطع عليه خط الرجعة إلى بلاده وكان في استطاعته أكثر من ذلك ان يتقدم عليه أراضی الدولة العثمانیة، وتكون النتیجة أن هذا الجيش يعجز عن الدافع عن بلاده، وعن الإغارة على فارس، ولكن لم يحدث شيء من هذه الخطط العسكرية، واكتفى السلطان الغوری بتأیید شکلی، وأصدر الأوامر إلى الأمير علاء الدولة حاکم إمارة "دلفار" المشمولة بحماية دولة الممالیک منع تقديم المؤن والاغذیة الازمة للجيش العثماني في أثناء توغله في فارس، فأعاق هذا المنع تقدم الجيش العثماني بعض الوقت واشتد ضيق السلطان سلیم على هذا التصرف، وعزم على الانتقام، وفي طريق عودته إلى بلاده أمر السلطان سلیم بقتل الأمير علاء الدين، واستولى على جميع أراضيه بما في ذلك عاصمته "البلستین"، وبات العثمانيون على مقربة من الأطراف المملوکية، وأصبحت دولة الممالیک معرضة لهجوم العثمانيین، وأحس السلطان الغوری بالخطر واندلعت الحربين الدولتين واستطاع العثمانيون إزالت هزيمة ساحقة بالجیش المملوکی في موقعة "مرج دابق" شمال حلب في أغسطس ١٥١٦، وقتل السلطان الغوری .

غزو مصر والشام

ولما رأى السلطان سلیم عمق الهزيمة التي أنزلها بالممالیک وسع نطاق الحرب وتساقطت تباعاً المدن الكبرى في الشام وحلب وحماء وحمص ودمشق التي أقام بها قرابة شهرين تسبق خلالها الأمراء والأعيان إلى السلطان يعلنون ولائهم للحكم الجديد، وتشجع السلطان سلیم على غزو مصر بعد غزو الشام، وواصل زحفه جنوباً حتى بلغ مصر، وكان الأمراء في مصر قد اختاروا "طومان باي" سلطاناً للدولة المملوکية، وفي موقعة الريدانیة في ضواحي القاهرة التھم الجيش العثماني والمملوکی في ٢٣ يناير ١٥١٧ واشتراك فيها السلطان سلیم وطومان باي، وقد تمكن الأخير من ذبح سنان باشا الصدر الأعظم معتقداً أنه السلطان سلیم، وكانت الخسائر من الجانبين

فادحة، ودخل العثمانيون القاهرة يوم الجمعة ٢٣ يناير ١٥١٧ م، وقبضوا على السلطان طومان باي وتم شنقه في ١٣ أبريل ١٥١٧ عند باب زويلة وطوبیت دولة المماليک، ودخلت مصر والشام في نطاق الممتلكات العثمانية .

نظام الحكم العثماني

فقدت مصر بالدخول التركي عظمتها الماضية إذ أصبحت واحدة من الولايات العثمانية، وصارت مزرعة ينتظر منها صاحبها أقصى ما يمكن من الدخل بمختلف أنواعه، غير أنه كان يولي إدارتها فئة من الناس قليلة الكفاية والأمانة في معظم الأحيان. أما الشعب المصري فقد بقي كما كان دائماً قليلاً الافتراض بالفاتحين: يعمل ويزرع ويدفع ويعيش، على نحو ما، في هدوء وسكون. بقي السلطان سليم في مصر حتى سبتمبر ١٥١٧ ثم غادرها إلى مقر السلطنة، وكان عليه قبل أن يغادر البلاد أن يفكر في نظام للحكومة يضمن به قادمية مصر لتركيا، أذ انه كان قد عقد العزمعلى ان يستقل الشعب المصري بالهادئ العامل، ولكن بعد مصر عن عاصمة الدولة العثمانية وقلة ثقة السلطان في اتباعه الذين قد يوليهم حكومتها، وكان من نتيجة هذا فكر في تقسيم السلطنتين الوالي، وديوان مكون من ضباط الحماية التركية التراي ان يتركها في مصر، وكانت كلتا السلطنتين تعتمد على الأخرى. وكان الوالي(الباشا) يعتبر من الوجهة النظرية الحاكم الوحيد وصاحب السلطة العليا في البلاد، يعينه السلطان في المدة لم تكن تتجاوز في المتوسط ثلاثة سنوات ، ويشرف على جمع الجزيه، ولكن أوامره كانت تحتاج قبل تنفيذها لموافقة أعضاء الديوان الذين كان لهم الحق في رفضهم، كما كان لهم الحق في عزل الوالي اذا اشتبهوا في انه يفكر في خيانة السلطان .

وقد تركت السلطة التنفيذية فايدى امراء المماليک الذين كانت للديوان حق تعينهم وعزلهم، ولكنهم كانوا مسؤلين أمام الوالي عن القيام وبالواجبات التي فرضت عليهم. وقد خلف السلطان ابنه سليمان القانوني الذي عدل نظام حكومتها، بان حول الحامية إلى شبه جيش احتياطي ، وضم إليه فرقه من المماليک ، كذلك استبدل بالديوان ديوانين أحدهما يسمى الديوان الكبير، ويؤلف من رؤساء فرق الحامية وبعض كبار الموظفين، ومهمته النظر في الأمور الرئيسية للحكومة، والثانية يسمى الديوان الصغير وينعقد

يومياً في القلعة مقر الباشا وينظر في الأمور العادية، ويتألف من رؤساء الفرق ونائب الوالي ، وكان يحضر جلسات الديوانين من وراء ستار ، كما كان العرف المتبع .

التقسيمات الإدارية

كانت مصر مقسمة من الواجهة الإدارية إلى ستة عشر إقليماً (مديرية) منها تسعه في الوجه البحري هي الجيزة ورشيد والغربيه والمنوفية والمنصورة ودمياط والشرقية والقليوبية والبحيرة، والباقي في الوجه القبلي وهي أطفيح وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا. وكانت الأقاليم الكبيرة (الغربيه والشرقية والمنوفية والبحيرة وجرجا) يحكم كل منها مدير يسمى (السنجق) يساعدته وكلاء يسمى كل منهم (الكافش) أما باقي الأقاليم كان يحكم كل واحد منها كافش وكان السناجقوالكافش من أمراء المماليك ويعينهم البasha بموافقة الديوان .

وكانت أهم واجبات السناجق والكافش تتعلق بشئون الزراعة وجباية الضرائب واستثباب الأمن. فكان عليهم ان يتبعهم جسور النيل، ويعملوا على تقويتها قبيل الفيضان وحراستها أثناء ، علأن يسخروا في ذلك الفلاحين، الذين يجمعهم مشايخ البلاد لهذا الغرض، كما كان عليهم أن يشرفوا على جمع الضرائب فى إقليمهم طبقاً للفئات المفروضة على الأراضي الزراعية، وأن يساعدوا على إيداعها فى خزانة الدولة فى القاهرة. وعليهم أخيراً المحافظة على الأمن وعلى الأخص حماية القرى ضد هجمات البدو الذين كثيراً ما كانوا يسطون عليها ويسلبون أهلها ما عندهم. هذا فيما يتعلق بإدارة الأقاليم. أما الإدارة المركزية فكان من رجالها الكخيا وهو نائب الوالي. والدفتردار ومهمته ضبط الإيرادات والمصروفات وحفظ سجلات الأراضي والرزنامى ووظيفته إدارة الضرائب وضبط حساباتها. وأمير الحج وهو يرافق الحاج ويوزع الصدقات والهدايا التي ترسل سنوياً إلى الحجاز. والخازنadar الذى يحمل الجزية سنوياً إلى الأستانة، وامين العناير وهو مدير مخازن الحكومة التى تخزن فيها المحاصيل التى تؤخذ من الاهالى كضرائب. وقاضى القضاة وهو المشرف على الانظمة القضائية وكان فى الغالب تركياً يعينه السلطان لمدة سنة أو سنتين ويعاونه قضاة آخرون يتم تعينهم لمن يدفع أكثر.

تطور نظام الحكم

كانت الهيئات الثلاث، الوالى وأهل الديوان والممالیک تتنازع فيما بينها مما أدى إلى إضعاف الحكومة ، وهذا هو ما فصده السلطان سليم الذى كان غرضه الأول من هذا النظام هو ضمان تبعية مصر لتركيا والحصول على الجزية بغض النظر فى مصلحة البلد وسعادة أهلها من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية، ومع مضى الزمن قويت سلطة الممالیک على حساب ضعف هاتين الهيئتين الآخريين فسيطروا على البلاد. وقد كان الوالى يقضى مدة قصيرة لا تسمح له بأن يخطط سياسية اصلاحاته فصار همه أن يجمع أقصى ما يمكن جمعه من الاموال للسلطان والسلطات الحاكمة تركيا ولنفسه كذلك اضعف الولاه نزاعهم الدائم مع الديوان والممالیک . أما الديوان فقد بدأ يضعف على مر الايام نتيجة لنزاعه الدائم مع الوالى، واندماج أعضائه بالمصاہرة مع الممالیک حتى صار الديوان أخيرا مكونا من زعماء الممالیک، كما أفقدت قلة اشتباك الحامية في الحروب ضباطها كثيرا من صفاتهم الحربية. هكذا أضفت هيئتان من هيئات الحكم، بينما الهيئة الأخيرة، المكونة من امراء الممالیک قد طغت طغيانا كبيرا عليهمما، فأصبح الممالیک أصحاب الكلمة العليا في البلاد وزادت قوتهم. ولم يكن لأمراء الممالیک نظام متبع للرئاسة فكانت الغلبة للأقوى، وكان رئيس الممالیک المسمى "شيخ البلد" يصل إلى مركزه بالقوة، واصبحت سلطته لا تدانيها سلطة اذ كان زعيم حكام الأقاليم واعضاء الديوان. وكان هم الممالیک جمع المال لا من المصريينفحسب بل من الممالیک الاقل قوة وسلطانا ،حتى شبهها احد العلماء بالسلطة التي يكتسبها الفاتح من اهلى البلاد المفتوحة، ولهذا ترى ان هؤلاء الممالیک لم يراعوا قواعد الحكم السليم فى الشؤون المالية العامة. فقد خلطوا بين انواع الضرائب المختلفة حتى بين الغنيمة والفى. فالغنيمة والفى مختلفان وان كانوا يؤديان الى معنى واحد: وهو المقدار من الاموال التي تستولى عليها جيوش الدولة في حروبها. والغنيمة هي ما اغلب عليه المسلمين حتى ياخذوهعنوة،والفى هو ما صولحوا عليه ، وبينما كان المسلمون يخمسون الغنائم والفى فيحصل الذين حضروا المعركة اربعة اخماس ويرسل الخمس الى بيت المال، اخذت الممالیک في وضع يدها على كل انواع الضرائب باختلاف أصولها ومواردها .

على بك الكبير

لم يكتف المماليك بما في أيديهم من السلطة بل عملوا على التحرير نهائياً من السيادة العثمانية في عهد زعيمهم "على بك الكبير" إلى صار شيخاً للبلد سنة ١٧٦٣، ثم انتهز فرصة ضعف تركيا فأعلن استقلال مصر عام ١٧٦٩ وطرد الوالي، وامتنع عن فع الجزية التي كانت الصلة الباقية بين مصر وتركيا ، وضرب النقود باسمه، وارد توسيع حدود بلاده ففتح الحجاز واليمن وأرسل جيشاً بقيادة محمد بك أبي الذهب زوج ابنته لفتح الشام ، فلما فتحها حرضته تركيا على خيانة قائدته وسيده ، ووعده بمشيخة البلد، فعاد إلى مصر وحارب على بك الكبير وهزمه ومات على بك متاثراً بجراحه انتهاء القتال في ٨ مايو ١٧٧٣ م. وعيّن السلطان أبا الذهب شيخاً للبلد وأرسل والياً عثمانياً إلى مصر، فعادت البلاد إلى الفوضى وبعد موته أبا الذهب استتب الأمر من بعده لاثنين من المماليك؛ إبراهيم بك شيخاً للبلد، ومراد بك قائداً للجند، وقد تلاشى بجانب نفوذهما نفوذ الوالي التركي. واستمر هذا النظام الثنائي في الحكم حتى مجئ الحملة الفرنسية إلى مصر سنة ١٧٩٨ م. وما يدل على هذا النفوذ أن بريطانياً عقدت اتفاقاً تجارياً في سنة ١٧٧٩ م مع أبو الذهب مضمونه السماح للسفن الإنجليزية بالمرسى في ميناء السويس وتفریغ البضائع بها نظير رسوم جمركية وكذلك حاول الفرنسيون أن ينالوا في سنة ١٧٨٥ بعض امتيازات تجارية من المماليك ، وفعلاً عقدوا اتفاقية مع بعضهم في سنة ١٧٨٥ بان ترسوا مراكبهم في السويس وإن تعامل معاملة المراكب المصرية تماماً على أن تتقاضى مصر رسوماً بواقع ٣٪ من ثمن البضائع وإن تضمن مصر عدم تعدى العرب عليها.

الحالة الاجتماعية

كان عدد السكان يبلغ نحو ثلاثة ملايين ينقسمون إلى طبقات تختلف طرق معيشتها اختلافاً بيناً ويمكن تقسيمهم إلى العثمانيين والمماليك والمصريين .

١- أولاً العثمانيون :

كان من العثمانيين الوالي وأعضاء الديوان وبعض كبار الموظفين، وكان هم الوالي ينحصر في جمع ما يمكن جمعه من الأموال في المدة القصيرة التالية لها فالحكم ، وقد

كان بقاء الوالى منصبه يتوقف على رضاء السلطان وكتاب رجال حكومته . فكان عليه إذن أن يغمرهم بالهدايا، وهذا كل ما كان على حساب مالية البلاد العامة ومالية أهلها الخاصة. ومن الولاه من كان يتغلى في استنزاف أموال الارامل واليتامى، ويرهق الفلاحين والصناع والتجار بالضرائب المختلفة. وكان الوالى كثير العناية بمظاهر الحكم. فقد وصل إلى القاهرة بعد تعيينه تضرب له الدافع ويسيء ممتنعياً جواده في موكب يحيط به عدد كبير من الفرسان والمشاة وزعماء المماليك. أما اعضاء الديوان وبعد أن فقدوا ثقتهم الحرية لقلة اشتغال الحماية بالحروب أخذوا يستهزئون بالمماليك واختلطوا بهم بالمصاہرة، وعاشوا عيشة الترف والكسل والخمول ، وابتدأوا يقتلون الأرضى ويعيشون على دخلها.

- ثانياً : المماليك :

كان عدد المماليك لا يزيد على عشرة الاف عاشوا عيشة البذخ والترف يسكنون القصور الفخمة ويلبسون الحرير والجوبيون الجواري والعلماني ليديرونهم على الحرب والفروسية ويعلمونهم مبادئ القرآن ، حتى إذا كبر المملوك حرره سيده ورقاه إلى رتبة بك وجعله من أتباعه وانصاره ويدين له بالولاء طول حياته ، وينحاز إلى جانبه فيما يقوم بينه وبين غيره من زعماء المماليك من المشاحنات والمنازعات التي كانت من المظاهر السائدة في هذا العصر ، وكان الدافع إليها ارغبة في السيادة والوصول إلى سلطة الحكم التي أصبحت حين ضعفت تركياً في أيدي المماليك وأكثرهم انصاراً وقد بسط أمراء المماليك أيديهم على معظم الأراضي، ففي بعض الأحيان كانت مئات القرى تستغل لحساب أمير واحد. وهم مع ذلك قد أهملوا الزراعة فساعمت حالتها فقلت المحصولات، وارتفعت الأسعار ، وكانت المجاعات تحتاج كثريين من أفراد الشعب فقتل الأيدي العاملة. وكان لابد للمماليك من الحصول على الأموال ، فأرهقوا الزراعة والصناعة بالضرائب ، كذلك فرضوا الضرائب الباهظة على البضائع المارة عن طريق مصر ، وكذلك على التجار المقيمين بالديار المصرية . ومع هذا كل ما فقد كان أمراء المماليك أكثر الحكام اتصالاً بأفراد الشعب مما جعل الأهالي يشعرون نحوهم بحب المسود لسادته.

- ثالثاً : المصريون :

كان المصريون هم الطبقة المنتجة في الزراعة والصناعة والتجارة الاهلية ، ومع انهم اغلبية السكان فقد كان كل ما يحصلون عليه نتيجة لعملهم هو الضروري من المأكل والملبس والمسكن . ويرجع سوء حالة المصريين إلى قلة ثروة البلاد ، وقلة انتاجها نظير الإهمال في الاعمال العامة الزراعية والصناعية والتجارية ، نتيجة لضعف الحكومة وانشغال الحكام بمصالحهم الذاتية في مصالح الشعب في مجموعه ، كما ان ثروة البلاد على قلتها كانت توزع توزيعا غير عادل إذ كان المماليك والعثمانيون يستعملون على النسبة العظمى من داخل اللاد مع قلة عددتهم بالنسبة لعدد المصريين ، والنتيجة العامة لهذا هي انحطاط مستوى المعيشة .

الظواهر الاقتصادية ونتائجها

كان الفلاحون والعمال يلبسون اردية من القماش الرخيص ويسكنون فناكواخ ، ولم تكن معيشة الكفاف ميسورة إذا كانت المجاعات والآوبئة تنتشر بين آن وآخر فتحصر الآلاف من السكان ولم يكن من الممكن مقاومتها إذ لم يكن في البلاد طب ولا اطباء، وإنما كان الناس متربوين لمدعى الطب من المنجمين والحلاقين وغيرهم . وكان الجهل متقدماً بحكم فلم يكن في البلاد معاهد للتعليم إذ اهملت واستولى على دخل او قافها الحكام ، فتخربت مبانيها وتشرد معلموها ، وكان من الممكن ان تفقد مصر كل صلة عملية بين حاضرها و الماضيها لولا بقاء الازهر الذي قاوم كل عوامل الفناء . وقد كان الحكام من العثمانيين والمماليك ، يعتبرون ان حال المصريين حالة طبيعية وانه مسر للعمل من اجلهم ، وقد ادى ارهاق المصريين وعد العناية بشئونهم الى نتائج سيئة عديدة. منها ١: عدم مقدرتهم على دفع الضرائب وادى ذلك الى تحملهم صفوف الاذى والذل التي كان الحكام يستعملونها معهم. ٢ - قلة مقدرتهم على الانتاج ، إذ فترت همتهم على العمل ، كما ان انخفاض مستوى المعيشة ادى الى نقاشي الضعف والمرض وانحطاط قوى العمال الجسمانية التي لها نصيب كبير في القدرة على العمل المنتج المجدى. ٣ - نقاشي الامراض الاجتماعية بينهم ، فقد اصابهم ضعف الارادة والافتقار الى الشجاعة الادبية وعدم الشعور بالمسؤولية وغير

ذلك من الصفات المرذولة كالجبن والكذب والتخلق والغش والنفاق مما هو اشد فتكا من الامراض البدنية ، مما هة نتیجة طبيعية الانتشار فى مجتمع تضييع فيه الحقوق وتنقض ابسط قواعد العدل .

وبالرغم من ذلك فقد كان هناك بعض المصريين يتمتعون بالغنى والترفة، ومن هؤلاء التجار والعلماء وطبقة العلماء ،بالرغم من ثقافتها واجتهادها فى التقرب من الحكم ورجال الادارة خوفا من الظلم الذى كان يحتمل ان يلحقهم فيما لو خالفوهم ، كان اكبر الاثر فى تلبية المصريين وقيادتهم الى الحرية فى المدة التى تلت دخول الحملة الفرنسية .

الحالة الاقتصادية

أدى نظام الحكم العثماني الى ضعف الحكومة المصرية واهمال الاعمال العامة وتاخر الحالة الاقتصادية ونعني بالحالة الاقتصادية طريقة حياة الناس فيما يحترفون ، أي في أحوالهم المعيشية من حيث إنتاج الثروة وتوزيعها وتدالوها واستملاكها .

الزراعة: أدى ضعف الحكومة أيام الأتراك إلى إهمال مشروعات الري والصرف فتأخرت الزراعة واستحالت أخصب البقاع إلى ما يشبه الصحراء الجرداء .

١ - ملكية الارضى :

كانت النظرة السائدة في مصر منذ القدم ان الحاكم هو المالك لجميع الارضى . يتصرف فيها على احد وجهين : فأما ان يقسمها على اتباعه واعوانه ورجال حاشيته نظير ما يقومون به له من خدمات ، واما ان يقسمها بين الزراعيين الذين يستثمرونها نظير دفع الضرائب المفروضة عليها نقدا كانت او محاصيل زراعية .

كان أتباع الحاكم ورجال حاشيته يقسمون ما اعطى لهم من الارضى على اتباعهم ، وهؤلاء يقسمونها مرة اخرى على آخرين ويستمر التقسيم حتى تقسم الارض نهائيا على الفلاحين الذين يقومون بزراعتها . وهذا يشبه ما كان يسمى فناوروبا " نظام القطاع " . وقد أبقى السلطان سليم _ حين فتح مصر _ هذا النظام وبذلك أصبح المماليك لجميع الارضى وقد استخدمته في هذا من عقائد هذا العهد الدينية والسياسية . غير

ان السلطان كان يعطى الارضى للناس لاستثمارها لأن يستردها منهم ، وكان مستثمرى الارضى يورثون حقهم فى الاستثمار لورثتهم .

ويمكن تلخيص نظام الملكية الزراعية فيما يلى :

١ - هناك بعض الارضى معفاة من الضرائب كاراضى الوقف .

٢ - توزيع الحكومة الارضى على ملتزمى جمع الضرائب ، اى الذين يتعهدون بتحصيلها وذلك نظير ما يسمى " ثمن الالتزام " .

٣ - يوزع الملتمون الارضى على الفلاحين سينثemsنها نظيردفع الضرائب التى يحصلها الملتمون ، فالملتم يعتبر مالكا لحينجمع الضرائب ، ويمكنه بيع هذا الحق او توريثه لورثته . والفالح يعتبر مالكا لحين الانتفاع بالارض ويمكنه توريث هذا الحق لورثته ، غير انه اذا لم يكن للملتم ورثة ، او توقف عن جمع الضرائب عادت اراضيه للملتم ، وبهذا كان حق ملكية الارض نفسها محفوظا للحاكم .

وقد امر السلطان سليم بمسح الارضى ، كما امر بتسجيلها ، وتسجيل اسماء مستثمرتها ، وكانت الضرائب تحصلها عمال الحكومة تحت اشراف حاكم الاقليم ، غير انه فى اواخر الحكم التركى اضطررت الحكومة الى اتباع نظام جديد فى تحصيلها هو نظام الالتزام .

٢- اراضى الوقف :

نظام الوقف نظام متبع لادارة الارضى الموقوفة، وفي كل من نوعى الوقف _ الخير والاهلى_ يعين الناظر الذى يدير الارضى، من بين المستحقين فإذا انقرضوا كان للقاضى ان يعين ناظرا ، وكان الناظر عادة يعينون من بين طائفة العلماء. وقد كان الناظر من العلماء يستغلون الارضى الموقوفة وينتفعون بداخلها كما لو كانت املاكهم الخاصة وذلك نتيجة لتهاون الحكومة فى مراقبة الحالة. كانت بعض الارضى المصرية موقوفة، والوقف هو تخصيص ربع الارض لغرض معين تبعا لادارة من يمتلك هذا الربع . وقد يخصص الواقف ربع الارض للصرف على عمل او اعمال خبرته وهذا ما يسمى " الوقف الخيري " . وقد يخصص الريع لافراد عائلة الواقف بشرط ان يصرف عند انفراط المستحقين الى وجه من وجوه الخير ، وهذا ما يسمى "

الوقف الاهلى " وميزة الوقف ان الوارث لا يستطيع التصرف في الارض ، وانما له الحق في الانتفاع بريعها فقط . وقد قام المالك في اول عهدهم بالحكومة المصرية بوقف بعض اراضيهم على المساجد وغيرها من وجود الخير ، كما ان الاتراك انفسهم اقبلوا على وقف بعض ما في حيازتهم من الارضي يدفعهم في ذلك اعتقادهم انهم يعملون بذلك عملا صالحا يتقررون بهالي الله ، ويمكننا تفسير هذا الاتجاه اذا علمنا ما كان للعقيدة الدينية من تأثير على افكار الحكم والاهلى من سكان البلاد الاسلامية ، غير انه في اواخر ايام الحكم العثماني حيث عمت الفوضى ، خلف كثير من الناس على اراضيهم من الضياع ، نتيجة لطمع الحكم ، فاقبلوا على وقفها ، خصوصا وان اراضي الوقف كانت معفاة من الضرائب

٣ - نظام الالتزام :

في بداية الحكم العثماني ، كان يجمع الضرائب عمال الحكومة تحت اشراف حكام الاقاليم من السنافق والكتاف ، ولكن لما ضعفت تركيا أصبحت الحكومة عاجزة عن تحصيل الضرائب ، فقللت حصيلتها مما الجا الحكومة الى اتباع نظام الالتزام .

والالتزام هو ان يتعهد من يشاء من عظماء البلد بتحصيل الضرائب للحكومة في منطقة معينة تسمى "دائرة الالتزام " وكان الالتزام يتم إما بطريقة الاتفاق بين الحكومة والملتزم ، وأما بطريقة المزايدة بين راغبي الحصول على حق الالتزام ، وفي كلتا الحالتين يدفع الملتم ضرائب سنوية واحدة مقدما ثم يترك له مطلق الحرية في تحصيل ما شاء من الضرائب في دائرة التزامه ، وكان الالتزام يعطى في البداية لسنة واحدة ، ولكن أصبح فيما بعد يعطى لمدى الحياة . وكان الملتم يتسلم " عقد الالتزام " من شيخ البلد ، وبهذا العقد يصبح الملتم اشبه بالحاكم المطلق في دائرة التزامه ، له الامر ، وعلى الاهالى طاعته وتاديه ما يطلبه من الضرائب . وكان الملتم ان يبيع حق التزامه اذا شاء على شرط ان يخطر بيت المال وشيخ البلد واذا مات الملتم ورثه في الالتزام ورثته او من يوصى لهم بشرط ان يطلبوا تجديد عقد الالتزام . وبهذا أصبح النظام المالي العام اساسا للنظام الاداري ، كما كان له ان يستولى على غلات قسم من اراضي دائرة الالتزام _ يعرف بارض الوسيبة _ يسخر الفلاحين لزراعتها ولا يدفع عنها

ضريبة للحكومة . وكان الملتم الى جانب هذا يتصرف في جباية ما يشاء من الاهالى بدلا من "ثمن الالتزام" الذى كان يطرح للمزيد بثمن اساسي يقدر بخمسة اضعاف الضريبة المقدرة على الارض التى ستعطى "وسية" للملتم. واصبح الملتم الموظف المكلف بتوطيد الامن، وادارة قرى دائرة الالتزام، وكان يعين من يشاء من الموظفين لمعاونته. ويمكننا ان نحدد من بين الموظفين :

شيخ البلد : ويقوم بالاشراف على الاراضى ، ويراقب اهل القرية ، ويبلغ اوامر الملتم لل فلاحين ويعرض طلباتهم عليه ، ويقوم مقامه حين غيابه ، واذا عين الملتم اكثر من شيخ كان اكبرهم سنا يسمى "شيخ المشايخ" .

الشاهد : ويختص بحفظ سجل الاراضى الذى تدون فيها مساحتها واسماء مستمربيها من الفلاحين وفوات الصرائب المفروضة عليها .

الصراف : ومهمته جباية الضرائب طبقا للتوزيع المدون بسجل الشاهد وتسليمه ما يجنيه من الاموال علينا كانت او نقدا للملتم .

الخولى : ويلزم بمعرفة حدود القرية وحدود كل تكليف (اى ملكيته) وهو الحكم فيما يقوم من المنازهاتى هذا الشان ، وعليه فوق هذا ان يقوم بادارة اراضى الوسيه .

٥ - المشد : ويقوم بتنفيذ ما يوقعه الملتم من العقوبات على الفلاحين الذين يتوقفون عن دفع الضرائب او يحجبون عن اداء ما يطلب منهم من عمل فاراضي الوسيه او يهملون فى هذا العمل ، وكان الجلد هو العقوبة الشائعة التى يتعرض لها الفلاحون .

٦ - الكلاف : ويعنى بمواشى وقطعان غنم الوسيه ويقوم بتطبيتها ، كما يقوم بعلاج مواشى الفلاحين التابعين لدائرة الالتزام .

والى جانب هؤلاء كان يوجد خفراء واما ونجار وحداد وحلاق ، يتزاولون مرتبة من القرية ويلزمون بالقيام بما يحتاجه الاهالى ، كل بقدر ما تسمح به مهنته .

الصناعة :

قبل الفتح العثماني كانت الصناعات فى مصر بدوية ، ومن اهم عوامل نجاحها قرب السوق اذ كانت المنصوعات توزع فى الاسواق المحلية. والذى ساعد على تقدمها خصوصها لنظام الطوائف اذ كان لكل حرفه طائفة ، ولكل طائفة شيخ ينظر فى شئون

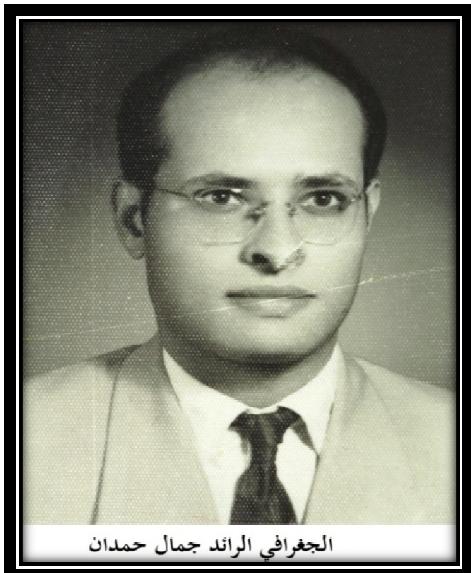
افرادها ويفصل فى منازعاتهم ويدافع عن مصالحهم . وكانت الحرف فى مصر وراثية تنتقل من الاب الى ابنه، فكان التعليم الصناعى بهذه الطريقة يلزمه الصبى فى دائرة اسرته، وقد ادى تدخل الاتراك فى نظام الطوائف الى تحولها من الغرض الذى انشئت من اجله _ وهو التخصص والرقى للحرفة _ الى غرض آخر وهو التحكم فى الصناع وادارتهم طبقا لرغبات الحكومة التى كان ما يهمها الحصول على الاموال باى سبيل . ويمكنا تلخيص عوامل اضمحلالها النظام وانحلاله فيما يأتي :

- ١ - وضع الطوائف تحت إشراف الحكومة فتسرى سلطتها الى قوانينها الداخلية، واصبح عمل شيخ الطائفة ينحصر فى جمع الضرائب، فاصبح فى امكانه ان يرهق مرءوسيه ان اراد بهم ظلما . وقد ادى هذا الارهاق الى خروج جماعة من مهنة الصناع من زمرة المحترفين بحرفيتهم نتيجة لعجزهم عن دفع ما يطلب منهم . وبعد ان كان الشيخ رجلا فنيا يعمل طبقا لتقاليد الحرفة اصبح اشبه بموظف حكومى ينحصر غرضه فى ارضاء موظف الادارة ورجال الحكم الذين لا يهمهم امر الصناعة، كما ان التزامه يجمع الضرائب ، وترك الحرية له فى طريقة جمعها زاد فى عبء الضرائب على الصناع زيادة كبيرة .
 - ٢ - اصبحت وظيفة شيخ الطائفة مع الايام عرضه لان يشتريها من يدفع فيها اكبر ثمن، واصبح هم المشايخ تحسين اموالهم بدلا من تحسين حال الحرفة فتاخر الصناع واضمحللت الصناعة.
 - ٣ - كان للشيخ فى البداية سلطة معاقبة افراد الطائفة (اي طائفته)، اذا خرجو عن تقاليد الحرفة ، ولكن حين اصبح عمله اداريا اهملت هذه الناحية ، فبقى افراد الحرفة دون مراقبة جدية ، فتهاون الكثير منهمى عملهم وفى معاملاتهم وباحوا باسرار مهنتهم وقلت حماستهم .
 - ٤ - اصبح نظام الطوائف اداريا محضا بعد ان كان فنيا مما ادى التكوين طوائف لغير الصناع كالخدم والحملين والممثلين والمغنيين والحلقين والسفاكين وغيرهم من اصحاب الحرف وكان من نتيجة هذا ان فقد نظام الطوائف ما كان له من التقدير .
- كان انحلال نظام الطوائف عاملا من عوامل ضعف الصناعة وتاخرها ايام الاتراك وفقدانها لما كان لها من المكانة قبل هذا العهد، وبانحلال هذا العامل مع عوامل اخرى وصلت الصناعة الى درجة يرقى لها من الانحطاط الذى كان فاتحته

ترحیل امیر الصناع بالقسطنطینیة ، اذ ان السلطان سلیم اخذ معه حين رجوعه الى مقر السلطنة ما يقرب من الخمسمائة من اقدر ارباب الحرف للاستعانتبهم في ترقية مستوى الصناعة في بلاده . وكان لضعف الحكومة اثره فتأخر موادر الانتاج التي منها الصناعة ، فقد اهمل الولاة العثمانيون امر الحرف المختلفة وفتح الباب للواردات الصناعية الاجنبية التي طغت على المصنوعات المحلية ، وانتصرت عليها في ميدان المنافسة . وكان الجيش والاسطول في عهود الاستقلال التي سبقت الدخول العثماني ، اساسا لکثير من الصناعات الحربية ، كالاسلحة والسرجوالتروس والدروع والخيام وصناعة السفن فلما فقدت البلاد استقلالها واضمحل جيشهما واسطولها تأخرت الصناعات التي كانت تقوم على وجودها والتي كانت من اهم فروع الصناعة . كما ان انتقال مقر الملك الى القسطنطینینة ادى الى الانصراف عن کثير من مظاهر التراث التئی من لوزام الملك ، فتأخرت الصناعة الخاصة بالكماليات

***التجارة :** في هذا العهد تأخرت التجارة نتيجة لتحول طرقها في مصر الى طريق راس الرجاء الصالح ، التي خسرت البلاد من جرائمها موادرها من اهم موادر ثروتها ان لم يكن اهمها كلها وبذلك قلت قوة البلاد الشرائية وقل الاقبال على منتجات الصناعة ، واصبح منالعسیر تصريف المصنوعات المصرية التي كان في الماضي تلاقى رواجا في كثير من الاسواق الاجنبية .

موقف (جمال حمدان) من العثمانيين^(١)



رصد الجغرافي المصري الرائد / جمال حمدان في العديد من كتاباته التاريخية الأسود للعثمانيين في البلاد العربية والإسلامية منذ أقدم العصور، ومن أشهر تلك المؤلفات؛ "استراتيجية الاستعمار والتحرير" و"شخصية مصر دراسة في عصرية المكان"، و"شخصية مصر" (٢) وتعدد الأبعاد والجوانب" و"مذكرات في الجغرافيا السياسية".

أكد جمال حمدان في كتابه "استراتيجية الاستعمار والتحرير" أن الأتراك كانوا

وبالاً على الدولة العباسية، وسبب ضعفها وسقوطها في النهاية، يقول: "كانت الموجة الغزنوية التركية أول ما وصل المنطقة العربية من برابرة العالم الإسلامي، في القرن الـ 11، وانتربعت فارس وما جاورها، ثم بدأت قوة الأتراك السلاجقة الوافدة من آسيا تتسلل وتنظر في الدولة العباسية، حتى استطاعوا أن يقطعوا منها أجزاء كثيرة في غرب آسيا، فأقاموا قاعدتهم في كرمان وهمدان ثم في آسيا الصغرى". ويضيف: "انقلب الأتراك السلاجقة على الحكم العربي في بغداد ودمشق، حتى امتد سلطانهم إلى الشام والأراضي المقدسة، لكن قوة السلاجقة لم تثبت أن تضعضعت تحت طرقات المغول في القرن الـ 13 على يد جنكيز خان، وفي الوقت الذي كان العالم الإسلامي يواجهه

<https://3thmanly.com/ar/article/> همج بلا تاریخ- جمال- حمدان يفضح تاریخ- الأتراك

[الأسود؟](#)

م٢٠٢٠ / ١٠ / TE48O6oISiO8lUd_nQu9CODScb0fHcoWzoFzYtg6i5I

^٢ شخصية مصر، دراسة في عقريه المكان). والذي كان عبارة عن مقالات كُتِّبت في مجلة "المجلة" ثم في مجلة "اللهم"، ثم صدرت في صيحة هزيمة ١٩٦٧/٥ على هيئة كتاب واحد، إلا أن أستاذنا الراحل جعل منها موسوعة مكونة من مليون كلمة في (٤٠٠٠) صفحة من ألف مرجع -عربي وأجنبي- في (٤) أجزاء.

خطر الحروب الصليبية، خرج تیمورلنك من عاصمته سمرقند ليكتسح فارس والعراق وشمال سوريا حتى دمشق، ولكنه عجز في التقدم جنوباً بفضل المقاومة المصرية. " وتتابع عالمنا الجليل: "الأتراك فرم همج، لم يتحدوا في دولة متحضرة، فهم يحاربون بعضهم من أجل الكلأ والمراعي، وفي مطلع القرن الخامس عشر أظهر الأتراك بربريتهم وغباءهم السياسي، حينما اتجه تیمورلنك إلى الأناضول لمحاربة العثمانيين، وانتصر تیمورلنك على العثمانيين في معركة أنقرة عام ١٤٠٢، حين انكسرت قوات بايزيد الأول وسقط في الأسر". كما يقول أيضاً: "أن الاستعمار الديني المسيحي لم يكدر ينحصر عن الساحل الجنوبي حتى ورثه استعمار ديني آخر "وان اختلف الدين"، فقد جاء الاستعمار التركي استعماراً سياسياً بخطاء ديني". ويمكن القول أن أ.د. جمال حمدان يشير بشكل أو بأخر إلى أن "الدولة العربية انتهت على يد الغزو التركي، وليس الغزو الصليبي، بعدما جاءوا للبلاد العربية في مسوح الدين الإسلامي وتحت قناعه، فهو نوع من الاستعمار الديني، ولو لاه لعد مماثلاً للغزو المغولي الوثنى الذي سبقه".

كما وأشار أ.د. جمال حمدان في موسوعته الأعظم "شخصية مصر؛ دراسة في عصرية المكان" (لقد كانت المواجهة بين المماليك وال Ottomans لقاء بين حضارة مستقرة عريقة وبين غزاة أشبه بمتربي الإمبراطوريات القديمة).

واستطرد عالم الجغرافيا قائلاً: "نوايا الأتراك السيئة تجاه البلاد العربية الإسلامية تأكّدت في القرن السادس عشر، حينما اتجهت الدولة العثمانية إلى الشرق العربي، واتجه الزحف التركي إلى مصر رأساً، عن طريق سوريا التابعة للدولة المملوكية المصرية، التي أصبحت مفتاح المنطقة العربية، خاصة بعد أن انتقل ثقل الدولة العربية الإسلامية كاملاً ونهائياً إلى مصر بعد تدمير العراق على يد المغول".

ويضيف: "كانت قوات سليم الأول أضعف من أن تنتصر على المماليك في معركتي مرج دابق والريدانية، لكنهم استخدمو طريقتهم التركية الأصلية، فعن طريق الرشوة والخيانة استطاعوا استمالة خاير بك وجان برجي الغزالى، وسقطت مصر في عام ١٥١٧ في يد رعاع الاستبس".

رصد صاحب "شخصية مصر" الطابع الاستعماري للاحتلال التركي الذي نهب ثروات البلاد العربية، لتلبية نفقات السلاطين والحرملك وسهرات الفجر والمجون، بقوله: "كل مظاهر الاستعمار الاستغلالي الابتزازي لا تتفصل الدولة العثمانية، فقد كانت تركيا دولة استعمارية تعتصر موارد وخيرات الولايات بلا مواربة، لتحشدتها في خزانة السلطان، الذي ينفق منها على نزواته الشاذة".

ووضح المؤلف سياسات الأتراك البربرية في حكم البلاد العربية، صاحبة التاريخ والحضارة العريقة، وطبقوا في حكمهم السياسي طريقتهم الاستبسلية في معاملة الحيوان، هم انتقلوا من رعي قطuan الحيوان إلى رعي قطuan البشر، فكما يفصل الراعي بين أنواع القطuan، فصل الأتراك بين الأمم والأجناس المختلفة، عملاً بمبدأ فرق تسد، وكما يسوس الراعي قطيعه بالكلاب، كانت الإنكشارية كلاب صيد الدولة العثمانية، وكما يحلب الراعي ماشيته، كانت الإمبراطورية بقرة كبرى عند الأتراك للحلب فقط

سيادة مصرية:

يلقي جمال حمدان الضوء على قضية سياسية مازالت ساخنة ومطروحة حتى يومنا هذا، وتتبأ العالم الشهير بنزعة الكراهة التي تنتهجها تركيا تجاه مصر، حينما تسأله في كتابه "مذكرات في الجغرافيا السياسية" قائلاً: "القرن الـ ٢١ لمن؟، فالعالم الإسلامي يتنازعه أكثر من قوة دولية متنافسة، مصر وتركيا وإيران، لكن مصر هي الأقدر على زعامة المسلمين، لأنها رأس المسلمين والعرب، بحكم تاريخها العريق، وصدراتها في المنطقة، فهي قدس أقدس السياسة والجغرافيا السياسية، وهو ما سيجلب عليها عداء أنقرة وطهران".

رد حمدان على ادعاء تركيا للتحضر، ومنافتها لمصر في المنطقة "ليس أكثر من تركيا نقىضاً تاريخياً وحضارياً لمصر، فتركيا بلا تاريخ، بلا جذور جغرافية، انتزعت من الاستبس كقوة شيطانية متربلة، واتخذت لنفسها من الأنماض أول وطناً بالتبني، وهي بلا حضارة، بل كانت طفيلة حضارية استعارت حتى كتابتها من العرب".

ويقول جمال حمدان في وصف الدولة المشوهة، ومنزوعة التاريخ: "إنها تمثل قمة الضياع الحضاري، في تغيير جلدها أكثر من مرة، الشكل العربي استعارته ثم بدلت

باللاتيني، والمظهر الحضاري الآسيوي نبذته، وادعت الوجهة الأوروبية، هي كغраб يقلد مشية الطاووس، وعلى النقيض تماما من مصر، ذات التاريخ العريق والأصالة والحضارة.

وبتابع صاحب "مذكرات في الجغرافيا السياسية" أن "مصر ظلت وستظل تمثل للأتراك كل العقد، وليس عقدة وحيدة، فهي الدولة التي يحتسب عمرها بعمر هذا الكون، بينما تركيا بلا تاريخ أو هوية، ويرجع تاريخ العداء التركي لمصر منذ القرن الثالث عشر، وبعد احتلال مصر عام ١٥١٧، اتبعت الدولة العثمانية سياسات قمعية تجاه الشعب، تعويضا لعقدة النقص التي يشعر بها الأتراك تجاه المصريين".

وأوضح مؤلف "عقبالية المكان" أن "جيش مصر العظيم يمثل أبرز العقد للأتراك، فقد أعطى دروسا قوية في الفنون العسكرية للجيش التركي، وسحقه أكثر من مرة في معارك ضرروس، والبداية كانت عندما سحق الظاهر بيبرس الأتراك المتحالفين مع المغول في الأناضول، في معركة الألبستين عام ١٢٧٧، وتجدد الصدام في عام ١٤٨٨ عندما قاد السلطان قايتباي جيوشه وهزم السلطان بايزيد الثاني في معركة أضنة".

أصبحت مصر القوة الضاربة في الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر، على يد مؤسس الأسرة العلوية، ويضيف: "عندما قرر محمد علي باشا ضم الشام إلى الأراضي المصرية في عام ١٨٣١، وزحف الجيش المصري وحاصر عكا، المحصنة بأسوارها العالية، ونجح في كسر جيوش السلطان محمود الثاني، وسيطر على فلسطين ودمشق، ثم التقى بالجيش العثماني من جديد عند أسوار مدينة حمص ولقنه درسا قاسيا، واستولى على حمص، وبباقي المدن السورية". وتابعت مصر ضرباتها المتواصلة للجيش التركي بعدها بـ ٨ سنوات، يقول: "ولن ينسى الأتراك ما فعله الجيش المصري بجيوش السلطان محمود الثاني في معركة نصبيين عام ١٨٣٩، عندما لقن نظيره التركي درسا في فنون الحروب الحديثة، مستخدما قوتة المفرطة، حينما أفنى كل الجيش العثماني في تلك المعركة، وأسرعوا ١٥ ألف جندي وضابط، واستولوا على كل الأسلحة والمؤمن".

ويضيف حمدان: "عندما بلغ السلطان العثماني أمر الهزيمة المنكرة، وفناه جيشه مات حزناً، ولم يكتف الجيش المصري بسحق العثمانيين، وإنما حاصر إسطنبول، واستسلم الأسطول التركي لمصر في الإسكندرية، وأصبحت الدولة العثمانية بلا سلطان أو جيش أو حتى أسطول، ولو لا التدخل الأوروبي، لكان ترکيا من بين ممتلكات مصر". وتحت عنوان "دنيا العالم الإسلامي" هاجم جمال حمدان جماعة الإخوان المسلمين الذين وصفهم بأنهم "عبئا على الإسلام والمسلمين"، واتهم الأحزاب الدينية بأنها عصابات طائفية، مافيا الإسلام، المطاريد، دراويش القرن الـ٢٠، واشترط لتقديم مصر والعرب والعالم الإسلامي "شنق آخر الجماعات الإسلامية بأمعاء آخر إسرائيلي في فلسطين".

لم يكن جمال حمدان يدرى أن ترکيا ستتخذ من جماعة الإخوان المسلمين أداة لمحاربة البلاد الإسلامية في الشرق الأوسط، خصوصاً بعد وصول حزب العدالة والتنمية المعروف بميوله للجماعة الإرهابية، واستخدمها إردوغان لاحتلال البلاد العربية في القرن الحادي والعشرين، في محاولة منه لتكرار تجربة سليم الأول، حين خدع العرب والمسلمين وأحتل أرضهم تحت ستار راية الدين الإسلامي.

إسرائیل التركیة:

فضح جمال حمدان أكذوبة أن اليهود الحاليين هم أحفاد بنی إسرائیل، الذين خرجوا من فلسطين قبل الميلاد، وأنثبت في كتابه "اليهود أنتروبولوجيا" بالأدلة العلمية أن "اليهود المعاصرين يرجع أصلهم إلى إمبراطورية الخزر، التي قامت بين بحر قزوين والبحر الأسود، ثم اعتنقت الديانة اليهودية في القرن الثامن الميلادي". ويضيف: "إسرائیل ليست دولة سامية، وسكانها ليسوا يهوداً، ولكنهم متهدون، أصولهم من الترك الرعاع، والإمبراطورية العثمانية كانت آخر طبعة خزرية استعمارية، خرجت من رحم الدولة السلجوقية التي أسسها يهود الخزر". لم يكن جمال حمدان يعلم أن رأيه في دولة إسرائیل المتحالفه مع ترکيا سيكون سبباً في اغتياله في شقته عام ١٩٩٣، ذلك التحالف الذي يعود للأجداد والنسب التاريخي، ثم لتشابك المصالح السياسية والعسكرية

والاقتصادية في الشرق الأوسط، لكنها يد الخيانة الآثمة التي جمعت إسرائيل وتركيا هي نفسها التي قتلت العالم الجغرافي الكبير جمال حمدان.

بعد قراءة هذا الفصل من الدراسة، والاستماع إلى المناقشات العلمية التي تمت في المحاضرات. كيف يمكن وسم الحكم العثماني لمصرنا الغالية؟ هل كان فتحاً كما يردد البعض؟ أم كان احتلالاً آخر للبلاد وأرهق العباد؟

في إجابتك جنب العاطفة، وقم بـأعمال العلم والأسباب والعقل، حتى يتسع لك الإجابة على هذا السؤال المهم.

الفصل الثالث

مصر تحت حكم الحملة الفرنسية

أغراض الحملة والأراء حولها



تعددت الأسباب في خروج الحملة الفرنسية، فهناك من يقول ان حكومة الادارة وقد صارت تخشى نفوذ بونابرت نتيجة لانتصاراته الباهرة في ايطاليا، ارادت ان تتخلص منه بابعاده عن باريس، وهناك من يقول ان بونابرت نفسه قد بات لا يرضي بعد ما احرزه من، فصار بونابرت يهدف إلى السيطرة في فرنسا، ولما كان دستور سنة 1795 يمنع الرجال دون الأربعين من ان يصبحوا اعضاء في تلك الحكومة، فقد تحمت الانتظار على بونابرت حتى يبلغ سن الأربعين وعلى حد قوله حتى تنضج الكمثرى، بالإضافة إلى اتجاه فرنسا نحو احياء المستعمرات الفرنسية القديمة او بناء امبراطورية استعمارية جديدة حتى اذا كان ذلك متعرضا حتى اذا عجز الفرنسيون عن عقد الصلح مع انجلترا التي ناحيتها العداء منذ اعدام الملك لويس السادس عشر والبالت عليهم الدول، ونجحت في تكوين المخالفة الدولية الاولى ضد فرنسا 1793 فصمم الفرنسيون على الانتقام من انجلترا سواء يغزو الانجليز في بلادهم أو أهم مستعمراتهم، فكان فتح ميدان الاستعمار الجديد في الشرق التي لجا إليها الفرنسيون للاقتصاص من خصومهم

الاتجاه نحو مصر :

كان لتقارير وكتابات رجال السياسة الفرنسيين الذين خدموا فالقسطنطينية او القاهرة ، ثم اولئك الرحالة الذين زاروا اكبر الاشرفى كشف النقاب عن حالة الامبراطورية العثمانية من جهة وتوجيه انظار مواطنיהם الى مصر احدى ولايات هذه الامبراطورية من اخرى ، وقد اقبلوا على دراسة هذه التقارير وقراءة هذه الكتب بشفف عظيم عندما تجددت الرغبة في الاستعمار ، وكانت تقارير سانت بريست سفير فرنسا في القسطنطينية والدور قفصلها في مصر ثم كتابات الرحالة الثلاثة دى توت وسناريوفولتى اهم ما عن الفرنسيون بدراسته في السنوات التي سبقت مجئ الحملة الفرنسية الى مصر . فقد

شهد "سانت بريست" الحرب الروسية لتركية التي انتهت بمعاهدة "قينارجه" في سنة ١٧٧٤ م، واعقدان انحلال تركيا بات امرا لا مفر من الاعتراف به ، ومع انه كان ينبغي ان تبذل فرنسا فصارى جهدها للمحافظة على كيان تركيا وهى الدولة التي توطدت اواصر الصداقة بينها وبين فرنسا منذ زمن طويل ، فقد كان من راييه اذا تعذر اقناع كل من روسيا والنمسا بالعدول عن مناصبة الدولة العداء طمعا فى ممتلكاتها فانالواجب يقتضى فرنسا محافظة على مصالحها ان تشتراك مع هاتين الدولتين فاقتسام ممتلكات تركيا حتى اذا تقرر ذلك كانت مصر من نصيب فرنسا من التركية العثمانية ، وقد بنى بريست اختياره على اعتبارات عدة اهمها ان مصر "اخصب بقاع الارض كلها" تتمو بها المحصولات التي تتو بالمستعمرات الفرنسية في امريكا " وذلك دون مشقة او تعب، كما انه من الممكن ان يجلب العبيد لفلاحة ارضها وزرعها بنفقات تقل كثيرا عما يحدث في تلك المستعمرات الامريكية ، علاوة على ذلك ان مصر بلد صحي المناخ لا يبعد كثيرا عن شواطئ فرنسا الجنوبية ، ولا تستطيع دولة اوروبية ان تنازع فرنسا في امتلاكه ، ولما كان من السهل ان تصبح ممرا ومركزا لتجارة العالم اجمع فان ذلك قد يؤدي اذا تم الى اضعاف شوكة انجلترا او هدم سيطرتها على الهند . واعتقد بريست ان فرنسا لن تلقى صعوبة اذا هي حاولت الاستيلاء على هذه البلاد لأن الاسكندرية مدينة مفتوحة ، ولا وسائل للدفاع عنها، كما ان حكومة مصر لا قدرة لها على الدفاع بسبب ضعفها والفووضى المنتشرة بها ، فضلا عن ذلك فان البقوات المالكية الذين يؤلفون حكومة هذه البلاد من الرقيق الاجانب الذين يكرههم المصريون كراهية شديدة ، وعلى ذلك فان الاستيلاء على مصر امر لا مفر منه لخدمة المصالح الفرنسية اذا بات مقرر انهيار الامبراطورية العثمانية

***اراء مور :** كان دور القنصل الفرنسي في مصر يشاطر سانت بريست الاعتقاد بقرب انهيار الامبراطورية العثمانية ويتوقع ان تقسم النمسا والروسيا ممتلكاتها فيما بينهما ، ولا يريد ان تدع فرنسا الفرصة تمر دون ان تأخذ نصبيا لها من هذه التركية العثمانية ، بل ان مور كان يخشى ان تبادر النمسا الى امتلاك مصر ذاتها ، حتى اذا تم لها ما ارادت استطاعت ان تسد حاجتها من تلك المنتجات التي كانت تستوردها من

الاسواق الامريكية ، بل وصار في وسعها كذلك ان تصدر ما يفيض عن حاجتها من هذه المنتجات نفسها الى اوربا . اضف الى هذا ان وجود النمسا في مصر سوف يمكنها من المشاركة في تجارة الهند و يجعلها قادرة اذا هي انشأت اسطولا صغيرا في ميناء السويس على السيطرة على البحر الاحمر ، ولا شك في ان ذلك كله سوف يضمن لهذه الدوله الاستعلاء على غيرها من الدول والتتفوق في حلبة السياسه الاوربية . ولذلك فان خير ضمان لمصلحة فرنسا ان تأخذ لامر عدته من الان ، وحتى اذا انهارت الدولة العثمانية سهل على فرنسا احتلال مصر .

واوضح مور مقدار ما تجنيه فرنسا من فوائد محققة اذا هي اقدمت على ضم مصر اليها فقال ان استغلال موارد البلاد سوف يفيد التجارة والصناعة الفرنسية فائدة كبيرة ، وان الاستيلاء على مصر سوف يكون من نتائجه احياء طريق التجارة البري القديم عبر رزخ السويس واستخدامه في نقل تجارة الهند ، واحياء هذا الطريق يوفر نفقات طائلة ومت庵ع عظيمة . كما اوضح لحكومته ان الاحتفاظ بمصر امرا سهلا ميسورا اذا انشئت قلعتان قويتان عند الشلال الاول لمنع اعتداءات شعوب التوبه على الحدود الجنوبية . واختتم " مور " تقريره بقوله اذ كان من المعتذر ان تتجه المفاوضات السياسية في منع الاعتداء على تركيا وغزوها ، فالواجب يقتضي فرنسا ان تبادر في هذه الحالة بالاستيلاء على مصر اذ بفضل ذلك وحده تستطيع فرنسا ان تحرز مكانه عاليه تضمن لها السيطرة والتتفوق بين الدول التجارية والبحرية ، بل ويصبح في مقدورها ان تؤكّد هذه السيطرة و تعمل على تعزيزها . واضح مما نقدم ان السفير الفرنسي القسطنطيني والقنصل الفرنسي القاهرة كانا يعتقدان ان انحلال الامبراطورية العثمانية بات قريبا ، كما اشار على قادتهم بضرورة احتلال مصر ، غير ان الحكومة الفرنسية لم تأخذ بهذه الاراء بل اعتقدت ان الامبراطورية العثمانية ما زالت بعيدة عن الانهيار ، ورات في تركيا على البقاء على الرغم من تلك الحروب الطويلة التي خاضت غمارها ، وتمسكت في سياستها الشرقيه بمبدأ ثابت هو المحافظة على كيان تركيا ومنع تقسيم ممتلكات الامبراطورية العثمانية . على ان تمسك الحكومة

الفرنسية بسياسة المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية لم يكن معناه ان الفرنسيين قد تخلوا نهائيا عن فكرة الاستعاضة عما فقده من املاكهم في الغرب بانشاء مستعمرات جديدة في الشرق عامة ومصر خاصة ، وقد ظل الكتاب والمفكرون يشيرون الى مصر على انها الميدان الذي تستطيع فيه فرنسا ان تجد فيه حاجتها من القطن وقصب السكر علاوة على ذلك فقد كان لكتابات الرحالة الذين زاروا مصر ونشرت اسفارهم وقتذاك اكبر الاثر في توجيه انظر مواطنيهم نحو الشرق عامة ومصر خاصة باعتبارها خير ميدان يصلح لتشييد امبراطورية فرنسا الاستعمارية الجديدة .

البارون دى توت : كان البارون " دى توت " من بين اولئك الرحالة الذين زاروا تركيافى مهمات رسمية ومالطة وكريت ومصر وغير ذلك من الاقطار والبلدان ، وقدم تقارير عده الى حكومته ، وقد نشرت فعام ١٧٨٤ مذكراته التي دونها اثناء رحلاته . واعتقد دى توت كما اعتقاد سانت بريست والقنصل مور ان الدولة العثمانية آيلة الى السقوط لا محالة وفي وقت قريب ، كما كان يرى ان الواجب يتضمن من فرنسا ان تحتل مصر اذا شاعت الاستئثار بتجارة حوض البحر الابيض الشرقي بل ان فى استطاعة فرنسا ان تسيطر على تجارة الهند كذلك اذا هى انشأت قناة تصل بين البحر الاحمر والنيل عند فرع دمياط . واعتقد " دى توت " ان احتلال مصر يكفى لتعويض رنساعن كل خسارة قد تصاب بها اذا قدر لها ان تفقد جميع مراكز تجاراتها وان مصر مستعمرة مثالية لخصوصية ارضها وصلاح مناخها لاقامة المستعمرين الفرنسيين وقربها من فرنسا ، وقلة النفقات الازمة لانشاء العلاقات الوثيقة بينها وبين فرنسا وسهولة الدفاع عنها . وبفضل ما يهيئه لها موقعها الجغرافي من امكان تركيز النشاط التجارى بها فلا توزع فرنسا قواتها في اماكن بعيدة متفرقة بل يصبح في استطاعتها آنئذ ان تشرف من مصر ذاتها على بيوت تجارتها وطرابلس وتونس والجزائر . فضلا عن ذلك فان فرنسا لن تلقى مقاومة من جانب تركيا او الدول الأخرى ، وذلك ان تركيا مشغولة بنضالها المستمر مع روسيا وهو نضال انهك قواتها حتى باتت عاجزة عن الدخول في حروب أخرى عديدة ولن يقدم الانجليز على مناورة فرنسا بسبب ما تكبده من خسائر في اثناء نزاعهم الطويل مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وان الاستيلاء على مصر سوف يفوت

على روسيا من جهة اخرى فرصة الاستئثار بتجارة الجنوب وبحد من اطماعها اذ ان استقرار الفرنسيين في هذه البلاد من شأنه ان يصرف روسيا عن محاولة التوسيع ومد نفوذها الى البحر الابيض بعد محاولة الاستيلاء على القسطنطينية وبحر الارجنتيل

***سافارى :** نشر سافارى رسائل المشهورة في سنة ١٧٨٦ ، وقد ذكر سافارى بالشئ الكثير عن تاريخ مصر في عهد سيطرة البوتان الماليكيات على بك الكبير و محمد بك ابى الذهب ، ووصف تلکالفوضى التي انتشرت في مصر بعد وفاة ابى الذهب ، على ان اهم ما في رسائل سافارى انها كانت تتضمن وصفا شائعا لخصوبة ارض مصر وارض الدلتا والفيوم بوجه خاص ووفرة غلاتها .

***فولتى :** وبعد عام واحد من نشر رسائل سافارى ظهرت رحلة فولتى في مصر وسوريا ، ويختلف فولتى عن سافارى في ان هذا الاخير نظر بعين المتفائل الى حالة مصر على الرغم من الفوضى التي اضرت بالبلاد على حين كان فولتى متشارما اذ عهد في ذلك الجزء اليسير الذي حققه من فصول كتابه لدراسة جغرافية هذه البلاد وشئون حكومتها وتجارتها ووصف سكانها والامراض المنتشرة بها ، واظهار ما كان عليه الفلاح من بئس وشقاء بسبب حدوث المجاعات والاوئنة . الواقع ان مصر في نظر فولتى خالية التحصينات العسكرية . وكان من رأي فولتى انه لابد من اصلاح هذه الاحوال وان تتحرر مصر من سيادة العثمانيين حتى تتولى تدبير شئونها دولة اخرى تشعر بالعطف على المصريين ، وتحمل لهم ودا وصداقة على شريطة ان تكون دولة متحضرة ذات نهضة ادبية علمية فنية حتى يمكنها ان تهتم بتراث المصريين القديم وتعنى بالبحث عن اثارهم المدفونة في الدلتا والصعيد وتكشف عن رموز الكتابة الهيروغليفية . وذاع الاعتقاد بعد نشر هذه الرحلة ان صاحبها انما كان يقصد فرنسا عندما تحدث عن تلك الدولة المتحضرة والمتمدينة التي يجب ان تحتل مصر حتى تتناثل الفلاحين والمصريين منحية البوس والشقاء التي ذاقوا مرها في ظل السيادة العثمانية . واخذ فولتى يدحض دعاوى الراغبين في امتلاك مصر " لا جدال في ان مصر تنتج الحاصلات التي تحتاج اليها فرنسا كالشعير والارز والقطن والعنب

وقدب السكر وغير ذلك وصحيح انها قريبة من فرنسا والدفاع عنها ضعيف سئ وفى وسع الفرنسيين ان يعتبروا ببربخ السويس فيصووا بطريق مصر الى تجارة الهند ويعطروا طريق راس الرجاء الصالح ، ولا شك فى ان احتلال مصر سوف يمكن الفرنسيين من الحصول على السلع المجلوبة من افريقيا كالعااج والمطاط والرقيق ، وفي امكانهم كذلك ان يجمعوا فيها العمال الذين تستخدموهم فرنسا الان فى جزر السكر " سان دومنجو وغيرها من جزر الهند الغربية ، وذلك اذا استطاعت فرنسا الاحتفاظ بهذه الجزر فى النهاية وعلى الرغم من كل هذه المزايا فإن صعوبات عدة سوف تواجه الفرنسيين ولا مانع من ان يتغلبوا عليها قبل احتلالهم مصر واستعمارها ذلك ان فرنسا سوف تجد نفسها مرغمة على خوض غمار حروب ثلاثة من الاترالكوالانجليز واهل البلاد انفسهم ، ومن المتوقع ان يعظم اقبال الوطنين على محاربة الفرنسيين دون اى تردد لاختلاف الفرنسيين عنهم فى الدين والمذهب فضلا عن ذلك فان انتصار الفرنسيين فى هذه الحروب كلها ليس معناها _ اذا قدر لهم النصر _ ان فى وسعهم ان ينجوا كذلك فى استعمار مصر لاختلاف الدين والعادات ، ثم تسائل كيفيرجو الفرنسيين النجاح وهم الذين اخفقوا فى الهند ومدغشقر وجايانا وحوض المسيسيبي ثم فشلوا كذلك فى سان دومنجو لأن الفضل فى استعمار هذه الجزيرة انما يرجع الى المغامرين الاولئ دون اى تدخل من جانب الحكومة الفرنسية ، وكان من رافولتان تقصير فرنسا جهودها على تحسين الانتاج فى داخل بلادها عندما كان حوالي سدس اراضيها الصالحة للزراعة بورا ولا يلقى عناية ، وذلك بدلا من التفكير فى التوسيع الخارجى على ان انصرف الفرنسيون عن طيب خاطر النزول عن ذلك المركز الذى ارادوا ان تشغله يرضى الفرنسيون عن طيب خاطر النزول عن امتلاك امبراطورية استعمارية كبيرة ، وقد رفض الفرنسيون ان يفعلوا ذلك فى وقت كان العداء فيه مستحکما بينهم وبين الانجليز الذين استولوا فى الحروب الماضية على اکثر مستعمراتهم القديمة ونجح استعمارهم نجاحا ملحوظا على الرغم من فقد الولايات المتحدة الامريكية ، وعلاوة على ذلك فقد كان من المتعذر على الفرنسيين ان بنبذوا فكرة الامبراطورية الاستعمارية عندما كانت

ممتلكاتهم الباقيه في جزر الهند الغربية مهددة بالضياع لغير نظام استعمارهم القديم بهذه الجزر ولم يصرف الفرنسيين عن الاستعمار في السنوات التالية الا اشتعال الثورة الفرنسية ١٧٨٦ وما ترتب على ذلك من حوادث كان اهمها تأليب الدول ضد الثورة منذ سنة ١٧٩١، ثم تكوين التحالف الدولي الاول ضد فرنسا عقب اعدام الملك سنة ١٧٩٣ وقيام الاضطرابات والثورات في جزيرة دومانجو واحتلال الانجليز لاممانها في العالم التالي، فقد عزز الفرنسيين على التفكير في احياء امبراطوريتهم القديمة او انشاء اخر جديدة حتى وقع من الحوادث بعد ذلك ما جعلهم يتبررون من ذلك الفتور الذي ثبط عزائمهم. وقد اتيحت الفرصة لتوجيه انتظار الفرنسيين الى الاستعمار بصورة جدية في اثناء المفاوضات التي بذلت بين بونابرت وحكومة الادارة من جانب وبين النمسا من جانب اخر بعد انتصارات بونابرت الباهرة في اثناء حملته الايطالية ، وقد استمر الاهتمام بالمسألة الاستعمارية وقتئذ كما اسفرت الرغبة في الانتقام من انجلترا التي صممت على النضال بمفردها ضد الجمهورية بعد انحلال الحالة الدولية ، وارقام النمسا على طلب الصلح عن تقرير ارسال بونابرت علي راس جيش كبير لغزو مصر ووضع اسس لتلك الامبراطورية الاستعمارية العظيمة التي شاء الفرنسيون الان ان ينشؤوها في ميدان الشرق الجديد .

الانتقام من انجلترا :

كان اهم ما عنيت به حكومة الادارة منذ ان خلص لها الامر في اكتوبر سنة ١٩٧٥ الاقتصاد من النمسا وانجلترا اللتين صممتا بالاشتراك مع بيدمنت علي الاستمرا في النضال ضد الجمهورية علي الرغم من تحطيم المخالفة الدولية الاولى وخروج هولندا وروسيا واسبانيا وتسكانيا من الحرب فاعد " كارنو " عضو حكومة الادارة خطة عسكرية لتدبير هجوم واسع النطاق علي النمسا عن طريق المانيا والدانوب ثم عن طريق ايطاليا الشمالية ، وفي مارس ١٧٩٦ تسلم بونابرت قيادة الحملة المعدة لغزو ايطاليا فوصل اليها في ٢٦ مارس ١٧٩٦، ولم يمر شهر واحد حتى كان نابليون قد هزم جيوش بدمنت في مونت نوت وادي جو وارغم ملكها " اميدوس الثالث " علي عقد الهدنة

في "تورین" واستطاع بونابرت بعدئذ مطاردة النمساويين وانزل بهم خسائر فادحة (٩ مايوا ١٧٩٦) ودخل ميلان وزحف بونابرت على النمسا وانتصر علي جيوشها ، ٧ ابريل ١٧٩٧ وصل الي "لوين" وعنده طلب النمساويين الصلح وعقد بونابرت معهم هدنة "لوين" في ١٨ ابريل ١٧٩٧ تمهدًا لعقد الصلح النهائي .

وقد قضي هذا لانتصار السريع على المحالفه الدوليّة ووقع عبء النضال ضد فرنسا على كاهل انجلترا وحدها ولذلك فقد رغبت حكومتها في عقد الصلح مع الجمهوريّة الفرنسية ولكن المفاوضات اخفقت بسبب اصرار فرنسا على ضرورة نزول انجلترا عن مستعمرة الكاب الهولندية في جنوب افريقيّة ، وكان الانجليز قد استولوا عليها منذ ان خرجت هولندا من المحالفه سنة ١٧٩٥ م ، ومهما يكن من امر فقد انتهى الصراع الطويل بين فرنسا والنمسا بعقد صلح "كامبوفورميي" في اكتوبر سنة ١٧٩٧ م ، وكان من نتائج هذا ان اجتمعت الاسباب بان الاستعمار في الشرق خير من الاستعمار في افريقيا الغربية ، وان مصر افضل اقطار الشرق التي تصلح ميدانا للتجربة الاستعماريّة الجديدة . لقد كتب بونابرت الي تالليران في ١٨ اكتوبر سنة ١٧٩٧ بيسط من جديد المبادئ التي استرشد بها عند عقد الصلح مع النمسا ويدلى بالحجج التي سوغت في نظرة عقد الصلح وفالشروط التي صار يرجو الان اقناع الجميع بقبولها وتصديق حكومة الادارة عليها ، وكان اهم ما جاء في هذه الرسالة قول بونابرت انه قد انفرط عقد المحالفه الدوليّة ضد فرنسا بخروج النمسا نهائيا من هذه المحالفه فان الواجب يقضي على الفرنسيين جميعا ان يوحدوا جهودهم حتى يستطيعوا التفرغ لمنازلة انجلترا غريمة فرنسا وعدوتها الكبرى .

واما اذا ظهر تهادن في هذه المسالة الخطيرة من جانب الحكومة الفرنسية فان انجلترا سوف تجد الفرصة سانحة للمضي في نشاطها المعروف فتعمل على انتزاع المستعمرات الفرنسية ومستعمرات هولندا واسبانيا وتعطل تجارة الجمهوريّة وتحول دون القيام باى عمل لاصلاح البحريّة الفرنسية وتقويتها زمانا طويلا ، فضلا عن ذلك فقد بات من الواجب على الحكومة ان تبذل قصارى جهودها للقضاء على الملكية الانجليزية قضاء مبرما وذلك حتى تحول دون تدمير الجمهوريّة على ايدي هؤلاء

الانجليز الذين دأبوا على تدبير المكائد واسعنة الفساد في فرنسا بغية الوصول إلى تنفيذ مآربهم . ولما كان بونابرت يعتقد ان الوقت الحاضر هو اكثرا الاقات مناسبة للقضاء على هذه الملكية ، فقد طلب ان تبدل حكومته كل ما في وسعها من جهد لاحياء البحرية الفرنسية ، وتعمل ناشطة في سبيل القضاء على انجلترا حتى اذا استطاعت ذلك وقعت اوربا باسرها تحت اقدام فرنسا .

الحملة الكبرى :

وكان لهذه الاراء والحجج التي بسطها بونابرت في رسائله اثر حاسم في اقناع حكومة الادارة بقبول المعاهدة _ المبادرة بالتصديق عليها _ وتم التصديق على المعاهدة في ٢٦ اكتوبر ١٧٤٧ م ويرجع التصميم على ارسال حملة لغزو انجلترا في مقر دارها الى شهر يونيو ١٧٩٦ حيث ان العزم كان قد عقد على ازال حملة فكرنوت احدى مقاطعات ايرلندا الغربية لغزو انجلترا في عقر دارها ولم يفسد هذا المشروع سوى اصرار حكومة الادارة في الوقت نفسه على ارسال حملة الى الهند لمساعدتهم في نضالهم ضد الانجليز .

وعلى ذلك فانه بينما كان بونابرت يقوم برحلته التفتيشية في الشواطئ الشمالية كانت حكومة الادارة قد شرعت تدرس جديا موضوع الاستعمار في الشرق عندما صارت تقدم اليها التقارير المؤيدة لذلك . وكان اول التقارير التي تلقتها حكومة الادارة ذلك التقرير الذي قدمه شارل جالون قنصلاها القديم في مصر حيث بسط فيها المساوى التي شكلها الفرنسيون في عهد سيطرة الباكونات المماليك من ايام على بك الكبير وما لحق بالتجارة الفرنسية على ايدي هؤلاء الباكونات من اضرار كما اشار الى الفوائد التي ينتظر ان تجنيها فرنسا من فتح مصر وامتلاكها واستيلاء فرنسا على منتجات مصر وتجارتها، هذا علاوة على ان فرنسا يمكنها العمل على طرد الانجليز مع الهند ويستأثرون بهذه التجارة من دونهم . وبعد أيام قليلة من تقديم جالون لتقريره حتى تلقت حكومة الادارة تقريرا من ثاليليون وزير خارجيتها عن مسألة فتح مصر ويمثل هذا التقرير مكانة كبيرة في تاريخ الحملة الفرنسية على مصر . واختتم تقريره بقوله لقد بات

من واجب حکومة الادارة ان تأخذ على عاتقها تدبیالبکوات الممالیک ووضع حد للمظالم والمساوی التي تلحق بالتجارة الفرن西یة ، هذا علاوة على ان احتلال مصر واحیاء طریق السویس من شانه ان يحدث انقلابا في تجارة اوریا وتلحق اضرارا عظیمة بانجلترا لأن هذه الدول انما تعتمد فتاایید نفوذها وتفوقها السیاسیفاؤریا على تجارة الهند

غزو مصر

اولا : الاستیلاء على مالطة :

وصلت الحملة الفرن西یة الى شواطئ مالطة في ٩ یونیہ ١٧٩٨ ، وبادر بونابرت بازوال الجند الى البر رغم رفض رئيس فرسان الجزیرة السماح لهم بالنزول ، واخیرا سلمت قوۃ الفرسان الجزیرة ، وتنازلوا على سیادتهم على الجزیرة كما تنازلوا عن جميع ممتلكاتهم في مالطة وضع بونابرت دستور للجزیرة ينظم حکومتها .

الوصول الى مصر :

وفي صیحة ١٩ یونیہ غادرت الحملة مالطة في طريقها الى الشوطی المصریة بعد ان ترك نابیلیون " سانت جان دانجلی " قوسیرا فرنسیا عاما بالجزیرة وعمد بونابرت اثناء سیرة تغییر اتجاهه ، وابحر صوب کریت بدلا من الابھار جنوب الاسکندریة مباشرة وذلك حتى لا یفاجئه الاسطول الانجليزی . واصل بونابرت سیره حتى وصل الى الاسکندریة ، وصمم حکامها السيد محمد کریم على مقاومۃ الفرنسین والدفاع عنها، ولم تسفر مقاومۃ السيد محمد کریم عن شئ ، وتابع بونابرت سیره حتى بلغ القاهره بعد هزیمة الممالیک فموقع عتشیرختیت وامبابۃ " والاهرام " في ٢١ یولیو ١٧٩٨ م ولم يكن زحف الحملة العسكريہ صوب القاهره نزھة عسکریة بل لقى الجنود في اثنائھ شدائی من صعاب فانھکهم بالقیظ واستبد بهم العطش ونال منهم الجوع واعترف بونابرت نفسه بمبلغ ما تکبده الجنود من مشقات عظیمة في اثناء هذا الزحف المضنی .

كان " برویس " قد ابحر باسطولھمن میاھ الاسکندریة الى ابی قیر في ٧ یولیو ١٧٩٨ وذلك بعد انصار بونابرت على استبقاء الاسطول في الشواطئ المصریة ، ووجد " برویس " انه من المتعذر على ان تواجه دخول میناء الاسکندریة القديم وفي خلیج ابی قیر فاجا " نلسن " امیر البحر الانجليزی الذي ظل یبحث عن العمارة

الفرنسية في البحر الأبيض بعد أن سبقها في الدخول إلى الإسكندرية فانزل بالفرنسيين هزيمة بالغة يوم أول أغسطس سنة ١٧٩٨ وكان لهذه المعركة نتائج خطيرة. ذلك أن تحطيم أسطول "برويس" في أبي قير كبد البحريه الفرنسية خسارة جسيمة وقضى على كل امل في إمكان احياء هذه البحريه التي كانت قد ضعفت ضعفاً كبيراً في اثناء الحرب الأخيرة في المياه الأوروبيه وفي المياه الأمريكية وفي مياه الهند الغربية خاصة فظل الانجليز اصحاب السيطرة على البحار. كان من اثر تأييد سلطتهم في البحر الأبيض المتوسط بعد أن حطموا أسطول "برويس" ان فرضوا حصاراً شديداً على الشواطئ المصرية حتى بات من المتعذر تماماً على فرنسا ان ترسل النجدة والعتاد الحربي او اي امدادات اخرى الى جيش الشرق فمصر . ولم يسع الفرنسيين حينئذ الا ان يعتقدوا اعتماداً كلياً فتدبير شؤونهم وسد حاجات حملتهم في هذه البلاد على موارد القطر الداخلية وحدها . وكان لذلك اكبر الاثر في تلك السياسة الاسلامية الوطنية التي ارشد إليها "تاليردن" في تقريره إلى حكومة الإدارة في ١٣ فبراير ١٧٨٩ ووطد بونابرت العزم على اتباعها وكان غرضها استمالة المصريين إلى تأييد الحكم الفرنسي واقناعهم بان الفرنسيين ما حضروا إلى بلادهم الا ليعدلوا بينهم ويهبئوا لهم سبل العيش السعيد فلا يشعر المصريين انهم انما استبدلوا بحكم البقوش الماليك حكماً لا يقل عنه ظلماً وعدواناً او قد يفوقه في شروره واثامه ، فاصبح غرض هذه السياسة الاسلامية الوطنية الان توفير اسباب الحياة للفرنسيين انفسهم وترويض المصريين بشتى الطرق على قبول حكم اجنبي عنهم ، ولم يكن هناك مفر من ان يسبب لهم ارهاقاً عظيماً فثاروا بين المصريين والفرنسيين حتى انعدم كل امل في حدوث اي تفاهم بين الفريقين او امكان تعاون هذه البلاد مع حكامها الجدد على الرغم من كل الطرق التي ابتكرها بونابرت عند تطبيق سياسته الاسلامية الوطنية في مصر.

سياسة بونابرت الاسلامية الوطنية

استندت سياسة بونابرت الاسلامية إلى قواعد ثلاثة : احترام الدين الاسلامي والمحافظة على تقاليد اهل البلاد وعاداتهم الدينية ، وانتزاع العثمانيين من احضان

الخلافة العثمانية ببذر التفرقة بين المصريين والعثمانيين والقيام بدعاية واسعة بين الشعوب الاسلامية في الاقطان المجاورة لاظهار مبلغ احترام الفرنسيين للدين الاسلامي ، ولاقناع كبار حكامهم بان انشاء صلات الود والصادقة مع الفرنسيين في مصر واستئناف النشاط التجارى بين بلادهم وبين مصر سوف يعود بفوائد كبيرة على هؤلاء الحكام ، واخيرا انشا حكومة وطنية تكون اداة تمكنه من معرفة رغبات المصريين ، والوقوف على حقيقة نياتهم وارائهم ويتخذ منها وسيلة لاذاعة اوامرها وتحقيق ماربه بصورة تتضمن استقرار الحكم الجديد ، وقد كانت هذه ولا شك وسائل تدل على الحكمة . وقد بدأ بونابرت يتخذ العدة لتنفيذ سياسته الوطنية الاسلامية وهو على ظهر " اوريان " بارجة القيادة فادر منشورة الله جندت فى ٢٢ يونيو ١٧٩٨ يوضح لهم عقائد الشعوب التي سوف يعيشون بينها ، فقال ان المصريين شعب اسلامي ينطق بالشهادتين ويجب الا يخطئ الفرنسيون عقائدهم بل وعليهم ان يسلكوا معهم نفس الطريق التي سلكوها مع شعوب اليهود والطلبيان من قبل فيحترموا ائمة المسلمين وكبار علمائهم ، وان يظهروا لهم جانب التسامح في اعيادهم وان يحترموا مساجدهم كما احترموا دور عبادة اليهود والمسيحيين . كما كشف هذا المنشور عن مبلغ ما بذله بونابرت من عنانية وحملة في تفهم نفسية تلك الشعوب التي جاء لغزو بلادهم وعقليتها كما اشار بجلاء ووضوح إلى القواعد العامة التي اعتمد بونابرت ان يبني عليها صرح سياسته الاسلامية الوطنية ، وعلى ذلك فقد حرص على اظهار اسلامه و أكد اعتقاده الدين الاسلامي فدفع عن نفسه ما قد يصفه به اعداؤه من تعمده القodium الى هذه البلاد حتى يزيل دين اهله بانه " اكثر من المماليك يعبد الله سبحانه وتعالى ويحترم نبيه والقرآن الكريم " ومهما يكن من امر فمن الثابت ان بونابرت لن يشهر اسلامه مثلا فعل " مينو " . وبعد ان تاكد نابليون انه فشل في تحقيق الاغراض التي من اجلها جاءت الحملة الى مصر فرأى ان يعود الى بلاده التي صارت في هذا الوقت حاجة اليه ، اذ اصبحت عرضة لهجمات الدول ، وقد عاد سرا الى فرنسا تاركا جنوده ، الذين قل عددهم بمموت الكثيرين منهم في الحروب والثورات ، نتيجة للأمراض . وقد تولى امر الحملة بعد نابليون القائد " كليرير " الذي اراد ان يرحل عن القطر المصري اذا

اعتقد بفشل الحملة نهائيا ، فاتفق مع الاتراك على ان تجلوا الحملة عن مصر ، بمعداتها واسلحتها على نفقة تركيا . ولكن كاسرى حرب فلم يقبل " كليبر " وفضل البقاء في مصر ولكنه قتل بعد ذلك . ولما قتل " كليبر " تولى امر الحملة بعده القائد " مينو " واخذ يتحبب الى الاهالى ، واراد ان يبقى هو وجنوده في مصر ، ويجعلوا منها مستعمرة فرنسية يستوطنونها ، ولكن الانجليز اتفقا مع الاتراك على ان يشتريوكوا معهم فعليا في اخراج الحملة ، ونزلت في ارض مصر الجيوش الانجليزية والتركية ، ولم تقدر الجيوش الفرنسية على مقاومتها ، فاتفقت على مغادرة البلاد ، وغادرتها باسلحتها على سفن انجلترا في ٨ سبتمبر ١٨٠١ بعد ان مكثت في مصر حوالي ثلاثة اعوام .

نتائج الحملة

اخفقت سياسة بونابرت الاسلامية في جلب مودة المصريين وذلك لاسباب عدة اهمها: اعتماد الفرنسيين على موارد البلاد حسب لاتفاق على تجربتهم الاستعمارية الجديدة وما ترتب على ذلك من التجاهم الى ابتکار مختلف الاساليب والحيل التي استطاعوا بها ابتزاز اموال المصريين وتجریدهم من مملكتاتهم واقواتهم ثم سخط المصريين ونقمتهم على المستعمرين الجدد بسبب تلك الاساليب الجديدة التي حاولوا ادخالها على حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم الموروثة فصاروا يتدخلون في اقصى شؤونهم يفتشون مساكنهم وبهدمن جوامعهم ، ويستولون على بيوتهم ، ولا يستطيعون ان يعوضوهم شيئا عن تلك الخسائر التي اصابتهم في عقائدهم واخلاقهم واموالهم وانفسهم فلم يروا في التنظيم الفرنسي الجديد الا سلسلة من الشرور متصلة الحلقات . وبلغ اخفاق الفرنسيين في محاولة فهم الخلق المصري او ادراك حقيقة ما كان لدى المصريين من مثل عليا يسترشدون بها في حياتهم العامة والخاصة، هذا ما جعل الغزاة المستعمرين يسيرون في طريق بينما يسير الاهلون في طريق اخر .

الاثر الاقتصادي :

قد كان لارقام الفرنسيين على ان يعتمدوا في بناء مستعمرتهم الجديدة على موارد البلاد فحسب اثار خطيرة ذلك انه ما كان يتمنى بتاتا انجاز كل تلك

المشروعات التي عقدوا على نجاحها الامل في انشاء مستعمرتهم الغنية دون توفر المال لديهم فينفقون فيه على المؤسسات والتنظيمات العديدة التي كان لا مفر من وجودها لاستقامة شئون الادارة والحكم واستتابب الامن وضمان الحياة المستقرة الهادئة لعلمائهم ودفع الارضى عن جنوده ودفع رواتب هؤلاء الجنود وتوفير سبل العيش لهم وامدادهم بالاقوات والملابس ، فضلا عن تشجيع التجارة وزيادة ثروة البلاد سواء بالعمل على انتاج الغلات الكثيرة وتحسين انواعها او بمحاولة احياء الصناعة الوطنية القديمة وتحسين اساليبها بادخال غيرها في الصناعات الجديدة . والمال دائما من اقوى الوسائل التي ابعدت عن الفرنسيين قلوب المصريين وحركت كوامن الحقد ضدهم وحرمتهم تعاون المصريين معهم ذلك التعاون الذي لا غنى عنه لنجاح مشروعاتهم في النهاية ، وبقاء هذه المستعمرة الناشئة في حوزتهم وعلى ذلك فقد كان تدبیر المال من اولى المفصلات الشائكة التي واجهت الفرنسيين عند دخولهم القاهرة، وكان لابد من اتخاذ عدد من الاجراءات السريعة للحصول على المال بكل وسيلة ، وسرعان ما اثارت هذه الوسائل لجمع المال سخط المصريين وتنمّرهم ليس فقط لأنهم فقدوا اموالهم التي اغتصبها الفرنسيون منهم اغتصابا بل هؤلاء لحرصهم على جمع كل ما يمكن من اموال واتبعوا في ذلك وسائل عنيفة سبب استياء المصريين الشديد فقد عمدوا الى اقتحام البيوت وتقتیلها . ولم يقف الحال عند هذا الحد فقد اخل الامن اختلاسا كبيرا عندما اکثر العريان من الاغارة على القرى واطراف المدن الكبيرة وعظم طغيانهم حتى اضطر نابليون الى تاليف فرقة من طوائف الاجناد برئاسة برشليمي وكانت مهمته منع اعتماد العريان ومن يلوذ بهم من العامة وصون الامن والسلام حول القاهرة .

*الاثر الاجتماعي :

واقع الامر ان الفرنسيين في مدة اقامتهم بهذه البلاد لم يحاولوا ان يتعرضوا على المصريين او يشتغلوا في اوساطهم حتى يقفوا على حقيقة شعورهم وما كان يجول باذهانهم او ما كانت تحدثه اصلاحاتهم العديدة والسريعة التي ارادوا منها الى جانب الحصول على المال لسد نفقات الحملة ان يخلفوا من عاصمة البلاد بلدا اوريبيا يضارع عاصمتهم باريس فبها فيها وكثرة ملاهيها وانديةها وملاعبها . ولا جدال في ان بعض

هذه الاصلاحات التي تستلزمها عنایة الفرنسيين بشؤون الصحة العامة في القاهرة والمدن الكبيرة خصوصاً حرصاً منهم على عدم انتشار الاوبئة وفك الامراض الخطيرة بجنودهم كانت اصلاحات ضرورية ولعل اكبر ما يأخذ على الفرنسيين في هذا الشأن انهم حاولوا ان يفرضوا فرضاً على المصريين نوعاً من الحضارة الاوربية وكان مقتضاها بالفشل لسبب بسيط ظاهر هو ان نابليون وانصاره التجربة الاستعمارية في مصر لم يكن في وسعهم ان يعنوا بغير مظاهر هذه الحضارة الاوربية في وقت كانت بحوث علمائهم لم تكتمل بعد . ولقد كان من مقتضيات السياسة الاسلامية الوطنية التي وضعنابليون اصولها واتبعها خلفاؤه ان يحتفل الفرنسيون باعياد اهل البلاد العربية ويحترموا شعائهم وعاداتهم وان يحاولوا جذب المصريين اليهم باستمالتهم والتقارب منهم عقدوا اواصر المحبة والصداقة مع كبارائهم ومشايخهم ومحاولة الاختلاط مع عاداتهم حتى يطمئن اليهم سواد الشعب ويرضى الناس بما قدر عليهم . وهذه ولا شك كانت سياسة حكيمة ولا مناص من نجاحها في النهاية في كسب مودة المصريين والقاهريين منهم على وجه الخصوص لو ان الفرنسيين حاولوا معرفة شيء عن نفسية هذا الشعب الذي فرضوا عليه سلطانهم قهراً وكانوا غرباء عنه لا يربطهم به دين او جنس او لغة ولا يزال افراده متمسكين بتقاليدتهم وعاداتهم التي ورثوها عن ابائهم واجدادهم ولم يطرأ عليها انتغير من اجيال طويلة ولكن الفرنسيين الذين كانوا قد نبذوا دينهم منذ اشتعال الثورة الكبرى في بلادهم لم يكن في وسعهم مهما حاول الرجال من طراز نابليون اخذوا على عاداتهم تنفيذ سياسة اسلامية واضحة المعالم ان يتحرروا من ذلك الالحاد الذي جعلهم يعيشون في عالم مادي فباتوا ينظرون إلى الموالد والمواسم المصرية ذات الصبغة الدينية نظراتهم إلى احتفالاتهم واعيادهم الفرنسية فينتهزونها فرصة للترفية عن انفسهم .

الاثر السياسي :

تضافرت كل هذه العوامل لاثارة غضب القاهريين وسخطهم فكان لابد من اشتعال الثورة ضد الفرنسيين بسبب سياستهم المالية من جهة ثم بسبب تلك التدابير

التي اتخذوها لمكافحة وباء الطاعون وارقام الصربيين على حمل شارة "الجوكار" وما حدث من استعلاء "النصارى واليهود على المسلمين واستهتارهم بالعادات والتقاليد ، ثم بفضل تلك المساعداتى يبذلها الباب العالىوالبكتوات والممالئك لاشعال نار الثورة فى مصر فضلا عما كان يرتكبه الفرنسيون واعونهم وطبقات العامة من المعاصى ، وليس من شك فى ان الفرنسيين لو وفقو فى اساليبهم المالية والإدارية وحرصوا على احترام تقاليد المصريين وعاداتهم بدلا من استصدار الاوامر واذاعة المنشورات والقاء الخطب لاقناع المصريين عنرواياتهم ثم حاولوا لهم سيكولوجية تلك الشعوب التى رغبوا فى استعمارها لاستمالوا المصريين اليهم ولما حدثت الاضطرابات والثورات على ان القاهرة لم تكن وحدها ميدان هذه لاضطرابات والثورات بل امتدت الى الوجهين القبلىوالبحري . فقد قامت الثورات فى الدلتا واشتدت المقاومة فى الصعيد واجه الفرنسيون صعوبات فى اخضاع اهل الصعيد بعد ان قرر مراد بك المقاومة عقب هزيمته فى موقعة الاهرام ورفض الاتفاق مع الفرنسيين على ان احمد الثورة فى القاهرة وحرق القرى فى الوجه البحري بالصعيد وادخال الرعب فى قلوب اهل الاسكندرية لم يكن معناه ان البلاد قد دانت لسلطان الفرنسيين وان الامن قد استتب فى المستعمرة الجديدة . وهكذا عجزت الحملة عن بلوغ غايتها وتتنفيذ اغراضها .

الاثر العلمي :

مع ذلك فان نصيب الحملة لم يكن الاخفاق كله ولا شيء غير الفشل فان اولئك الرجال الذين اختاروا لمرافقه الحملة كانوا خيبة من علماء فرنسا زودهم بكل ما يحتاج اليه الغزو العلمي منكتب والات علمية وادوات . وحرص بونابرت وكثير على انتستمر بحوث علمائه ، وان تستمر دراستهم لكشف النقاب عنتاريخ واثار هذه البلاد التي جاءوا ليستعمروها ودراسة مناخها وطبيعة ارضها وحيوانها ونباتها واجناسها وعادات شعوبها وغير ذلك فان هؤلاء الرجال جميعا سرعان ما جنوا ثمرة غرسهم بفضل نشاط علماء الحملة وانتشروا فى طول البلاد وعرضها يفحصون ويكتشفون ، ورغم ما قاسوه من عناء الاضطرابات والثوراتوالعمليات العسكرية وانتشار الوبئية والامراض واجه العلماء صعوبات اثناء بحوثهم ودراساتهم فان ميادين نشاط هؤلاء

العلماء كانت متعددة فقاموا بدراسة اثار البلاد القديمة وتاريخها وطبيعة ارضها وغلافها الزراعية وصناعاتها وعادات اهلها وغير ذلك من الموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والجيولوجية وكل ما يتعلق ب الماضي البلاد وحاضرها . ولعل ابرز نشاط العلماء وضع مصور جغرافي مفصل للقطر المصري وكتاب وصف مصر وكشف حجر رشيد وانشاء المجتمع العلمي واهتمامهم بالمطبعة الاهلية وكانت صحيفة لوکوریبہ ولیجیت اول الصحف التي اخرجتها المطبع الفرنسية في القاهرة وكذلك انشاء صحيفة ادبية تحمل اسم صحيفة " التبیه " .

الحملة الفرنسية والصعيد؛ قنا نموذجاً (العيد القومي لقنا ٣ مارس)

اهتم أبناء محافظة قنا بتاريخ محافظتهم، فنجد منهم السيد أحمد الجارد عمار، والذي قام بجمع واعداد كتاب تحت عنوان "أصوات جديدة على الحملة الفرنسية بالبارود بصعيد مصر"، كما نشرت بوابة الأهرام في الرابع من مارس ٢٠١١م مقالاً بعنوان اكتشاف وثائق تاريخية عن المقاومة المصرية ضد نابليون في قنا، والذي أكد فيه الأستاذ محمود الدسوقي؛ أن السيد/ ضياء العقباوي قد عثر على وثائق تاريخية جديدة لها أكثر من ٣٠٠ عاماً، تلك الوثائق التي سردت انتظار أهل محافظة قنا للفرنسيين، ومراقبة حركة الجيش الفرنسي المقتحة لمنطقة سوهاج وبالاخص مدينة البلينا التي وصفتها الوثيقة بـ "المحروسة"، وكانت من أشهر الأسماء التي ذكرتها الوثيقة حسن الجدوى وهو الشخص الذي قام بتمويل المقاومة في الحرم المكي حيث أورد الجبرتي أن الحرم المكي كان يضج بالبكاء لسقوط مصر تحت براثن الفرنساوية وأن حسن المغربي قام بالتطوع للقتال، حيث كان يقود الجيش العربي بجانب الشريف حسن. ومن خلال هذه الوثائق لم يتم تحديد جنسية حسن الشريف الذي تولى قيادة الجيش العربي مع المقاومة المصرية ضد الاحتلال الفرنسي بعد استشهاد حسن المغربي، وكيف أنه استطاع هو ومجموعة من المقاومة إغراق السفينة "إيطاليا" في قرية البارود وقطف وأنه قام يذبح الفرنسيين على أنغام نشيد الثورة الفرنسية ولكن وثائق العقود الزراعية والأملاك التي تم العثور عليها تثبت أنه من محافظة قنا وأنه اختار السفر لبلاد

الحجاز بعد انتهاء دوره القتالي .. حدثت الوثيقة عن ٣ مدن وهي: سوهاج وأسوان وقنا مما يدل على أن كاتب الوثيقة المجهول كان يتلقى معلومات من جهة أخرى وأن تجميع المعلومات كان يتم في وثيقة واحدة .

الفصل الرابع

(مصر تحت حكم محمد على باشا)



بعد جلاء الفرنسيين في مصر عام ١٨٠١ أصبحت مصر ميدان للتنافس بين المماليك والاتراك والإنجليز أما المماليك فقد أرادوا أن يستعيدها نفوذهم القديم ، ولكن نطول كفاحهم مع الفرنسيين أثناء وجودهم بالبلاد اضعفهم ، كما اضعفهم انقسامهم إلى احزاب ، كحزب الالفي وحزب البرديسي. واما الاتراك فقد استردوا البلاد بقوة جيشهما فارادوا ان ينفردو بحكمهم وان يقضوا على نفوذ المماليك خشية ان تعود إليهم السلطة التي كانت لهم قبل الحملة الفرنسية . واما الانجليز فقد ساعدوا العثمانيين في طرد الفرنسيين ، ولم يكن غرضهم من ذلك خدمة تركيا ، وإنما أرادوا ان يتمثلوا مصر حين ظهرت لهم أهميتها لواصلاتهم إلى الشرق ، ولذلك اخذوا يماطلون في الجلاء كما أخذوا يساعدون المماليك في كفاحهم ضد الاتراك . هذه القوى الثلاث المختلفة الاغراض اخذت تتنافس علينا بالمنفرد بالسلطة ، لكن كان من اثار الحملة الفرنسية انها اثارتقوى الشعب المصري وايقظتها ، وكان من ذلك ان طغت هذه القوة الجديدة على القوات الثلاثة الأخرى وتغلبت عليها . وكان محمد على اثناء ذلك يتحبب إلى الشعب وإلى زعيمه من العلماء والاعيان ، فاجتمع هؤلاء في مايو سنة ١٨٠٥ وقررموا خلع الوالي التركي وتعيين محمد على واليا ، ولم يجد السلطان بدا من اجابة مطالب الشعب الذي كان مستعداً ان ينفذها بالقوة ، وبذلك ولى اول والي تركي بإرادة المصريين ، وقد اصر الزعماء المصريون على خلع الوالي التركي لأنه رفض اجابتهم بما طلبوه من ان تكون الضرائب المفروضة على الأهالي وفقاً لرغباتهم ، ومن هذا نرى ان السبب الاول في خلع الوالي (خورشيد) وتوليه محمد على كان سبباً مادياً صرفاً . حقق محمد على اذن امله في ان يصير واليا . ولكن الطريق لم يكن معداً امامه ، اذ قامت في سبيله عقبات منها ، اضطراب المالية البلاد ، وعدم كفاية مواردها لدفع رواتب الجنود ، هذا

الجانب عدم رضا السلطان عنه لأنه عينه مضطراً اجابة لمطالب المصريين ، كما ان المماليك اتحدوا ضده وشروعوا في محاربته وغضدهم في ذلك الانجليز ، وكان يدفعهم في هذا رغبتهم فياحتلال البلاد بعد ان تبيّنوا اهميتها لمواصلاتهم . وقد توصل محمد عل الى حل للمشكلة المالية بان استعانبزعماء المصريين منالعلماء والاعيان على جمع ضريبة جديدة وكذلك راجع دفاتر الصيارة وارغمهم على دفع ما في ذمتهم مناموال الحكومة . فتمكن بذلك من جمع مبلغ كبير دفع منه رواتب الجنود المتأخرة وامن بذلك من ثوراتهم التي كانت طريقتهم فيالمطالبة بمالهم قبل الحكومة . وحين اراد السلطان ان يتخلص من محمد على ، الذى بدا يظهر نفوذه في مصر امر السلطان بنقله الى ولاية جدة وكان هذا بعد شهرين من ولايته . فكان ان وصل في ١٧ يوليو ١٨٠٥ قبطان باشا _ عبد الله رامز باشا _ في عماره حرية نقل ٢٥٠٠ من الجنود ليראقب الحالة في مصر ويجعل عينه على الحوادث ، ويتخذ من القرارات النهاية ما يراه موافقاً لمصلحة تركيا .

كما خولته السلطة في تثبيت محمد على في باشوية مصر او عزله منها او نقله الى ولاية جده . وفي يوليو ١٨٠٦ وصل اسطول عثماني اخر بقيادة صالح باشا قبطان يحمل فرمانا بنقل محمد على الى ولاية سلانيك بناء على تحريض من انجلترا ضد محمد على ، وتعيين موسى باشا واليا على مصر ، واذا كان محمد على قد نجح مع قبطان باشا ورجال الدولة العثمانية وبمساعدة اعيان مصر وعلمائها فبقى واليا على مصر ، فقد نجح مع صالح باشا ايضاً الذى عاد بالوالى موسى باشا ، بل ويرسل الباب العالى فرمانا بتثبيت محمد على واليا على مصر .اما المماليك فقد اعد محمد على جيشاً لمحاربته وساعدته الحظ بموت اكبر زعمائهم ، الالفى والبرديسى فهزمه جيوشهم واضطربهم الى الفرار الى الصعيد .

ولما ارادت انجلترا ان تحتل مصر لترجم ترکيا على التخلی عن محالفتها ولتحقيق اطماعها في الشرق ارسلت حملة بقيادة " فريزر " احتلت الاسكندرية في سنة ١٨٠٧ ثم ارادت ان تحتل رشيد فهزمتها الاهالى ، فارسل فريزر جيشاً اخر ليحتل المدينة ، ولكن جيش محمد على هزمته عند " الحمام " بالقرب من رشيد واضطر الانجليز الى

الاتفاق على الجلاء عن الاسكندرية . بهذا انتهى محمد على من العقبات التي كانت تعترض طريقه ، وابتدا يحقق برنامجه السياسي الذي يتلخص في انشاء امبراطورية مصرية عظيمة ، تخلف الامبراطورية العثمانية المضمحة.

ولكن محمد على لم يكن ليترك الزعماء المصريين يتدخلون في حكمه المنفرد لمصر ، ومن ثم اعلن العصيان ضد مشورة العلماء . ورفضه لما اعتبره وصاية منهم عليه ، وحتى يتخلص من ذلك دون اثارة الرأي العام ضده فقد عمل على اعداق الارزاق عليهم ليلهיהם بالأموال عن مراقبة اعمال البasha ، واثارة التنافس بين العلماء حول الاوقاف وحول منصب شيخ الجامع الازهر . ونتيجة لذلك انقسم المشايخ في خلافات شخصية واعمال دنيوية ادت _ كما ذكر الجبرتي _ الى زوال هيبتهم ووقارهم في النفوس وانهمكوا في الامور الدنيوية والوساوس الشيطانية ، والمسارعة الى الولائم في الافراح والماتم ، وبذلك سهل على محمد على ان يتخلص منهم حيث لم تعد لهم القوة التي كانت لهم في الزام الوالي بالاستماع الى مشورتهم . ومن ثم استطاع محمد على ايضا ان يضرب ضربته في الزعامة الشعبية دون تذكر فاصدر امرا في التاسع من اغسطس ١٨٠٩ بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الاشراف ونفيه الى دمياط ، ثم جعل تعين شيخ الازهر في يده لا في يد المشايخ ، وبذلك دفعهم الى التنافس للتقارب اليه ، ونتج عن كل ذلك نفوذ الزعامة المصرية ، ولم تعد تمثل خطرا على محمد على وانفراده بحكم مصر .

*سياسة محمد على الداخلية :

بعد ان خلصت مصر لمحمد على واصبح الحاكم الوحيد الذي لا ينافيه احد في شؤون الحكم اخذ يرسم سياسة مصر الداخلية والخارجية لبني مصر الحديثة على النسق الاوربي ، وقد جاءت سياساته الداخلية اساسا متاثرة بما وضعه الامبراطور نابليون الاول من قواعد واجراءات حكم فرنسا . كما جاءت سياساته الخارجية لتحقيق هدفه بإقامة كتلة عربية يكون قبلها مصر . وعلى هذا الاساس جاء التنظيم الاداري لمصر مشابها للتنظيم الاداري لفرنسا من حيث تقسيم البلاد الى مديريات _ ٧

مديريات فى مصر _ وكل مديرية الى مراكز ، والمراكز الى اقسام والاقسام الى قرى ، واذا كان محمد على من دعاة الحكم المطلق وهذه نقطة ضعف فى تاريخه ، فقد كانت ميزة انه كانت لديه فكرة النظام والاصلاح ، كما انه كان يميل الى مشاورة مستشاريه فالامور قبل ابرامها . وتبعا لذلك فقد اسس محمد على عدة مجالس ودواوين ، يرجع اليها فى مختلفشئون الحكم ، كالديوان العالى الذى مقره القلعة ورئيسه نائب البشا وله سلطة رئيس الوزراء فى التنظيم السياسيالمعاصر ، وعرف هذا الديوان باسم الديوان الخديوى ثم ديوان المعاونة ، والى جانب هذا المجلس او الديوان ظهرت دواوين او وزارات بالمفهوم المعاصر للجهادية ، والبحرية ، والتجارة ، والمدارس ، والاسغال والشئون الخارجية ، ووضع على راس كل ديوان ناظرا ، ثم شكل من نظار الدواوين مجلسا عام ١٨٣٤ سماه المجلس العالى ، واصدر لتنظيم العمل بالدواوين لائحة عرفت بالسياستامة عام ١٨٣٧ م . وكان محمد على قد اوجد مجلسا شعبيا عرف بمجلس المشورة فى عام ١٨٢٩ ، جعل على راسه ابنه ابراهيم باشا واعضاوه منرؤساء العشير والعائلات وكبار الاعيان البارزين فى القاهرة والوجهين البحريوالقبلي الى جانب اعضاء من رؤساء تلك المجالس والدواوين ان تكون مجرد هيئات ادارية للمساعدة فى ادارة الحكم فقط بل كان غرضه منها كذلك ان تكون مدارس يتدرّب فيها رجال الحكم ، ويتعودون على مناقشة الامور التى تعرّض عليهم وان يتحملوا مسئولية ما يلقى عليهم من تبعات . اراد محمد على تكوين كوادر متعلمة تعليميا متخصصا لتولى وظائف الدولة المختلفة ، ويتم تكوين هذه الكوادر باقتباس النظام الاوربية وبخاصة النظم الفرنسية فكما شكل الامبراطور نابليون الجامعة الامبراطورية التى اشرف هو شخصيا عليها ، فقد انشأ محمد على ديوانا للمدارس تابعا لديوان الجهادية الذى يخضع لشرف البشا المباشر . وكان محمد على فى هذا الصدد يسعى الى الانقال بالمجتمع المصرى من الخضوع للمبادئ الدينية والاسراف فى التقييد بها الى الاخذ بنتائج العلم الحديث سواء فى الطب او الزراعة او الصناعة او فى اساليب الحرب ، فاخذ يقتبس من الغرب ما يساعد على احداث هذا التغيير . وفي هذا السبيل

تأثير محمد على بفکار جماعة "سان سیمون" الفرن西ية واستفاد من افکارها التي تعتمد على ان العلوم يجب ان تمثل المكانة الاولى في تنظيم المجتمع بدل الدين . وان التعليم هو اساس بناء المجتمع ، وانه يجب ان تنتقل القيادة الروحية في المجتمع من رجال الدين الى رجال العلم . ولم يكن خروج مصر من عزلتها وتقدمها عن بقية الاقطار العربية راجعا فقط مجئ "السان سیموتین" الى مصر بفکارهمالى اعتقادها محمد على ، انما يرجع ايضا الى تشجيع الاوربيين للهجرة الى مصر ، وقد شجع الاوربيين على الهجرة استنادا الى عهد محمد على ، بالإضافة الى ميل محمد على للاخذ بسباب الحضارة الغربية .

قامت سياسة محمد على التعليمية على ثلاثة اتجاهات رئيسية هي :

الاتجاه الاول : يتمثل في ارسال البعثات الى فرنسا والمانيا بصفة خاصة . والاتجاه الثاني : يقوم على الاعتماد على المستشرقين الاوربيين في مجالات التعليم والاقتصاد والطب وغيرها _ الفرنسيين بصفة خاصة_ الى حين عودة البعثات لتولي الوظائف والمهام التي اعدوا لها وليرحلوا محل هؤلاء المستشرقين . والاتجاه الثالث : يقوم على ترجمة الكتب والمؤلفات في العلوم الحديثة في اللغات الاجنبية ليستفيد منها طلاب العلم المصريين . وعندما اراد محمد على ان ينشئ نظاما تعليميا في مصر ترك التعليم الدينى والمتمثل في الجامع الازهر وغيره من المساجد وانشا تعليما حديثا على النسق الاوروبى من اجل اعداد الرجال الذين تحتاج اليهم الحياة المدنية في شتى فروع الادارة والحكومة والجيش والبحرية والزراعة والصناعة وغير ذلك . ولقد نجح محمد على في سياسته التعليمية لانه استطاع ان ينقل مركز او محور ثقافة المجتمع من الدين الى العلم . كما استقدم العلماء من فرنسا وايطاليا لتعليم ابناء مصر . وبذا ارسال البعثات منذ عام ١٨٠٩ الى فرنسا وايطاليا ، واعتمد في اختيار اعضاء هذه البعثات على طلاب الجامع الازهر ، وربط محمد على توسيعه في التعليم وانشا المدارس بحاجة الجيش ، وهذا يفسر لنا خضوع المدارس لديوان الجمادية اول الامر قبل ان تستقل ويصبح لها ديوان يشرف عليها يعرف باسم "ديوان المدارس" . وكان السلم التعليمي

الذى انشاه محمد على للتعليم الحديث يبدا من اعلى الى اسفل ، فقد انشا المدارس العالية اولا ، ثم المدارس المتوسطة التى سميت بالمدارس التجهيزية او التحضيرية واخيرا انشأ " مكاتب المبتديان " التمهى المرحلة الاول للسلم التعليمى ، وقد تميز هذا التعليم بميزة مستحدثة هي انه اصبح التعليم الرسمى للدولة اي انها هالتى انشاته ونظمته واشرف عليه وضحت له بالقوانين بعكس التعليم الدينى القائم الذى يمكن ان نسميه بالتعليم الحر او الاهلى . وقد اخذت النهضة التعليمية تثبت وجودها فى مصر بعودة اعضاءبعثات المصرية من الخارج ، وممارستهم للوظائف المناسبة لاعدادهم ، وبنشاط حركة الترجمة والتاليف ، وبقيام المطبع بدورها فى نشر المعرفة بين طلاب العلم . ولا يقل من قيمة هذه النهضة اعتماد محمد على على الاجانب فى شؤون التعليم منذ البداية ، اذ ان من يتصدى لبناء دولة حديثة لابد ان يستعين بثقافات وحضارات شعوب اخرى اكثرا تقدما . ولقد كان محمد علي يدرك ان الاجانب لا يحقون مشروعاته فى مصر بنفس الروح التى يتحققها بها ابناء مصر " لهذا وضع نصب عينيه الا يطول اعتماد البلاد على الاجانب ، حتى اذا ان يستبدل بهم اهل البلاد فلا يجب التوانى ذلك ، ففى صرفهم عن المنشآت الجديدة واحلال المصريين محلهم صيانة لاموال الحكومة وفخر لها" . وكان محمد على يعتقد على الرغم من كفاءة الاجانب الذين استخدمتهم انهم غير ملمين باحوال البلاد ويتلقون اموال كثيرة ، وان ولائهم للادهم التى جاءوا منها ياتى اولا وقبل كل شئ وان وجودهم بمصر موقوف ، ولذلك كان محمد على يشعر بالسرور كثيرا حين يسمع بنبوغ بعض الضباط المصريين واكتسابهم الفنون العسكرية ، وبعد ذلك فالا حسنا للمستقبل ، اذ يغنى الحكومة عن استخدام الاجانب " طالما ان غرض البشا هو " تعليم وتنقيف ابناء العباد " . وقد ظلت سياسة محمد التعليمية تسير على هذا المنوال ، وبعد ان كان المصريون يتبربون من ارسال اولادهم الى المدارس خوفا من الحاقهم بالجندية اقبلوا على ارسال هؤلاء الابناء بعد ان رأوا ما يجره التعليم من منافع ، حتى اذا فرضت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ وبروتوكول لندن ١٨٤١ لم تعد تسمع عن محمد على قوله ان غرضه تعليم ابناء العباد . لأن المدارس نقص عددها والجيش نقص عدده ونقصت المصانع

وجاءت سياسة محمد على الاقتصادية في منطلق ان الاستقلال السياسي لمصر تحت حكمه لن تقوم له قائمة مستمرة دون الاستقلال الاقتصادي والتنمية والعمaran ، ومن هنا اتبع محمد على في سياسته الاقتصادية مبدأ الاكتفاء الذاتي وزيادة موارد الدولة والاعتماد على ان تكون مصر اكثرا من واردتها حتى يكون الميزان التجارى صالح مصر .ولما كانت الزراعه فى مصر هي اساس الثروة وعماد الدخل القومى ، فقد اهتم محمد على بكل ما من شأنه التنمية الزراعية بدء من استيلائه على كل الاراضى الزراعية بمصادرة اراضى الباiks والملايات والغاء نظام الالتزام ، حتى اصبحت الدولة هي المالك الوحيد لاراضى القطر المصرى الزراعية التى تحولت الى مزرعة كبيرة بين عامى ١٨٠٨ و ١٨١٤ .وفي هذه الزراعة كان لابد لمحمد على من استقلالها بانواعه مبتكرة من المحصولات المنتجة التي تزيد الدخل القومى والثروة الوطنية ، فااهتم بغرس اشجار التوت لتربية دودة القرز ، واختار لهذا المشروع اراضى وادى الطميلاط بالشرقية واحضر له الاخصائين من الشام واعد كل ما يلزم لهذا المشروع من مراوى وعمائر وذلك حتى عام ١٨١٦ ، وفي عام ١٨٢٠ انتشرت زراعة التوت فى اقاليم الدقهلية والمنوفية والغربيه والقليوبية ودمياط ورشيد والجيزة .كما ادخل محمد على انواعا جديدة من القطن الامريكي الى جانب الانواع الحسنة من القطن المصرى الذى لم يكن معروفا ، حتى اصبح القطن المصرى بعد عدة سنوات منافسا للاقطان العالمية خاصة الهندية والامريكية ، واقبالت مصانع النسيج فناوريا على شرائه " ولم تمض سنوات معدودة حتى صدرت مصر من هذا القطن سنة ١٨٢٧ ما يبلغ من ٣٤٤ الف قنطار ، واصبح القطن على توالى السنين اساس ثروة مصر الزراعية .ومن الزراعات التي اهتم بها محمد على كذلك زراعة الزيتون والتليلة الهندية – التي استوردها من زراع لها فى الهند – والخشخاش وقصب السكر ، والى جانب الخضر والفواكه والنخيل ، بالإضافة الى الحبوب المعروفة كالذرة والشعير والقمح والارز والفول والبرسيم وغير ذلك . وكان على محمد على ان يهتم بمشروعات الرى لضمان الانتاج الزراعى ولاستمرار الاراضى المستصلحة فى الانتاج ولذلك شق محمد على الترع والقنوات

كترعة المحمودية التي عرفت باسم ترعة الاسكندرية او خليج الاشرفية لاحياء الارضى الزراعية في اقليم البحيرة ولربط الاسكندرية بالنيل عن طريق هذه الترعة ربطا مباشرا . وقد بدئ حفر هذه الترعة في ابريل عام ١٨١٧ واحتفل بافتتاحها في يناير ١٨٢٠ م . ومن مشروعات الري ايضا انشاء الجسور على النيل وعلى الترع . ولعل اهم هذه المشروعات انشاء القنطر على الترع لضبط مياهها تيسيرا للانقطاع بالري منها الى جانب مرور السفن عن طريق الاهوسه الملحة بهذه القنطر . وكان مشروع القنطر الخيرية كما يذكر المسيو سيلو في كتابه النيل والسودان ومصر " يعد في ذلك العهد انه اكبر اعمال الريفي العالم قاطبة ، لأن في بناء القنطر على الانهار لم يكن بلغ من التقدم ما بلغه اليوم ، فاقامة القنطر الخيرية بوضعها وضمانتها كان يعد اقداما يدخله شئ من المجازفة . ولا شك ان اقامته هذا المشروع سيزيد من الانتاج الزراعي يساعد على تحويل اراضي الوجه البحري من رى الحياض الى رى دائم عن طريق حج المياه امام هذه القنطر التي اختير موقعها عند منطقة انفراج فرعى النيل ، وانشاء ثلاث ترع كبرى تتفرع من امام هذه القنطر هالتي عرفت باسم الرياح الشرقاوى والرياح المونوفى والرياح البحيرى والرياح الاول تبدل اسمه الى الرياح التوفيق نظرا لان انشاءه تم في عهد الخديوى توفيق . واما التجارة فقد تركزت فى يد الحكومة التجارة الخارجية والتجارة الداخلية ، فقد كانت حكومة محمد على هي التجار للتوحيد الذى يشتري منتجات الفلاحين بالاسعار التي تحددها ، كما احتكرت الاستيراد والتصدير والحاصلات حتى صار التجار الأجانب لا يجدون غير الحكومة للتعامل معها تجاريا . وقد نشطت الحركة التجارية الداخلية والخارجية باجراءات الامن التي اتخذتها حكومة محمد على سواء في الداخل او في طريق التجارة العالمية وخاصة تطهير البحر الاحمر من القرصانو تشجيع انجلترا على نقل تجاراتها من الهند عبر البحر الاحمر نظرا لانه اقصر الطرق واكثر امنا من طريق راس الرجاء الصالح . وكان من مشروعات محمد على الاقتصادية اقامة صناعات تعتمد على المواد الخام في مصر كمصانع الغزل والنسيج ومصانع الجوخ ، والصوف والحرير ، والطراشيش ومعمل سبك الحديد ، ومصانع الواح النحاس ، ومعامل السكر في الوجه القبلي ، ومصانع التبلة .

وقد اهتم محمد على بالعمران بإنشاء القصور ودور الحكومة مثل قصر الجوهرة بالقلعة ومسجد بها . وقصر شبرا وقصر راس التين والدفترخانة بالقلعة (وهى دار المحفوظات الان) ودار الاثار ومرصد ، وإنشاء الترسانة بالاسكندريةالتي اتسعت وزاد عمرانها ، كما انشا مدينة الزقازيق بمناسبة بناء قناطر "التسعة عيون " على بحر مويس وغير ذلك من وسائل الاتصال والعمaran .والى جانب ذلك تحمل المصريون نفقات هذه المشروعات بدفع المزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة العينية والنقدية . وقد اهتم محمد على بالجيش فعمل على انشاء جيش وطني ووضع محمد على كل اسباب النهضة التي شملت نواحي الحياة في مصر من اقتصادية وتعلیمية وعمرانية لخدمة ذلك الجيش الذي ادرك ان بقاءه فالبشوية وتحقيق مشروعاته على الصعيدين الداخلي والخارجي لن يتحقق بدون جيش منظم ومدرب على الاساليب الاوروبية ومزود بالاسلحة الحديثة . وكان جند محمد على المكونين من فرق متغيرة تركية (باشبوزق) ان غير نظامين متظوريين على التمرد والمعطضيان والفوضى ، ولعل خير دليل على ذلك انه عندما اراد محمد على ادخال الاساليب الحديثة في تدريب الفرقة الالبانية ثارت عليه ، ومن ثم عول على استهلاك هذه الفرق في حروبه الخارجية (الحرب الوهابية وفتح السودان) وفي مطاردة المماليك وايتمامهم في حراسة الحدود و الشعور . وبذا انشاء الجيش الجديد بإنشاء المدرسة العسكرية في اسوان عام ١٨٢٠ لتخرج ضباط للجيش عهد بالاشراف عليها الى الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوى فيما بعد) والذى استخدم عددا من الضباط الاوروبيين لتعليم طلب هذه المدرسة وتدربيهم . وبعد اعداد الضباط لجأ محمد على الى تجنيد المصريين وإنشاء المعسكرات لهم في اسوان وبنى عدی وفرشوط بالوجه القبلي ، وارسلت بعثات منهم الى اوروبا لاستكمال دراستهم الحربية هناك . واما كان المصريون قد شكلوا امام البasha صعوبة في بادئالامر عند تجنيدهم بسبب بعدهم عن هذا الميدان سنوات طويلة بل قرون فانهم " القوا بسرعة حياتهم الجديدة . وبعد ان كانوا معتادين الذل والمسكنة فى قراهم استشعروا تحت راية الجيش بكرامتهم الانسانية واخذوا يفخرون بانهم جنود

محمد على . ولم تكن مدرسة اسوان هي المدرسة العسكرية الوحيدة بل كانت هناك مدارس عسكرية اخرى في الخانكة ودمياط وابن زبعل والقصر العيني والفرسان بالجيزة ، والدفعية بطره ، وغيرها الى جانب مصانع الاسلحة ومخازنها ، وإنشاء الترسانة ببولاق ثم الاسكندرية لبناء سفن للاسطول . واحواض الى جانب القلاع والاستحكامات ، كل ذلك دليل على الاهتمام بالجيش المصري . السياسة الخارجية : واما سياسة محمد على الخارجية فقد تمثلت في تدعيم استقلاله بمصر عن طريق خوض حروب خارجية وتحقيق مشروعات عربية ، وقد خشي محمد على من سلطة الباب العالى عزل الولاة من ان نمتد اليه اذا لم يجد من القوة والاستعداد للحرب ما يقنع السلطان بان محمد على يمكن ان يستخدمه لضرب خصومه رغم كراهية السلطان للباشا .

وكان محمد على يعتقد ان مصر لا يمكن لها الانعزal عن بقية الاقطارات العربية ، ولكن تحقيق تكامل عربى تكون مصر قلب امر حيوى لضمان سلامته هذه الكتلة من اى تدخل اجنبي ، ولاعادة مجدهذه الكتلة العربية التي كانت فى مخططاته تشمل مصر والجزيرة العربية والسودان وبلاد الشام والعراق وهى اقطار لها من الموقع الممتاز والامكانيات البشرية والاقتصادية ما يمكنها ان تصبح قوية كبرى يحسب حسابها . وكانت الفرصة الاولى لحقيقة هذه الكتلة العربية استجاد السلطان العثمانى سليم الثالث عام ١٨٠٧ بمحمد على لاخماد عصيان الحركة الوهابية والقضاء على خطر الدولة السعودية الاولى الذى فشلت القوات التركية فى ابقاءه ، وكان السلطان العثمانى _ الذى يضم العداء لمحمد على _ يأمل ان تضعف قوة محمد على نفسه . وقد رأى محمد على فى دعوة السلطان له المتتجدة خلال سنوات ١٨٠٨ و ١٨٠٩ و ١٨١٠ فرصة لتنفيذ خططه ومشروعاته ، وحجة يتذرع بها لتكوين القوة البحرية والحربيه التى كان يتطلع لتكوينها ، وفرصة للتخلص من الفرقه الحربية الكثيرة التمرد ، فلما تهيات له القوة البحرية والحربيه الازمة ارسل الحملات المتتالية اى شبه الجزيرة العربية ، وقد شارك فى هذه الحملات ابنه طوسون وابراهيم ، واشرف على بعضها محمد على بنفسه وقد بدأت هذه الحروب عام ١٨١١ وانتهت عام ١٨١٨ بالقضاء على الدولة السعودية الاولى وتخريب عاصمتها الدرعية . وكان السلطان العثمانى قد فشل فى

القضاء على هذه الحركة فاستجده محمد على الذى قبل القيام بهذه المهمة كسبالرضاe السلطان وارضاe للعالم الاسلامى بكسر شوكة الوهابيين ، وقد رأى محمد على فى ذلك فرصة للتخلص من الجنود الالبانيين الذين كانوا يتمرسون عليه من حين لآخر ، كما رأى ان فى ضم شبه الجزيرة العربية للممتلكات المصرية توسيعاً لحدود مصر ومفذاً للمنتجات المصرية في الاسواق القريبة بل وتنفيذ اهدافها اعادة نظام تركيا . وقد انشأ محمد على اسطولاً صنعت اجزاء سفنه في بولاق ، ثم ارسلت الى السويس وركبت هناك ، وبها سار الجيش عن طريق البحر الاحمر واستمرت الحرب بين المصريين والوهابيين خمس سنين تناوب القيادة المصرية اثناءها طوسون وابراهيم ، ابناء محمد على ، ومحمد على نفسه في بعض الاحيان وفي اثناء الاستعداد للحملة رأى محمد على ان يقضي على المماليك ، وذلك نتيجة تامرهم ضده ومحاولتهم قتله ، مما دفعهان يهتر فرصة سفر الحملة المصرية الى الحجاز وبدعوا العلماء والاعيان والمماليك الى القلعة للاحتجال بتوديع ابنة طوسون قائد الحملة ، وما كادوا يجتمعوا حتى امر محمد على جنوده بقتل المماليك ، فافنوهن رميا بالرصاص ، وبذلك تخلص منهم ، وقد كانوا دائمًا عقبة في سبيل ما كان يريد القيام به من الاصلاحيات في الجيش والتعليم والمرافق الاقتصادية ، وبانتهاء الحرب الوهابية تحققت اغراض محمد على من دخولها . اذ استولوا على شبه جزيرة العرب . وكون اول نواة للاسطول المصري ، كما تخلص من الالبانيين الذين ساهموا في القضاء على المماليك بالقلعة . وقد ضمت بلاد العرب الى مصر وعين السلطان ابراهيم باشا حاكماً عليها وصارت بذلك جزء من الامبراطورية ومنفذًا لجزء من منتجاتها . كان من نتائج الحروب الوهابية ان تحسنت العلاقة بين السلطان العثماني ومحمد على اذ تأكد السلطان ان محمد على هو

يدة التي يبطن بها ضد الخارجين عليه ، كما كان من نتائجها ايضاً ان امتد النفوذ المصري الى الخليج العربي بل والى اليمن الذي استطاعت القوات المصرية ان تزحف من جده وتحتلها فاؤائل العشرينات من القرن التاسع عشر ويبقى فيها حتى عام

١٨٣٩ عندما تازمت الامور امام محمد على واستحکمت المؤتمرات الدولية ضده .ورغم ان الحروب الوهابية قد کلفت مصر من الاموال و الضحايا الا انها كانت وسيلة لتوطيد مركز محمد على ، كما انهاسیل لرفع شان مصر واعلاء مكانتها.ثم تطلع محمد على الى السودان وكان محمد على يريد ان يكون لمصر شخصية مستقلة . ويريد لنفسه ان يكون راس تلك الشخصية . وكان محمد على يدرك طبيعة العلاقات بين مصر والسودان فالنواحي الاجتماعية والتلقافية والاقتصادية والسياسية منذ اقدم العصور ، وان النيل شريان يربط القطرين برياط لا ينفصل ، فالنيل هو مصر كما هو السودان ، ومن هنا جاءت فكرة محمد على لفتح السودان باسم السلطان العثماني بافقته . وكان يدفعه في هذا رغبته في ضمان مياه الري للاراضي مصر بالاستيلاء على منابع النيل فالسودان ، والاستفادة من هذا في توسيع مساحة الاراضي الزراعية ، هذا الى ان ضم السودان لمصر فتحا لاسواق جديدة لترويج منتجات الزراعة والصناعة المصرية وتوصیعا لنطاق المبادلة بين البلدين ، واستخدام السودانيين وتجنیدهم في جيش مصر والبحث عن الذهب المتوفر في السودان وتعقب قلول المماليك الذين فروا جنوبا واسوسوا لأنفسهم مملكة معادية لمحمد على ، والراعندي هو انهلا يمنع ان تكون معظم هذه الاراء هي الاسباب الكامنة وراء اندفاع محمد على جنوبا لضم السودان الى مصر ، ولكننا نضيف الى ذلك سببا جوهريا يستند الى رغبته في تكوين الكتلة العربية التي قلبها مصر . ولعل رغبة محمد على في تامين مصر من الجنوب وتامين وصول مياه النيل اليها من اهم الدوافع لفتح السودان ، ونحن لا نستبعد ايضا ان يكون من اسباب فتح السودان رغبة محمد على في التخلص من بقية الفرق العسكرية الغير نظامية كالارناوط والذين لم يملکوا في الحرب ضد الوهابيين . وقد قاد الحملة اسماعيل بن محمد على ، ولكن المرض تفشى بين جنوده ، فارسل محمد على جيشين اخرين ادھما بقيادة ابنه ابراهيم باشا والآخر بقيادة صهره محمد بك الدفتردار . وقد خرجت الجيوش المصرية في هذه الحرب منتصرة فضم السودان الى مصر ، وكشفت البعثة العلمية المرافقة للحملة منابع النيل ، واصبحت البلدان وحدة سياسية واقتصادية ، وسيطرت مصر على مياه الري، فامکن التوسع في المشاريع الزراعية . وهكذا كانت هذه الحملة

اقتصادية في أسبابها ونتائجها أيضاً . وقد طبق محمد على في السودان التنظيمات الإدارية والاقتصادية المطبقة في مصر ، وبنى مدينة الخرطوم وجعلها عاصمة للسودان في عام ١٨٣٠ وكانت مقر للحکمدار الذي يعينه البشا ويتعاونه مدیرون للمديريات ونظام للاقسام او المراكز ومشايخ للنواحي او القرى . تلك كانت سياسة محمد على الداخلية والخارجية التي اتبعها منذ وطئت اقدامه ارض مصر واستطاب له العيش فيها ، وتمسك بالاقامة فيها ورسم خططه لتنفيذ حركته الاستقلالية عن الدولة العثمانية ، وكان محمد على يؤمن بان هناك قوى واقطاناً تقف امام مشروعاته الداخلية والخارجية ، وكانت هذه القوى محلية وخارجية فاذا كان قد استطاع ان يتخلص من القوى المحلية بالقضاء على المماليك وتدخل المشايخ والاعيان في شؤون الحكم والفرق العثمانية غير النظامية فان عليه مواجهة القوى الاجنبية الخارجية وكان على راس هذه القوى انجلترا ، التي كانت دائمة التحريض للباب العالي لكي يتخذ موقفاً اكثر تشديداً وعداء لمحمد على ، وكان يخفف من هذا موقف الحكومة الفرنسية المؤيد لمحمد على . ورغم ذلك فان مشروعات محمد على الطموحة كان لابد وان تؤدى به الى الصدام مع الدولة العثمانية وهو الصدام الذي سوف ينتهي بتقلص ملك محمد على نظراً لتدخل الدول الأوروبية وخاصة انجلترا ضده .

الفصل

سیاست محمد علی الخارجیة

محمد علی والدولة العثمانیة :

وفی ضوء العلاقات الودية بين محمد علی والدولة العثمانیة حدثت ثورة اليونانیین فی ابریل ١٨٢١ ضد الدولة العثمانیة بهدف الاستقلال التام عنها ، وقد انتصر الثوار فی جميع المعارک التي خاضوها ضد الاتراكیی البر والبحر مما دفع السلطان العثمانی محمد الثانی الى الاستجاد بمحمد علی ، وقد وجد محمد علی فی استجاد السلطان به لاخماد ثورة اليونانیین فرصة لتحقيق مشروعاته ، واظهار قوته امام الدول الاوروبیة ارسل محمد علی جیشا بقيادة ابنه ابراهیم باشا ، واسطولا بقيادة صهره مرح بک ، وهزم الاسطول المصری الاسطول اليونانی ، ونزل الجیش الى المرة واستولی على موقع الثوار الحصینة ، وكان الثورة تنهی لولا ان تدخلت الدول الاوروبیة ضد محمد علی والسلطان ، خصوصا وان بعض زعماء الثوار اليونانیین عقدوا قرضا فی لندن فی اوائل سنة ١٨٢٤ ليجعلوا للانجليز مصلحة شخصیة فی تدخل ، كان انتصار الجیش المصری ، واستیلاء محمد علی على المورة وکربلا ، خطرا على الدول بمنعها من تحقيق اغراضها فی شرق البحر الابیض المتوسط ، فعقدت انجلترا وروسیا وفرنسا معاهدة لندن وبها قررت ان تمنح اليونان الاستقلال الداخلى ، وان تبقى لتركیا السيادة عليها فی الشئون الخارجیة ، وارسلت الدول الثلاث اسطولا الى اليونان لتنفيذ المعاهدة بالقوة اذ رفضها السلطان ، وقد وقف ابراهیم القتال انتظار للمفاوضة ، ولكن تركیا رفضت شروط المعاهدة . وقد وصل اسطول الحلفاء الى " نوارین " حيث كان الاسطول المصری - التركی - روسیا ، وقد وقع سوء تفاهم بين الاسطولین ادى الى هجوم اسطول الحلفاء وتحطیم الاسطول المصری التركی فی ثلاثة ساعات ورای محمد علی بعد الموقعة منبعث الاستمرار على مقاومة الحلفاء فامر ابنه ابراهیم بالجلاء عن الموره ، اما تركیا فقد اثرت على المقاومة ، ثم اضطرت اخیرا للاعتراف باستقلال اليونان استقلالا تاما . وكان من نتائج هذه الحرب ان ارتفع شأن الجیش المصری - روسیا - تركیا .

وصبح لمصر كيان دولي . اذا فوضت الدول محمد على دون الرجوع الى السلطان . وكان من نتائج هذه الحرب ايضا انسحاب القوات المصرية من بلاد اليونان دون موافقة السلطان العثماني وهذا ادى الى سوء العلاقة بين محمد على والسلطان . وفي الوقت الذى غضب فى السلطان من انسحاب محمد على من بلاد اليونان دون موافقته فقد اصدر فرمانا فى سبتمبر ١٨٣٠ منح محمد على بمقتضاه حكم جزيرة كريك كمكافأة على اشتراكه فى حرب الموره ، ولكن هذه المكافأة لم تكن تعويضا كافيا لما بذله محمد على من جهود فى هذه الحرب وما تكلفه من نفقات ورجال ، بل ولن يست夠 تعويضا حتى لفقد اسطوله ، ومن ثم اخذ محمد على يستعيد توازنه بعد نوارين البحرية ويجهز جيشه واسطوله بمساعدة سنوية من فرنسا ليكون الجيش والاسطول على استعداد لتحقيق امال وطموح محمد على بضم بلاد الشام والعراق اذا امكن الى ملكه . وطلب من السلطان العثماني ان يمنحها ولاية " عكا " تعويضا على خسارته فى بلاد اليونان ، ولكن السلطان رفض ، فاراد محمد على ان يستقل بالقطر المصرى تشبها بما فعلته اليونان ، وان يستولى على الشام ، التى تعتبر جزءا متمما لمصر اذا انها تحميها من اغارة الجهة الشرقية ، هذا فضلا ان فيها الاخشاب الالازم لاسطول المصرى ، وانها تصلح ان تكون سوقا للمنتجات المصرية وموردا للموارد الاولية التى من امثالها الحرير والزيت . وقد قاد ابراهيم جيش مصر واستولى على عكا ، ثم تقدم فاستولى على دمشق ، واستمر فى التقدم حتى وصل الى قلب اسيا الصغرى واستولى على اطنه ثم على قونيه بعد سحق الجيش التركى . كان من هذا ان خافت الدول ان يستولى محمد على القسطنطينية وينشئ فيها حكومة قوية ، فتوسطت بينه وبين السلطان ، وعقد بينهما صلح كوتاهيه ، وضمت الشام بمقتضاه الى مصر وعين ابراهيم واليا على اباطنه . وهذا ما يعرف بحرب الشام الاولى (١٨٣١ - ١٨٣٣) . ولكن النزاع بين محمد على والسلطان لم ينته ، فاخذ ينتهزان ان الفرصة للدخول فى حرب جديدة . وقد قامت فى سوريا ثورة ضد الحكم المصرى ترجع اسبابها الى النظم الجديدة التى ادخلها ابراهيم باشا كالتجنيد واحتكار بعض الحاصلات والتى منها الحرير ،

وحرمان الاهالى من حمل السلاح ، وتسهيل مهاجرة الصناع الى مصر وقد اعلن السلطان الحرب على محمد على بحجة انه خائن ، وذلك بمناسبة انه طلب منه ان يكون حكم مصر والبلاد التابعة لها وراثيا في اسرته ، وابتدأ الجيش التركى الحرب ، ولكن الجيش المصرى هزمه في "نصيبين" وفي هذه الاثناء حدث ان تغيرت الحكومة التركية وكان قائد الاسطول التركى عدوا لرئيس الحكومة الجديدة فابحر الاسطول الى الاسكندرية وانضم الى محمد على . اصبحت تركيا بذلك تحت رحمة محمد على اذ انتصر على جيوشها وانضم اليه اسطولها ، وتدخلت الدول الاوروبية خوفا من محمد على ، وقد كان من نتيجة هذا التدخل ان عقدت انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا معاهدات لندن ١٨٤٠ م . وكان لانجلترا مصلحة تجارة في القضاء على محمد على اذ انها تعاقبت مع السلطان في عام ١٨٣٨ على ان تكون مجارتها مع تركيا حرة ، وان تدفع الواردات الانجليزية لجميع الممتلكات العثمانية ضريبة لا تزيد على ١٢ % . وتخلص شروط معاهدات لندن في ان يمنح محمد على ولاية مصروراثية ، وولاية عكا طول حياته ، اما البلاد الاخرى فيعيدها الى تركيا ، وان تحصل مصر على الاستقلال الداخلى على ان تدفع الجزية وتحدد وحدات جيشه واسطولها ، وان يعامل محمد على بالقوة اذ رفض شروط المعاهدة . وللدول مارب اقتصادية تختلف عن اهداف محمد على باشا . ولكن محمد على رفض هذه المعاهدة ، واخذ يعيد جيشه واسطوله لحرب جديدة . وهذا ما يعرف بحرب الشام الثانية . ولما رفض محمد على مفاوضاته الدول الاوروبية بتحريض فرنسا التي تتعارض مصالحها مع المصالح الانجليزية ، رأت هذه الدول ان تخضعه بالقوة ، فساعدت على قيام الثورة في الشام ، وارسلت اساطيلها المحاصرة الشواطئ المصرية والسورية ، وابتدأ الحفاء يحتلون الثغور وبعد قليل سقطت " عكا " في ايديهم ، ورای محمد على انه من العبث مقاومة الحفاء ، قبيل المفاوضة معهم ، وامر جيشه بالجلاء عن سوريا وكربيت وبلاط العرب . وعقدت الدول ما عدا فرنسا مؤتمرا لحل المسالة ، فاجتمع ممدوهو النمسا وروسيا وبروسيا وانجلترا في لندن واخذوا يدرسون المسالة من جميع جوها ، وفي النهاية ابرمت " معاهدة لندن "

مع الدولة العثمانية في ١٥ يولیه ١٨٤٠ م بدون اشتراك فرنسا ، وتتلخص اهم شروط هذه المعاهدة فيما ياتی :

- ١ - يمنح محمد على ولاية مصر وراثية ، وولاية عكا طول حياته ، ويتعهد باخلاء ذلك من املاك الدولة العثمانية ، وارجاع الاسطول العثماني الى الاستانة .
- ٢ - اذا رفض محمد على هذه الشروط يكون للدول الحق في ارغامه على ذلك القوة ويكون لها الحق في حصار الموانى المصرية والسورية ، ومساعدة كل من يريد ترك مصر والاقامة في ولاية الدولة الراخى
- ٣ - اذا تقدمت قوات محمد على نوالقسطنطينية ، واصبحت هذه البسفور للدفاع عن الدولة ، ولا يكون لها هذا الحق ما دامت هذه الجهات بعيدة عن الخطر .
- ٤ - يعمل بنصوص هذه المعاهدة فورا دون انتظار تصديق الحكومات المختلفة عليها لاقتضاء ذلك .
- ٥ - تعرض شروط المعاهدة على محمد على باشا ، فإذا قبلها في مدة عشرة ايام اعطى مصر وراثية وولاية عكا مدة حياته ، وإذا رفض فمصر فقط ، وإذا رفض ذلك في مدة عشرة ايام اخرى نظر السلطانى الامر من جديد مسترشدا باراء الخلفاء . وفي اوائل سنة ١٨٤١ اصدر فرمانا كانت شروطه مجحفة بمحمد على :
 - ١ - ان يمنح محمد على ولاية مصر وراثية ، وان يكون صاحب حق الوراثة اكبر افراد اسرته سنا من الذكور ، على ان يذهب الوالى الجيدى مقر الخلافة لتسليم فرمان التولية بنفسه وقد تعدل الشرط الاخير .
 - ٢ - ان تدفع مصر جزية سنوية قدرها ٤٠٠٠ جنيه وقد تعدلت الى ٢٣٠٠٠ جنيه .
 - ٣ - ان يقدر عدد الجيش المصرى بمقدار ١٨٠٠٠ جندى وقت السلم ، وان يحرم محمد على من حق انشاء السفن الحربية الا بعد موافقة السلطان .
 - ٤ - ان تسرى قوانين الدولة العثمانية على مصر باعتبارها ولاية تركية.

٥ - ان يضم السودان الى مصر على ان يقد محمد على لتركيا ميزانية سنوية بايرادات هومصروفاته ، وقد اصبح السودان فمصريتها كصرف تركيتها . وبهذه التسوية خابت امال محمد على فى انشاء الامبراطورية التى كان يريد انشائها ويرجع ذلك الى ان الدول الاوروبية تدخلت وحرمته ثمار انتصاراته المتعددة . وقد ادى فشل الامبراطورية المصرية الى انهيار معظم اعمال الاصلاح التى انشأها محمد على ، ولذلك ساءت حالة البلاد فى اواخر ايام محمد على . واجتمع عليه مع هذا المرض والشيخوخة فترك حكم البلاد لابنه ابراهيم الذى عينه السلطان فى سنة ١٨٤٨م ولكنه مات فى نفس السنة . وقد توفي محمد على فى ٣ اغسطس ١٨٤٨م بعد حياة حافلة بالاعمال التى انهار معها امام عينيه قبل موته . واصبحت معاهد لندن فى اوائل يونية سنة ١٨٤١م هي الوثيقة السياسية التى قام عليها استقلال مصر فى سنة ١٨٤٠م حتى سنة ١٩١٤م ولو انه كان استقلالاً مقيداً ببقاء السيادة التركية من جهة وتدخل الدول فى الشؤون الاقتصادية من جهة اخرى .

كانت مصر دائماً مجال التناقض بين الدول الاوروبية الطامعة فى هذا الموقع الممتاز والرغبة فى استغلال خيرتها للمصلحة الاستعمارية . ورغم كون مصر ولاية عثمانية منذ اوائل القرن السادس عشر فقد شهد القرن الثامن عشر محاولات انجليزية وفرنسية وروسية باستقلال موقع مصر بفرض النفوذ الاستعماري عليها . وحدث تناقض بين هذه الدول حول الاستئثار بالنفوذ الاعلى فمصر . واذا كان التناقض على اشدّه بين انجلترا وفرنسا حول النفوذ الاعلى فى مصر فان الدولتين كانتا حريصتين على بقاء الامبراطورية العثمانية وعدم تمزيقها . بينما كانت روسيا تعمل على تمزيق هذه الامبراطورية العتيدة ، ولذلك كانت روسيا يسعدها قيام اى حركة استقلالية للانفصال عن الدولة العثمانية .

ثانياً: انجلترا:

زادت اهتمامات انجلترا بمصر فى اواخر القرن الثامن عشر بعد قدوم حملة نابليون بونابرت . وكان موقف انجلترا من هذه الحملة ايجابياً والتى انتهت بالانسحاب من مصر بجهود انجليزية عثمانية مشتركة وبقاء القوات الانجليزية فى مصر حتى خرجت

عام ١٨٠٣م بعد ان تم توقيع صلح اميانت بين فرنسا وانجلترا . وعندما تولى محمد على ولاية مصر عام ١٨٠٥م واتضح موقفه من المماليك ومنهم اصدقاء وعملاء للانجليز ، اعلنت انجلترا عدائها لمحمد على واخذت تحرض السلطان ضده بحجة ان توليته سوف تؤدى الى مزيد من الفوضى فى مصر مما قد يعرضها لغزو فرنسي اخر ، بل سوف " يجدد الفتنة ويستفز المماليك الى استئناف الحرب والقتال ويحفزهم الى الزحف على القاهرة لاسترداد سلطتهم القديمة ، فيضطرب حبل الامن " . وجاء انتصار الاسطول الانجليزى على الاسطول الفرنسي دافعا جديدا للسياسة الانجليزية المناوئة لمحمد على حيث جدد الفصل الانجليزى فى القاهرة " مسيت " مساعيه بتالبب المماليك الموالين لانجلترا ضد محمد على ومشاركة السفير الانجليزى فى الاستانة " تشارلس اريثوت " ، بالضغط على الباب العالى لعزل محمد على وتولية محمد الافى الزعيم المملوكى عميل انجلترا بحجة المحافظة على استقرار الامور . و اذا كان الباب العالى قد استجاب للضغط الانجليزى واصدر فرمانا بتنولية موسى باشا ولاية مصر ونقل محمد على الى ولاية سالونيك فى مايو ١٨٠٦م فان سياسة محمد على وتأييد الزعماء المصريين له قد حول موقف الباب العالى من محمد على وجعله يصدر فى سبتمبر ١٨٠٦م فرمانا اخر بتنصيب محمد على فى ولاية مصر ، بل وان يتخذ الباب العالم موقتاً اكثراً مودة مع فرنسا ظهرت فى الاعتراف التركى بلقب نابليون الامبراطور رسمياً منذ فبراير من نفس العام . ونتيجة لاحباط مساعى انجلترا ضد محمد على ثم وفاة محمد الافى عميلها فى القاهرة وتبدل موقف الباب العالى من فرنسا ، فقررت الحكومة الانجليزية ان تقوم بعمل حاصل ضد تركيا وذلك بان تضرب تركيا فى مصر فتثال بذلك غرضين وهما : اولاً تركيا من جهة وتحقيق اطماعها فى مصر من جهة اخرى ، فقامت بارسال حملة الى الدردنيل بقيادة جون دكورثونوفمبر ١٨٠٦ وحملة اخرى على الاسكندرية بقيادة فريزر . و اذا كانت حملة الدردنيل قد فشلت فى تحقيق اهدافها حيث لم يقبل الباب العالى التهديد الانجليزى بل وثق علاقاته بفرنسا ، فقد كان الميدان المصرى المتاح للضغط الانجليزى ، وعلى هذا الاساس نزلت القوات

الانجليزية الى الاسكندرية في ١٦ مارس ١٨٠٧ وكانت الاسكندرية مستقلة اذاك عن ولاية محمد على في القاهرة و يحكمها حاكم يتبع الاستانة راسا ولا يعترف بباشوية محمد على . و اذا كان نزول القوات الانجليزية الى الاسكندرية دون مقاومة كبيرة فان ذلك كان بسبب الخوف من قوة الانجليز . واتبع ابراهيم باشا بالاتصال بمشايخ المشيخات العربية على الخليج والجنوب العربي مطهرا رغبة مصر في اقامة علاقات حربية وسياسية مع هذه المشيخات وذلك في شأنه ان يصطدم بالمشروعات الاستعمارية الانجليزية . ونتيجة لذلك حذر بالمرستون الدولة العثمانية بان الحكومة البريطانية لا تستطيع ان تتفوّه اليدين ازاء اي زحف من جانب محمد على تجاه بغداد والخليج العربي ، وعندما استولت انجلترا على عدن سنة ١٨٣٩ م حذرت الحكومة الانجليزية محمد على من استمرار الوجود في اليمن واندرته بان اي محاولة من جانبه للمساس بعدن تعد اعتداء على جزء من الاملاك البريطانية . وبناء على ذلك فقد اتخذ السفير الانجليزي في الاستانة موقف مشجعاً للحكومة العثمانية للسير في اجراءات اعداد الجيوش لمحاربة محمد على اعتماداً على ان انجلترا بصفة خاصة لن تسمح لمحمد على بان يهدم الدولة العثمانية ، ومن ثم كانت الدولة هي البادئة بشن الحرب ، ومع ذلك خسرتها في نصبيين . كانت هزائم جيوش الدولة العثمانية امام قوات محمد على وتهديد عاصمة الـ عثمان سبباً في اتخاذ موقفاً ايجابياً وعلمياً ضد محمد على فاعلن بالمرستون عداوه الصريح لمحمد على ومشروعاته متحجاً بان نصبيين على الجانب التركي للحدود وهذا في نظره دليلاً على ان البادي بالهجوم هو ابراهيم باشا ابن محمد على وليس حافظ باشا الوزير العثماني وقائد جيش السلطان . وبلغعداء بالمرستون ان طلب من قائد البحرية الانجليزية وضع الخطط لانتزاع الاسطول العثماني من ميناء الاسكندرية اذ رفض محمد على اعادة الاسطول الى تركيا . وكان راب بالمرستون انه يجب القضاء على حكم محمد على في سوريا ومصر اذا امكن ، وذلك بحجة المحافظة على الامبراطورية العثمانية وذلك بسبب العلاقات الوثيقة بين محمد على وفرنسا وبات واضحاً ان انتصار محمد على قد وضع المسالة المصرية والمسألة الشرقية والمسألة التوازن الاوروبى عاملاً موضع البحث والنظر ، مما جعل

السلام مهددا في أوروبا . وقد تجلى العداء الانجليزي لمصر في عهد محمد على فتاليب الدول الاوروبية ، ذلك التاليب الذي انتهى بفرض معاهدة لندنعام ١٨٤٠ م على محمد على والتي نصت بجعل مصر وراثة فقط في ابناء محمد على الذي اصبح واليا عليها لوحدها وتخلى عن كل فتوحاته في شبه الجزيرة العربية وبلاط الشام . ان انجلترا اتخذت هذا الموقف غير المنصف لمصر بسبب قوة مصر المتزايدة وسيطرتها على البحر الاحمر طريق انجلترا الى امبراطوريتها في الهند ، وامتدت النفوذ المصرية في شبه الجزيرة العربية حتى الخليج والجنوب العربي مما يهدد المطاعم البريطانية من هذه الجهات بالإضافة الى ان قوة محمد على البحرية في البحر المتوسط تهدد نشاط الاسطول الانجليزي العامل في هذا البحر الى جانب الصادقة المصرية الفرنسية . وكل ذلك يفسر تناقض السياسة الانجليزية بين تأييدها لاستقلال اليونان عن الدولة العثمانية وعن استقلال المستعمرات الاسپانية عن امريكا الجنوبيه وبين وقوفها ضد الاستقلال محمد على بمصر عن الدولة العثمانية كما يبين التناقض في السياسة الانجليزية باستيلاء انجلترا على عدن عام ١٨٣٩ م وهي جزء من الممتلكات العثمانية في الوقت الذي تدافع فيه الحكومة الانجليزية عن كيان الامبراطورية العثمانية وعدم انقطاع اجزاء منها . هذا على الرغم من ان انجلترا التي عرفت بانها مصنع العلم وقد اعتمدت في تشكيل مصانعه لانكشیر للغزل والنسيج على القطن المصري بالرافق منذ عام ١٨٢١ م حتى ان معظم القطن المصري تستورده انجلترا . حتى انه في عام ١٨٤٩ م التي توفى فيه محمد على بلغ ما استورده مصر من بريطانيا ٤١٪ من وارداتها ومارسلته اليها ٤٩٪ من صادراتها .

ثالثاً : فرنسا :

رغم خروج حملة نابليون من مصر عام ١٨٠١ م فان الحكومة الفرنسية كانت تبدى اهتماما كبيرا بمصر ، وليس ادل على ذلك من اصرار فرنسا على مقاومتها للصلح مع انجلترا التبدياني لنديفي شهر اكتوبر ١٨٠١ م وانتهت بعقد الصلح النهائي امبابة فرنسا في مارس ١٨٠٢ م ، اصرت فرنسا على ضرورة جلاء القوات البريطانية

التي شاركت في اخراج الحملة الفرنسية من الأراضي المصرية . ورغم الاهتمام الفرنسي بمصر فان ظهور شخصية محمد على اثناء فترة الفوضى لم تجذب اهتمام القنصل الفرنسي بالقاهرة "مانيلوسبيس " لذا كتب الى وزير خارجيته " تاليريان " فى فبراير ١٨٠٤ ان محمد على يريد حماية فرنسا وتسطعها لدى السلطان العثماني وانه يريد الاستيلاء على السلطة ، وكانت فرنسا المنشغلة بالحروب النابليونية فى اوروبا قد استقبلت اراء القنصل الفرنسي بالقاهرة باهتمام ولم تتخذ موقفا ايجابيا من الصراع فى مصر حتى ارتقى محمد على كرسى الولاية فى مايو ١٨٠٥م ، وعندما اتجهت انتابيه كان يحدوها الرغبة فى تعطيل كل المحاولات للاتفاق بين محمد على وانجلترا وعملائها من المماليك فى مصر بزعامة الالفوالمحافظة على مصلحة فرنسا وضمان نفوذ الفوضى الفرنسي مصر . وعندما جاءت حملة فريزر الى الاسكندرية ورشيد وقف "دروفتى" الى جانب محمد على ناصحا ومساعدا فى اعداد وتسلیح الجيوش المصرية لمقابلة جنود حملة فريزر بل ان محمد على استمع لمشورة دروفتى بالعناية بجرحى الانجليز فى المعاركواحسن معاملة ابراهيم وهى امور لم يكن محمد على يدرك مدتهايرها على الحكومة الانجليزية التى حفظتها بالفعل لمحمد على كعمل انسانى قام به . وعندما تطلع محمد على الى بناء مصر الحديثة كان النموذج الفرنسي مثار اهتمامه بل واعجابه بل كان نابليون القدوة الناجحة فى بناء نواحي الحياة المصرية الحديثة على نفس النسق الذى كان يهدف اليه وسار عليه نابليون فى فرنسا . واذا تفحصنا جنود محمد على فنواحي الحياة المصرية لراينا بصمات الفرنسيين فيها فالادارة مركزية على نفس النسقالذى سار عليه نابليون والتعليم شارك فيه علماء فرنسيون ، والبعثات معظمها اتجه الى فرنسا وحتى تنظيم التعليم اقتبس النظام التعليمى الفرنسي حتى ان اللجنة التى وكل ايها سنة ١٨٣٦م تنظيم التعليم كانت مؤلفة من اعضاء فرنسيين . وتحتالجيش المصرى لجا محمد على الى الفرنسيين بمساعدته فى بناء هذا الجيش الجديد ، وكان تقلد الكولونيل سيف الفرنسي ادارة المدرسة الحربية الاولى فى اسوان الذى اعتنق الاسلام وسمى نفسه " سليمان الفرنساوى " دليلا على تاثير فرنسا على اعداد جيش مصر الوطن الحديث وقد استعان سيف بضباط فرنسيين وبمعدات حربية

فرنسية وحصل على نقة البasha لدرجة انه قلده منصب الرئاسة العامة لرجال الجهادية . وتولى الادارة على بقية مدارس الجيش ضباط فرنسيون بصفة اساسية ، ومصانع الاسلحة شارك فيها خبراء فرنسيون وان كان ذلك لا ينفي وجود ضباط وخبراء من ايطاليا واسبانيا ، كما اشرف على تجديد القلائع والحسون خبراء فرنسيون ، واسهم الفرنسيون ايضا فى انشاء الاسطول المصرى الحديث. كما اعارت فرنسا الى محمد على فى سنه ١٨٢٤م بعثه حربية وعشرة ضباط بحريين لواقة القوات التى اوفدتها لاخماد ثورة اليونان على سلطان ال عثمان . كما استقاد محمد على من الخبراء الفرنسيين فى ادخال زراعة القطن وانشاء مصانع النسيج واستعان بالخبرة الفرنسية فى انشاء القناطر الخيرية . وفي حرب المورة اتخذت فرنسا موقفا وديا من محمد على كما قامت بتعويض محمد على عن خسائره فى السفن والمعدات والاسلحة ، وفي حرب الشام الاولى تولى السفير الافرنسيستي استانبول الاميرال روسان مهمة التفاوض مع السلطان من ناحية ، و Mohamed على من ناحية اخرى ، وكانت الخطة الفرنسية تسعى الى اكتفاء سيطرة محمد على على باشويات صيدا وطرابلس الى جانب القدس ونابلس . واثناء زحف الجيش المصرى الى كوتاهية وازمير وهنا تدخلت فرنسا بين الطرفين حتى تم عقد صلح كوتاهية الذى مهد له السفير الفرنسى . وقد بلغ حد التفاهم بين الحكومة الفرنسية و Mohamed على انها حثت محمد على عام ١٨٢٩م لغزو الجزائر ، وضم كل شمال افريقيا الى ملكه . وذلك نظرا لان الموقف الاوروبى لم يكن يسمح تماما لفرنسا ان تقوم بهذا الغزو الى جانب الموقف الفرنسى الداخلى غير المستقر فى عهد الملك شارل العاشر ، وكان محمد على مستمدًا لتنفيذ المشروع الفرنسى اولا تحذير انجلترا لها مما جعله يرجئ القيام به ويتجه الى المشرق فلسطين وسوريا . وكن يجب ملاحظة ان فرنسا عارضت فكرة مشروع محمد على الانفصال عن الدولة العثمانية واعلنت انها ستضع كل العقبات ضد هذا المشروع . وفي خلال الجولة الثانية بين محمد على والسلطان العثماني والمعروفة بحرب الشام الثانية انجزن فرنسا منذ البداية موقف التأييد ل Mohamed على وقد اعتمد محمد على على هذا التأييد فرفض كل عروض الدولة

الاوروبية ورفض تهدياتها ولذلك وجدها تخلف فرنسا عن حضور مؤتمر لندن بين انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا والذى قرر فى يوليو ١٨٤٠ اندار محمد على المنتصرة جيشه على جيوش السلطان بالكف عن الحرب واحلاء كل بلاد الشام، والاكتفاء بباشوية مصر. وقد هاج الرأى العام الفرنسي لهذا التحدي الانجليزى ونتيجة لضعف الحكومة الفرنسية فقد سقطت فى الوقت الذى كانت قوات الحلفاء ترغم ابراهيم باشا بالاتساح من بلاد الشام، وجاءت الوزارة الفرنسية الجديدة لتقف الى جانب محمد على ، وتتطلب من الدول التوقف عن محاربته على شروط معاهدة لندن، وبالفعل عقد بروتوكول لندن فى فبراير ١٨٤١ محضرته فرنسا من تسوية الخلاف بين محمد على والسلطان على اساس معاهدة لندن ١٨٤٠ . ولما كانت الجيوش المصرية قد اضطررت للتقهقر امام قوات الحلفاء وثورات اهل الشام بتحريض من الاتراك والانجليز ، فان الملك لويس فيليب قد اعلن عن اتخاذ سياسة اكثر اعتدالا واقل عداء لانجلترا مما جعل الشعب الفرنسي يشعر بالسخط ادى فالنهاية الى الثورة عليه وعزله من الملكية عام ١٨٤٨ .

رابعاً : روسيا :

كانت روسيا اقل اهتماما من اجلترا وفرنسا بالمسألة المصرية . وكانت ثورة اليونانيين بمساعدة روسيا مكيدة ضد الدولة العثمانية باعثا للاصطدام بالسياسة الروسية ، حيث اعتبر القيصر اسكندر ثورة اهل اليونان فرصته لتوجيه ضربة الى عدو التقليدى السلطان العثماني ، ولكن استجابة لضغط انجلترا وفرنسا فلم يتم تدميقتها ايجابيا بجانب اليونانيين . وعندما اعتدل " نقولا الاول " عرش россии خلفا لاسكندر بادر بتجويه اندار لتركيا حيث سارت انجلترا الى الاتفاق معه على ان تتم معالجة المسالة الشرقية لاتفاق دولي الذى تمثل فى معاهدة لندن ١٨٢٧ ولما رفض السلطان المعاهدة وحدثت معركة " نوارين " شارك فيها الاسطول الروسي فاعتبر السلطان ان روسيا مسؤولة عن هذه الكارثة التى حللت بالاسطولين المصرى والعثمانى ودعا المسلمين الى الجهاد ضد روسيا مما جعل القيصر يعلن الحرب ضد تركيا عام ١٨٢٨ ، ودارت الحرب سجالا بين الفريقيين حتى عقد صلح ادنهم عام ١٨٢٩ م والتى التزم فيها

السلطان العثماني بتنفيذ شروط معاهدة لندن ١٨٢٧م ونتج عن الصلح اذا اصبح النفوذ الروسي واضحا لدى الباب العالى ذكر الوزير الروسي " نسلرود " انه كان يمكن لروسيا ان تقضى على الدولة العثمانية ، ولكن بقاء هذه الدولة تحت حماية روسيا افع لها سياسيا وتجاريا من ضم هذه الاملاك وتحويلها الى حكومات مستقلة لا يمضى عليها زمن طويل حتى تنافس روسيا في الثورة والقوة والتجارة. واكتفى محمد على بان ارسل مبلغا من المال للسلطان العثماني ردا على نداءه بمساعدة فى الحرب ضد روسيا ، واعتذر محمد على عن عدم استطاعته المشاركة فى الحرب بسبب عدم وجود اسطول لديه بعد تدمير اسطوله فى نوارين ، كما ان جيشه غير مستعد للمشاركة فى اية عمليات حربية فى هذا الوقت . وعندما حدثت معارك حرب الشام الاولى وهدد ابراهيم باشا عاصمة الدولة العثمانية ، طلب السلطان معاونة روسيا ضد محمد على بعد ان رأى احجام انجلترا عن التدخل المسلح الى جانبه ، وقد رحبت روسيا بالعرض التركى حيث سيتيح لها فرصة تحقيق مطامعها بالسيطرة على البسفور والدردنيل ، كما ستتضمن بقاء السلطان العثماني ودنته بدلا من محمد على الحاكم القوى المنتصر الصديق للفرنسيين ، وارسلت روسيا مندوبيها لها الى محمد على ووصل الى الاسكندرية فى ١١ يناير ١٨٣٣م حاملا انذارا من القيصر نيكولا الاول اذا لم يقبل محمد على عروض الصلح التى عرضها الباب العالى والتى تخلص فى قبول السلطان ضم صيدا وطرابلس ونابلس والقدس الى باشوية مصر تحت حكم محمد على وابناؤه من بعده _ ولكن محمد على الذى شعر بالخوف اول الامر من تدخل روسيا ضده فطلب من ابنه ابراهيم ايقاف تقدمه ، فوقف عند كوتاهية بينما وصلت سفن روسية الى البسفور فى ٢٠ فبراير لحماية العاصمة العثمانية بناء على طلب السلطان . وقد انتهى الامر بناء على تدخل انجلترا وفرنسا الى قبول روسيا المشاركة لحدث السلطان العثمانى لمفاوضة محمد على واعطاوه كل بلاد الشام ، وبالفعل تمت اتفاقية كوتاهية فى مايو ١٨٣٣م ، وكانت نتيجة الصلح نتھق روسيا وعقد معاهدة مع الباب العالى والتى عرفت بمعاهدة " هنكلراسكلس " فى يوليو ١٨٣٣موالتى بمقتضاها يصبح

مرور السفن المعادية لروسيا، وقد هوجمت هذه المعااهدة من قبل كل من انجلترا وفرنسا مما اضعف فاعليتها ،وخلال الجولة الثانية للصدام المصرى العثمانى اعلنت روسيا انمعاهدة هنكلراسكس دفاعية بحثة، وان روسيا غير ملزمة بتقديم المساعدة للسلطان العثمانى اذا بدا هو العدوان، ومع ذلك فان روسيا لن تسمح لمحمد على للقضاء على الدولة العثمانية وعقب موقعه "نصيبيين" وتوقف ابراهيم باشا من زحفه اعلنت روسيا عدم تمسكها بتطبيق معاهدة هنكلر وانه ما دام محمد على لم يهدد الدولة العثمانية، وما دامت مفاوضات الصلح دائرة بين السلطان وتابعه فانه لا داعى لتدخل الدول الاوروبية الا اذا رفض محمد علشروعه .وحاولت روسيا استغلال الخلاف بين انجلترا وفرنسا وحول المسالة المصرية فاعلنت عن رايها فى ضرورة الاسراع للتفاوض مع محمد على للوصول الى حل للمسألة معهم بطريقة مباشرة ،وكانت تسال فرنسا عن مطالب محمد على ولا تسالهم مباشرة ، وقد نجحت انجلترا المتشدد ضد محمد على ، ومن ثم عقدت معااهدة لندن بدون حضور فرنسا .

الفصل

خلفاء محمد على باشا

عباس الاول :

بعد ابراهيم باشا تولى الحكم " عباس الاول " ابن طوسون بن محمد على باشا في ٢٤ نوفمبر ١٨٤٨م ، وكان نظام حكمه استباديا ، فقد تمادي في جمع السلطة في يده ، فاهمل الدواوين حتى أصبحت بلا عمل، كما اهمل مجلس المشاورة ، ولكنه ابقى المجلس الخصوصي بعد ان اعاد تأليفه بمقتضى لائحة بتاريخ ١٨٤٩م برئاسة كتخدا باشا وعضوية بعض كبار العلماء والاعيان ، واصبح عمل المجلس النظر في المسائل العامة للحكومة وتنصيب كبار الموظفين . وفي سنة ١٨٤٩م انشئ " مجلس الاحكام " من تسع من الاعيان واثنين من العلماء ، وكان هذا المجلس يشارك المجلس الخصوصي السلطة التشريعية ، كما كان يعتبر المشرف على الهيئة القضائية . ومما يؤخذ على طريقة عباس في انه اقصى المصريين عن الوظائف الكبيرة واستبدل بهم الاتراك . وبهذا انقسم سكان مصر الى طبقتين : طبقة الحكم الاتراك وطبقة الحكومين المصريين . فقد اصبح الاتراك في هذا العهد ينظرون الى من عادهم نظرة استخفاف ويلقون جميع العناصر الاخرى " بالفلاحين " ومع ان مستوى المعيشة في عهد عباس قد ارتفع بما كان عليه في عهد محمد على ، فإن الروح الوطنية لن تجد من يقويها من الوطنيين وبخاصة بعد ان اهمل الجيش والتعليم ، وفي هذا العهد انتشر الارهاب والتجسس ، مما دعا الى فقدان الامن والطمأنينة في المجتمع المصري ، بل ودعا الى الخلود والسكينة ، وفي سنة ١٨٥٤م قتل عباس في قصره بينها بعد ان حكم حوالي خمس سنوات .

محمد سعيد :

بعد مقتل عباس تولى الحكم محمد سعيد ابن محمد على الذي كانت سياسته تميل إلى المصريين وعمل على افساح المجال أمامهم لتولي الوظائف الكبرى الادارية والحربيّة ،

غير ان من ميل سعيد للأوريين دعا الى تغفل النفوذ الأوربي في شؤون مصر الاقتصادية الذي كانت مهيدا للتدخل الاجنبي في شؤون البلاد السياسية والاجتماعية . ولم تتغير علاقة مصر بالدولة العثمانية في عهد سعيد ، ولم يفكر سعيد في توسيع رقعة الاراضي الزراعية غير ان الجيوش المصرية خاضت غمار حربية : اولهما : حرب الفرم التابتداتي ايام عباس وانتهت في سنة ١٨٥٦م بفوز تركيا على روسيا . وثانيهما : حرب المكسيك التي ارسل فيها سعيد باشا ١٢٠٠ مقاتل من الجنود السودانيين في سنة ١٨٦٢م لمساعدة صديقه الامبراطور نابليون الثالث في بسط نفوذه على المكسيك ، وقد دعا الجنود المصريين في سنة ١٨٦٧م بعد ان فنى معظمهم . وفي عهد سعيد انتقلت مصر من سياساتها القومية الى سياسة الباب المفتوح . اذ ان سياسة سعيد باشا كانت تمثل الى الحرية الدولية اكثر منها الى الحرية القومية . غير ان سعيد اعاد تنظيم الدواوين في سنة ١٨٥٧م وسماها " نظارات " وجعلها اربع نظارات هي نظارة الداخلية ونظارة المالية ونظارة الحربية ونظارة الخارجية ، وقد كان القضاة قضاء شرعيا يشرف عليه قاضي القضاة الذي يوليه السلطان ، ولكن سعيد اراد تنظيم السلطة القضائية بان حصل من السلطان على حق اختيار القضاة ، وبهذا نالت مصر استقلالها القضائي ، وقضى على الفوضى السائدة في القضاة والتي تلجم اسبابها الى ترك تعين القضاة الى سلطة قاضي القضاة التركي كأن اختياره احيانا يتوقف على مقدار الانوار التي يفرضها على القضاة ، وانشئت بعد ذلك " مجالس الاقاليم " وهن نوع من المحاكم للفصل في المسائل الدينية والتجارية وترك الحق في الفصل في الاحوال الشخصية ونقل الملكية للقضاء الشرعي . وقد بلغ عدد مجالس الاقاليم عند انشائها خمسة مجالس وهي : مجلسطنطا _ سمنود _ الفشن _ جرجا _ الخرطوم . وكان لكل مجلس مفتيا من العلماء احدهما شافعى والآخر حنفى ، غير انه فاواخر عهد سعيد اقتصر الامر على مجلسين احدهما في طنطا والآخر في اسيوط . وفي سنة ١٨٦١م انشئ مجلس سمي " قومسيون مصر " حل محل مجالس التجارة وهو مؤلف من رئيس مصرى وعضوبين مصربيين وعضوبين اوروبيين للنظر في القضايا المدنية التي ترفع من الجانب على المصريين ما عدا المسائل المتعلقة بالعقارات تفصل فيها المحكمة

الشرعية . واهتم سعيد بالجيش فجعل مدة الخدمة العسكرية لا تزيد عن سنة كما جعلها اجبارية واصبح التجنيد قاصرا على جميع الفئات . كما اعنى سعيد بالاسطولفابتدافى اصلاح سفن اسطوله غير ان تدخل تركيا ادى الى اضمحلال البحرية المصرية ، غير انه لم يهتم بالتعليم الاهلى ولم ينجح فى فتح المدارس التى اغلقت فى عهد عباس ، واعنى سعيد بالزراعة فادخل تعديلات على نظام الملكية وانظمة السخرة ، ففى سنة ١٨٥٤م عدل سعيد قانون الملكية الزراعية والذى نص على :

اولا : يكون الورثة الحق فى وضع اليد على الاراضىالتي تركها مواريثهم .

ثانيا : يكون التصرف فى هذه الارضى بحجة تكتب فى المديرية .

ثالثا : تكون المدة القانونية للقضاء المختص للحقوق العقارية ١٥ سنة . وفي سنة ١٨٥٦م اصدر سعيد قانون اعادة نظام ضريبة الارض الزراعية . وفي سنة ١٨٥٨م اصدر سعيد اللائحة السعيدة وبهذا وضع سعيد اساس ملكية الارض الزراعية والملكية فى معناها الواسع هى: الحياة المطلقة للشىء ، وتنمى المالك بالتصرف فيما يملكه ، تصرفًا لا يحده غير القانون . ويقتضى اللائحة السعيدة اصبح لمستغلي الارض اهم مظاهر الملكية حق الاستثمار وحق التصرف ، غير ان هذه اللائحة أبقت ملكية الارض للحكومة ، ولم ينتقل الملكية للأفراد فعلا الا في عصر اسماعيل . كما الغى سعيد نظام الاحتكار وبذلك اصبح للفلاح الحق فى تصرف الاراضىالتي يستغلها ، وفي نوع المحاصيل التى يزرعها او فى طريق بيعها وفي الاشجار التى يغرسها . كما اهتم سعيد بطرق النقل والمواصلات . فقد شجع سعيد على انشاء شركة للملاحة البحريه ادهما للنقل المائى الداخلى ، والآخر للنقل المائى الخارجى ، وسميت الاولى " الشركة المصرية للملاحة البحريه " اما الثانية فكانت تسمى " المجيدة " كما قام بتطوير ترعة المحمودية ، كما اعطى امتياز حفر قناة السويس فى سنة ١٨٥٦م .

* اسماعيل :

عندما تولى اسماعيل حكم مصر عام ١٨٦٣ م بعد وفاة عمه سعيد واصل نفس السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الاستغراب ، وطلب معاونتها بالخبرة والامكانيات

لبناء نواحي الحياة في مصر ، ولقد ساعدت الظروف اسماعيل في الاتجاه حيث كانت هناك كوادر فنية من المصريين على استعداد للعمل و مباشرة ما تكلفه . ورغم ان اسماعيل سعى لجعل مصر تنازل كثيرة من التقدم لتحق بالدول الاوروبية فان ذلك كلف الشعب المصرى كثيرا فلما اسماعيل الى الاستعانة من الدول الاوروبية وهى سياسة بداها عمه سعيد ، وان كان سعيد قد اسرف دون تعقل واغدق دون حساب على الجانب فان اسماعيل اسرف على مشروعاته واغدق لكيحصل لمصر خطوات ابعد فى الاستقلال عن تركيا حتى تمكن من تنفيذ شروط تسوية سنة ١٨٤١ م على النحو التالي :

١ - في سنة ١٨٦٦ م حصل على فرمان بتعديل نظام الورثة الذى كان يدعى الى المنازعات بين افراد الاسرة الحاكمة ، كما يدعو الى حرمان البلاد من عنصر الحكم الشبان ، وصارت قاعدة الورثة الجديدة ان يتولى الحكم اكبر انجال الحاكم لا ارشد افراد الاسرة الحاكمة .

٢ - في سنة ١٨٦٧ م حصل على لقب خديوى ، كما حصل على الاستقلال الداخلى ، وحق عقد المعاهدات التجارية والمالية بدون استشارة السلطان ، وحق زيادة الجيش والاسطول حسب الحاجة . وقد زيدت الجزيمة التي تدفعها مصر لتركيا فى مقابل ذلك الى ٦٠٠٠ جنيه سنويا وقد عززت حقوق مصر الجديدة بفرمان صدر فى سنة ١٨٧٣ م ويسمى الفرمان الجامع وملخصه :

١ - ان يكون نت حق الورثة اكبر انجال الخديوى .
٢ - تكون الامبراطورية المصرية عبارة عن مصر والسودان وسوakin ومصوع وملحقاته .

٣ - يمنح الخديوى الاستقلال الداخلى ان يكون له حق التشريع وسن القوانين والأنظمة الداخلية .

٤ - يكون للخديوى حق زيادة الجيش ، وعدد قطع الاسطول .
٥ - يكون لمصر حق عقد القروض دون الرجوع للباب العالى وذلك على ان تصير ٧٥٠ جنيه وكان من الطبيعي ان يؤدي ازيد من نفوذ المحاكم القنصلية الى زيادة

الفوضى وانتشار الاجرام والفساد اذ انها كانت تسلم المجرمين الاجانب الى المحاكم الفنصلية ، وكانت هذه المحاكم كثير ما تبراهم ، او توقع عليهم عقوبات لا تناسب مع جرائمهم ، مما جعل العناصر الاجنبية مصدر خطر كبير على الامن والاخلاق من النواحي الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وكانت القضايا المقدمة للمحاكم الفنصلية يحكم فيها طبقاً للقانون الدولىالى تتبعها الفنصلية التي تنظر في القضية ، وهذا يخالف روح العدل الذى يقضى ان يعامل سكان البلد الواحد بمقتضى قانون واحد . وقد اراد اسماعيل وضع حد لهذه الفوضى فارسل نوبار باشا الى اوربا لمحاوضة الدول فى تعديل الامتيازات الاجنبية القضائية والمالية ، وقد نجح نوبار فى هذا ، وتكونت لجنة دولية فى القاهرة تحت رئاسته ووضعت مسودة لائحة المحاكم المختلفة و منها المحكمة الجنائية سنة ١٨٧٦ ويقوم بالقضاء لهذه المحاكم قضاهمصريون واجانب وتصدر احكامها باسم الحكومة المصرية وتقوم بالفصل فى القضايا المدنية والتجارية ، اما القضايا الجنائية من اختصاص المحاكم الفنصلية ، وفي سنة ١٨٦٩ انشأ اسماعيل مجلس نوابى و مجلس شورى النواب اختلفت الاراء حول الاسباب التى دعت الى اقامته وعزى ذلك الى رغبة اسماعيل فى الظهور بمظهر الحاكم الدستورى بما يسهل عليه الحصول على القروضمناوربا ، كما عزى الى رغبته فى وضع اعيان الاقاليم فى قضيته، ولما كان الاعيان فى الاقاليم لم يعتادوا ان يرفعوا اصبعا فى وجهحاكم فان الدافع الحقيقى الذى يمكن ان يعزى اليه انشاء المجلس هو رغبته فى الاشتراك الاعيان فى سياساته المالية فيقررون معه مايرى اقراره . ولقد اتخذ اسماعيل كافة الاحتياطات لوضع هذا المجلس تحتسيطرته فجعل اراوه استشارية يحق له ان يقبلها او يرفضها وجعل فى يده وحده حق دعوة المجلس او تأجيل انعقاده وفض جلساته ، وكان المجلس لا يجتمع الا نادرا ، وفي مجال النشاط الاقتصادي حصل اسماعيل واسرتة فى مدة قصيرة على خمس الاراضى المزروعة التى حاول ان يحصل منها على اكبر قسط من المحصول باستيراد الآلات الزراعية من الخارج وتسخير الفلاحين . ولما كانت الاراضى وحدها لا تفى بمتطلبات اسماعيل ، حاول ان يجذب راس

المال الاجنبي ولو بفوائد باهظة وكانت النتيجة ان اخفقت سياسة اسماعيل الاقتصادية وتحولت الى وسيلة لابتزاز الخزانة العامة فلجا الى الاستدانة ، وترجع ديون اسماعيل الى ظروف علاقاته بالباب العالى وما تحملته مصر فى سبيل فناذالسويس . وهكذا دفع اسماعيل مصر نحو هاوية الافلاس وكان هذا مقدمة للتدخل الاجنبى . دعت سوء الاحوال المالية كما دعت مصالحانجلترا وفرنسا الى اضطرار الخديوى ان يأمر نوبار ان يؤلف نظارة فى سنة ١٨٧٨م تعاونه فى الحكم وتشترك معه فى المسؤولية فتالت النظارة وكان من بين اعضائها ناظر انجلزبالمالية ، وناظر فرنسيلاشغال حتى تتساوى المصالح الانجليزية والفرنسية فى التسويات المالية والسياسية ، ولكن هذه النظارة لم تفلح فى اصلاح حالة البلد المالية اذ ارادت ان تقص من مصروفاته الحكومة فاحالت ٢٥٠ ضابط من ضباط الجيش بالاستيداع بنصف راتب ، فقام هؤلاء الضباط بمظاهرة خطيرة وسارعوا الى نظارة المالية وقبضوا على نوبار وناظر المالية الانجليزية واهانوهما ، وادى هذا الحادث الى سقوط وزارة نوبار ، وتالت نظارة جديدة برئاسة الامير توفيق وبقى فيها الناظرون الاجنبيان ، وقد بدات الحالة تتحسن حتى اراد ناظر المالية الانجليزى اصدار قرار مالبافلاس الحكومة المصرية ، وحينئذ رأى الزعماء المصريين من اعضاء مجلس شورى النواب والاعيان ضرورة اسقاط هذه النظارة ، وتأليف نظارة مصرية بحثة برئاسة شريف باشا وبرضاة المصريين وبدأت هذه النظارة باصلاحات منها : وضع دستور للبلاد ، واصبح الناظر بمقتضاه مسؤولا امام مجلس شورى النواب ومنها تنفيذ مشروع التسوية المالية الذى اقترحه نواب البلد واعيائهم . ولكن الدول الاوربية لم ترض عن قيامنظارة مصرية بحثة ، وطلبوا من الخديوي بالدخول عناصر اجنبية فيها ولكن رفض . فلما لم يقبل عرضت عليه الدول ان يتنازل عن العرش مقابل راتب سنوى ، فرفض الخديوى ذلك ، ولكن السلطان اخذ برای الدول وعزل اسماعيل وولى ابنه توفيق فى يونيو ١٨٧٩م وسافر اسماعيل منفيا الى ايطاليا ثم انتقل بعد ذلك الى الاستانة حيث مات سنة ١٨٩٥م ونقلت رفاته الى مصر .

الفصل السادس

مصر والثورة العربية

بعد عزل اسماعيل تولى الحكم توفيق اكير انجاله واستقالة نظارة شريف باشا لترك له الحرية في اختيار نظارة جديدة . ولكن الخديوي توفيق طلب من



شريف تاليف النظارة الجديدة فقبل ، على ان تحكم نظراته بمقتضى دستور جديد . ولكن لما قدم شريف مشروع الدستور

الجديد ، الذي يقضى بان يكون هناك مجلس نواب يكون له رافى ادارة البلد ، رفض الخديوي توفيق ، بناء على تحريض من قناصل الدول ، فاستقالت النظارة وتالت نظارة جديدة برئاسة رياض باشا ، وحكمت هذه النظارة الجديدة البلاد حكما مطلقا ، يوافق نزعة الخديوى ، واهملت مجلس شورى النواب ، بهذا ساعت علاقة الخديوى بالشعب اذا اقصى الخديوى ممثلي الشعب عن عملهم فى ادارة الحكومة واتبع طريقة الحكم المطلق واتخذ سياسة من شأنها السماح للنفوذ الاجنبى بمزيد من التدخل فى شؤون مصر من بينها اعادة انشاء المراقبة الثانية ورفض اللائحة الاساسية (الدستور) لمجلس النواب ووضع توفيق نفسه تحت حماية انجلترا وفرنسا . ونتيجة لذلك انتشر التذمر بين المصريين ضد حكومة توفيق ، وكره المصريون نظاما اعتبروه امتدادا للظلم الذى تحمله لصالح الاجانب . وصار المصريون بخطى سريعة فى طريق الثورة ضد حكومة الخديوى المستسلم للنفوذ الاجنبى ، فظهر دور الجيش الفعال فالحركة الوطنية فيما عرف بالثورة العربية تلك الثورة التى تضافرت عوامل متعددة لكي تتفجر فى النهاية ، من بين تلك العوامل تسريح الوفا من الجند ومئات من الضباط ، هذا الى الجانب ان عثمان رفض ناظرا الجهدية ، اصدر لائحة يتم بمقتضاها عدم ترقية المصريين الى الدرجات التى يستحقونها ، بينما يرقى الجراكسة الى اكتر مما يستحقون . وعندما اراد قادة الضباط احمد عرابى وعلى فهمى وبعد العال حلمى الاحتياج على ما عرف بحادثة ثكنات قصر النيل حيث قبض على هؤلاء الزعماء الثلاثة مما حرك قوة مصرية حاصرت الثكنات واطلق سراح عرابى وزملاؤه الذين توجهوا الى سرای عابدين حيث تمكنا من تحقيق طلبهم بعزل عثمان رفقى وتعيين محمود سامي

البارودى ناظرا للحرية المعروف بنزعته الدستورية وتقويمه للعناصر الاقتصادية المصرية . ولكن نظارة رياض باشا لم تكن راضية عن حركة الضباط المصريين فاختذتكمid لهم وتنهز الفرصة لعقابهم مما دعا الى استقالة البارودى وحيثنى اراد الضباط اسقاط الوزارة ، فاتصل عرابى بنواب البلد واعيانهم وحصل منهم على توکيد بالطالبة بالدستور وخصوصا انهم جميعا قد تأثروا بالحركة الفكرية التي سارت فى الدول المتدينة ، كما تأثروا بتعاليم السيد جمال الدين الافغانى ، الذى بدا بنشر تعاليمه عن الحرية فاعتلقها الشعب المصرى وبعض افراد الجيش . وفي ٩ سبتمبر ١٨٨١ قام الجيش بمظاهرة فى ميدان عابدين ونقل عرابىلخديوى طلب اسقاط وزارة رياض باشا وعودة الحياة الدستورية ، وتشكيل مجلس النواب ، وزيادة الجيش الى الحد الذى سمحت به تركيا (١٨٠٠ و ١٨ جندى) وقد أجاب الخديوى هذه المطالب فامر شريف باشا بتاليق النظارة الجديدة نتيجة لكل هذا تطور التدخل الاجنبى مصر على النحو التالي :

اولا : ارادت تركيا استغلال احداث مظاهرة عابدين وما تلاها لكتحفل مصر بقوات عثمانية ، ولكن انجلترا وفرنساعارضتنا هذا الاتجاه العثماني .

ثانيا : رغم ان انجلترا كانت تحكمها وزارة من حزب الاحرار الذى كان من مبائمه عدم التدخل فى مصر تدخلا عسكريا ، الا انها بذاتعنق فكرة التدخل للمسلح المنفرد

ثالثا : اما فرنسا فكانت تؤمن بضرورة التدخل السلاح فى مصر ريقا النفوذ الاجنبى ، ولكن هذا التدخل يتم بمشاركة انجليزية فرنسيه فقط ونوع تركيا من التدخل . وقدم شريف باشا دستور وافق عليه الخديوي توفيق ، ومجلس النواب فى اواخر سنة ١٨٨١م ولكن مجلس النواب اختلف مع الوزارة على بعض نصوص الدستور ، اذ لم يكن هذا الدستور يعطى المجلس الحق فى مناقشة الميزانية ، فاراد المجلس ان يصل على هذا الحق ، ولكن الوزارة ابى تعديل الدستور خوفا من الاحتراك بين النواب والمراقبين الاجانب . وحيثنى ارسلت انجلترا وفرنسا مذكرة مشتركة اولى للخديوى ٧ يناير ١٨٨٢م تعرفان فيها عليه مساعدتهما ضد مجلس النواب وتاييده هما فى موقعة

المعارض للحركة الوطنية وتوعدنا بالتدخل المسلح اذا لزم الامر للبقاء على نفوذ وسلطة الخديو.

وكان من الطبيعي ان يواجه المصريون المذكورة بالسخط لانها الكرت عليهم الاستمتاع بالحرية التي علقوا عليها الامال فى تنظيم حكومتها الداخلية . وترتب على قبول الخديو المذكورة المشتركة ان اشتد سخط المصريين على الخديو . كما ترتب عليها ان وجدت جبهة متحدة من الحزب الوطنى والجيش ومجلس النواب ضد تدخل إنجلترا وفرنسا . وفي نفس الوقت كانت الحركة الوطنية (العربية) تتعرض لمؤامرات داخلية الى جانب المؤامرات الانجليزية والفرنسية ، فقذنجم عن موقف شريف باشا ضد مجلس الاعيان ان استقال شريفو تالفت نظارة جديدة برئاسة محمود سامي البارودى واختير احمد عرابى ناظرا للحرية مما حرك الانجليز والفرنسيين لمحاكمة الحركة الوطنية المصرية مستغلة ما عرف بالمؤامرات الجرئيسية التي دبرها الضباط الجراكسة فى الجيش المصرى للتخلص من عرابى وزملائه من رؤساء الحزب العسكرى واخذت كلًا من إنجلترا وفرنسا تحرضان الخديو ضد عرابى بسبب موقفه من الضباط الشركسة المتآمرين بنيفهم خارج البلاد وتجريدهم من رتبهم ونياشينهم ، مما ادى الى قيام نزاع بين الخديو وكان على راسهؤلاء سلطان باشا رئيس مجلس شورى النواب ، وكانت تلك فرصة مواتية لانجلترا وفرنسا لتنفيذ مخططها لضرب الحركة الوطنية وابقاء النفوذ الاجنبى مصر قوية . اتفقت كل من انجلترا وفرنسا على القيام بمظاهرة بحرية مشتركة فى مياه الاسكندرية تأييدا للخديو ضد الحركة الوطنية . وبالفعل وصلت سفن الاسطولين الانجليزى والفرنسى الى الاسكندرية فى ٢٠ مايو ١٨٨٢ م وتقدمت الدولتان استنادا لقوتها _ بمذكرة مشتركة ثانية فى ٢٥ مايو واعتبرت بمثابة انذار نهائى للوطنيين المصريين جاء فيها : طلب استقالة النظارة التى يرأسها محمد سامي البارودى ، وبعادر احمد عرابى عن القطر المصرى مؤقتا ، ونفى عبد العال حلمى وعلى فهمى فى داخل القطر مع حفظ رتبهم ونياشينهم ومرتباتهم . وقبل الخديو المذكورة فاستقال البارودى فى يوم ٢٦ مايو ، وتشكلت وزارة جديدة فى ٢٠ يونيو واختير عرابى ناظر للحرية والبحرية وازاء ذلك لجأت فرنسا الى الدعوة لعقد مؤتمر فالاستانة من اجل ايجاد حل

للازمة المصرية للمحافظة على حقوق كل من السلطان العثماني والخديوي والاتفاقيات الدولية والترتيبات الناتجة منها مع الدول الاوربية ، واحترم الحريات التي منحتها للشعب المصري بالفرمان الصادرة من السلطان ونمو نظام الحكم المصري نموا حكيمًا . وكانت فرنسا تسعى بهذه الدعوة الى عدم ترك الفرصة للتدخل الانجليزي في مصر . ولكن تضارب المصالح بين الدول المشاركة في المؤتمر أدى إلى تعثر اعمال المؤتمر ، بينما تجرى الامور بسرعة لينفرد الانجليز بضرب الاسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢ م . وفي ٢٠ يوليو اقال الخديوي توفيق عرابي من الوزارة . ولكن الشعب المصري قرر مواصلة الدفاع عن البلاد بزعامة عرابي ، الا ان الغلبة كانت في النهاية للقوات الانجليزية التي فشلت في دخول البلاد عن طريق كفر الدوار ، فاحتلت السويس في اواى اغسطس بامر من الخديوى ، وتغلبوا على جيش عرابي بالتل الكبير في ٤ سبتمبر ثم احتلوا القاهرة في ١٥ سبتمبر . وكان انفراد انجلترا باحتلال مصر متمنيا مع رغبتها فاستمرار سيطرتها على الامور في مصر او على الاقل يكون لها النفوذ الاعلى ، وقد اخطأ الوطنيون المصريون التقدير عندما اعتبروا نزاعهم مع الخديوى مسألة داخلية لا يجب ان تتناول اهتماماً للدولة للدرجة التي تستدعي الدولة في شؤونهم ووجه الخطر في هذا التقدير ان المسألة المالية في خطوطها العريضة لم تكن الاستارا في الحقيقة يخفى ورائها تنازعاً سياسياً بين انجلترا وفرنسا خصوصاً على الاستئثار بالنفوذ الاعلى في مصر ، لم يلبث ان زادت حدته في السنوات الاخيرة في عهد الخديوى اسماعيل . ويعلق تريل Traill على وقع الاحتلال البريطاني لمصر بأنه عندما انتزع السلطة من الخديوى على يد عصيان عسكري ظهر كائناً قد صار هناك خطر داهم بان تنتقل سيطرتنا على مواصلاتنا الهندسية الى يد مجلس ثوري صار في حال ادراك ان ازمة قد تنشأ وذات طابع يهدد مصالحنا الامبراطورية لدرجة انه ما كان بوسع اية حكومة بريطانية مهما كان اتجاهها السياسي ان تقدون حركة خاصة وان فرنسا قد احتلت تونس عام ١٨٨١ م .

وهذا الرأى الذي ساقه تريل لحدث الاحتلال البريطاني لمصر . وهو بتبرير غير مقبول . وقد انزعجت اوروبا الخطوات السريعة التي اتخذتها انجلترا والتي انتهت

باحتلال القوات البريطانية لمصر . كما ان روسيا استاءت من الاجراءات البريطانية واعتبرته خروجا على سياسة الاتحاد الأوروبي ، كما ان صحف برلين هاجمت بشدة وانكرت تأييد الحكومة الالمانية لانجلترا في هذا العمل . حدث الاحتلال البريطاني لمصر مناقضا لكل المبادئ البريطانية المعلنة وحتى تبرر انجلترا احتلالها لمصر انساقت في حماية اوروبية لتشويه سمعة الحكم في مصر ، ووُجدت ان من صالحها ان تستمر هذه الحملة الشوهة لسمعة الحكم المصري باظهار عجز البلاد عن ادارة شؤونها عموما . وذلك لتبرير او تسويغ حادث الاحتلال البريطاني لنفسه . وادعت انجلترا بان احتلالها لمصر مؤقت من باب الهاء المصريين عم المقاومة وامتصاص غضب الدول الاوروبية خاصة فرنسا والروسيا ، مما دفع انجلترا الى الحصول على تأييد الالمان في مواجهة العداء الفرنسي الصريح للاحتلال الانجليزي لمصر . ومنذ عام ١٨٨٤ م طلبت فرنسا من انجلترا سحب قواتها من مصر ، فوعد اللورد جراتشيل وزير الخارجية البريطانية بان الانسحاب سيتم بداية عام ١٨٨٤ م ، التي دخلت انجلترا في مفاوضات مع تركيا عام ١٨٨٦ م من اجل الجلاء عن مصر ، واستمرت المفاوضات عاما كاملا ثم عقدت اتفاقية نصت على جلاء القوات البريطانية خلال ثلاثة اعوام ، ولكن انجلترا اشترطت ان يتأخر الجلاء اذا حدث خطر خارجي او داخلي ايضا ولكل السلطان العثماني اعتراض على موقف انجلترا ، ومن ثم لم يتم التوقيع على الاتفاقية وبقيت قوات الاحتلال البريطانية في مصر بقاء ولاية عثمانية . وبعد عام ١٨٨٧ م طرحت فرنسا وتركيا مرارا قضية الجلاء عن مصر وظل الانجليز يقدمون باستمرار مختلف انواع التاكييدات الشفهية بعزمهم على الجلاء الا انهم واصلوا البقاء في مصر . ولم يحدث تغيير جذري في هذه القضية الا عام ١٩١٤ حينما عقدت فرنسا بالاتفاق مع انجلترا اتفاق الودى الذي نص على ان تترك فرنسا الانجلترا حرية العمل في مصر ولن تطلب منها تحديد اجل معين للاحتلال الانجليزي لمصر مقابل حصول فرنسا على حرية احتلال مراكش . على ان فشل تسوية المسالة المصرية بين انجلترا والدولة العثمانية جعل بريطانيا تخطط للبقاء في مصر في الوقت الذي اشتدي فيه التناقض بين الدول الاوروبية لاستعمار افريقيا فاستمرت تمارسادارة مصر من خلال

الحماية المقنعة ، واصبح المعتمد البريطاني في مصر هو الحاكم الفعلى فهو الذى يختار كبار الموظفين الانجليز الذين يعملون فى خدمة الحكومة المصرية . وفي عام ١٨٨٨ عقدت معاهدة القسطنطينية بخصوص الملاحة فى قناة السويس بعد مفاوضات استمرت ثلاثة سنوات ، وقد نصت على ان قناة السويس ستكون حرة ومفتوحة للملاحة باستمرار سواء اكان ذلك فى وقت الحرب او السلم لجميع الباخر التجارية والحربيه ، وتمثلت سياسة الاحتلال البريطانى الداخلية فى مصر الغاء المراقبة الثنائية على شؤون مصر المالية ، ولم تشا انجلترا ان تسمح بوجود مراقبين ماليين فرنسيين بعد ان اصبحت سيطرة انجلترا على مصر كاملة وبعد ان استولى الانجليز على مقدرات الامور فى مصر عملوا على تحويلها الى قاعدة لتزويد الصناعة البريطانية بالقطن فدعا ذلك الى انشاء اعمال انشائية واسعة للرى على حساب مصر وحين اطمانت انجلترا الى الوضع فى مصر اتبعت سياسة السيطرة على كل مراقب البلاد وذلك عن طريق تعيين موظفين انجليز واوربيين ياتمرون بامرها دون اوامر الحكومة المصرية وزاد عدد الموظفين الانجليز والاوربيين وزاد نفوذهم لدرجة التعلببصورة وضعها اللورد مرومنوفى تقرير عام ١٩١٤ بقوله : "يحسن بكل بريطانى موظف فى الحكومة المصرية ان يعرف الظروف الخاصة التى يعمل بها فى هذه البلاد ، وهذه الظروف ينتجعنها بالضرورة ان يكون الاوروبي متقدما والمصرى تابعا له حتى ولو كان منصب الاوروبي دون منصب المصرى اسما ، وان القيادة للموظف الاوروبي بالضرورة " . وقد وضع " دوفرين Dufferin " اساس سياسة انجلترا فى مصر فى التقرير الذى وضعه لتنظيم الادارة المصرية ، كان يستهدف من ذلك تأكيد السيطرة الانجليزية على مصر ، ورأى ان اهم الوسائل لتحقيق ذلك صبغ الادارة المصرية بالصبغة الانجليزية . كما حدد التقرير ملامح النظام سبه النباضى الذى اراده الانجليز لمصر ، ويعتمد على

ثلاث انواع من المجالس :

١ - مجالس المديريات .

٢ - مجالس شورى القوانين .

٣ - الجمعية العمومية .

وقد اشتمل التقرير الى جانب ذلك دراسة مسائل اخرى مثل الضرائب والری والتعليم. وقد اسندت انجلترا مهمة تنفيذ هذه الإصلاحات البريطانية الى اللورد كرومتر المعتمد البريطاني في مصر . وأخذت اعداد الموظفين الانجليز تتزايد بعد ذلك . واتبع الانجليز سياسة الاستعانة بالمفتشين في الاقاليم والمديريات وبخاصة فيما يتعلق بنظراري الاشغال الداخلية . ولم يكن النقاء الموظفون المصريون نتيجة لهذا النظام الذي اقامه الانجليز يعرفون حدود اختصاصهم وان النتيجة الطبيعية لكل هذا ادى الى انخفاض مستوى المعيشة وانتشار الجهل والفقر والمرض . وكان لهذه التنظيمات اثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

الاثار الاقتصادية :

١ - اهمال الصناعة وتحول المصريين عن الاهتمام بها ، وتتبع ذلك ان كسبت انجلترا سوقا لمصنوعاتها واصبح القطن المورد الذي يعتمد عليه الفلاح . هذا ادى الى جانب خضوع الاقتصاد المصري بأكمله تحت السيطرة البريطانية ، وكان من نتائج هذه السياسة :

- ١- استحواذ بريطانيا على معظم صادرات مصر .
- ب- حرمان البلاد من زراعة الدخان .

ج- اتجاه اصحاب رؤوس الاموال الى تملك الاراضي الزراعية مما خلق طبقات الاقطاع وادت الى تدهور احوال الفلاح الصغير والاجير الزراعي . وفيما يتعلق بالصناعة فقد تدهورت بسبب تضييق الخناق عليها ، فلم تجد لها متنفسا الا في انواع صغيرة منها واتباعهم الاساليب القديمة في الصناعة ، كما ان سلطات الاحتلال فتحت ابواب الجمارك المصرية امام السلع الانجليزية وكانت تعتبر ان مصر بلد زراعي لا صناعي نتيجة لعدم وجود مقومات الصناعة بها .

*الاثار السياسية والاجتماعية :

كانت سلطات الاحتلال قد ادت الى تمية الزيادة في عدد افراد طبقة كبار المالك وهم من اطلقوا عليهم اصحاب المصالح الحقيقة وكانوا لا يملكون ما يقرب من نصف الاراضي الزراعية . وفيما يتعلق بالطبقة الوسطى المتقدمة فقد وجهت سلطات الاحتلال

جهودها لاضعافها ولذكعن طريق نشر نوع من التعليم المتوسط لا اثر له في ارتقاء الشعب ، هذا ادى الى وجود هوة بين طبقة كبار الملك وطبقة صغار الملك . وبوفاة الخديو توفيق ولية الخديو عباس حلمى الثانى سندالخديوية (١٨٨٢) بدا طور جديد فى سياسة انجلترا اذ اخذ عدد الموظفين الانجليز يتزايد فى الادارة المصرية وذلك تنفيذا لما يريد ادخاله من اصلاحات وذلك لان سلطات الاحتلال ما كانت تثق فى جس نوايا الخديو عباس الذى كان يتوق بحكم تربيته العسكرية فى بلاط فيينا والنمسا الى الحكم الشخصى و التخلص من السيطرة الانجليزية المفروضة على دولاب العمل فلم يشا التعاون مع سلطات الاحتلال . وقد رأى اللورد كرومئر ان عباس حلمى الثانى ينزع الى الاستقلال فراراً ان يقضى على هذه النزعة فى مهدها فطلب من انجلترا ارسال فرقة انجليزية الى مصر فوصلت فى ٢٣ يناير ١٨٩٠ وعندئذ بدا اللورد مرومئ يجاهر بالتدخل الاجنبى لحماية مصلحة الاجانب فى مصر وحقوق بريطانيا فى الاستمرار فى الاصلاحات التى تتوى اتمامها طبقاً للسياسة التى وضعها المندوب السامى عهد ابيه . ولا جراء فى ان الخديو عباس الثانى اعتنق مبدأ الوطنية المصرية من اول نشاته وعمل على تحقيق المصالح المصرية فى بدء حكمه والنهوض بمطالب البلاد ولو كان ذلك مخالف لسلطان تركيا او العتمدالبريطانى او فصلها العام . كذلك ساعد على تكوين بعض الجمعيات والاحزاب حتى اصوات الامة بالمناواقب باستقلال البلاد ضد اللورد كرومئر وسياسته وقد اراد اللورد مرومئ ان يجعل من عباس الثانى توفيق باشا مرة اخرى ولكن محاولاته باءت بالفشل ، ولكن الخديوى عباس حلمى الثانى غب فى انيحافظ على كرامته وان ينهض بمصر نهضة اهلية وطنية ، فبدا حكمه بنشاط وصراحة ادت الى زيادة الثروة واستتاباب العدالة وتخفيض الضرائب ونشر الامن والاهتمام بالتعليم . وكان عباس حلمى يعتمد فى تحقيق هذه السياسة على تشجيع رجال الحزب الوطنى ورجال حزب الشعب وحزب الاصلاح ورجال الدين ومسايرة الانجليز فالنواحاللى لا تتعارض مع تحقيق سياسته ، وبدأت النهضة التجارية والزراعية والصناعية تدب فى روحاً مصريين اذ تحسن انتاج الاراضى الزراعية وعادت التجارة باجزل الارباح على اصحابها ، كما ان الصناعة عادت على المشغلين بها بفوائد جزيلة

وبعد معارضات كثيرة بين الخديو عباس واللورد كرومئر استقام الحال فتظاهرة عباس حلمى بالخصوص للسياسة الانجليزية خاصة بعد ان سويف فرنسا مشاكلها مع انجلترا ١٩٠٤ غير ان الرأى العام ممثلا فى الصحافة المصرية تولى المعارضة ، فأخذ ينقد السياسة الانجليزية ويقوى الحركة الوطنية التى كان يقودها فى ذلك الوقت الزعيم مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى الذى تلخصت مبادئه فى جلاء الانجليز عن مصر ونشر الحكم الدستوريفيها ، اضف الى هذا ان الشيخ على يوسف عمل على تاليف ودمصارفى سنة ١٩٠٥ للسفر الى انجلترا وبسط القضية المصرية امام النواب الانجليز ، وعاونه فى ذلك المستر موزلى الذى كان قاضيا فى المحاكم المصرية ، واستقال لخلاف وقع بينه وبين اللورد كرومئر . وتنفيذا لهذه السياسة اتصل الشيخ على يوسف بالسير هتكر هتين عضو مجلس النواب البريطانى ، واستمرت المراسلات بين الشيخ على يوسف حتى سنة ١٩٠٧ حين سافر الشيخ على يوسف على رأس اول وفد مصرى ، وكانت مطالب هذا الوفد هي :

اولا : اعلان الدستور ثانيا : الغاء الامتيازات الاجنبية .

ثالثا : نقل اختصاص المحاكم المختلفة الى المحاكم الاهلية . وكان مناشر وقوف الروح الوطنية فى وجه الاحتلال ان اضطر اللورد كرومئر الى الاستقالة فى سنة ١٩٠٧ فخلفه السير الدنغرست الذى اراد ان يقضى على الحركة الوطنية باتفاقه معالخديو عباس واضطهاد زعماء الحركة ، ففى فترة وجوده يحضر عرض على الجمعية التشريعية سنة ١٩٠٩ مشروع يقضى بمداخل شركة قناة السويس ٤٠ سنة اخرى ولكن الجمعية رفضته . وقد كان الخديو عباس يناصر الحركة الوطنية ، ولكن المصريين عملوا على الاتصال بإنجلترا مباشرة فقام فى سنة ١٩٠٨ الى لندن وفد مصرى دعى (الوفد الإباضي) برئاسة اسماعيل باشا اباظى وقد قابل هذا الوفد ادورجرافى وزير الخارجية البريطانية وعرض عليه الوفد المصرى المطالب الوطنية ومنها ان يكون رابعاً اعضاء مجلس الشورى قطعيا لا استشاريا . وفي سنة ١٩١١ مات غورست خلفه اللورد كتشنر الذى اضطهد الوطنيين وارداد التقليل من سلطة الخديو عباس وبقى معتمدا انجلترا حتى قيام الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ . ولكن الوطنيين المصريين طالبوا باستقلال

مصر في سنة ١٩١٢ عندما كانت تركيا منهمكة في حربها مع إيطاليا فاجتمع سعد زغلول وأحمد لطفى السيد وعلى يكن وكونوا وفداً قابلاً المعتمد البريطاني وحادثوه في هذه الفكرة على أن تضمن بريطانيا هذا الاستقلال بمعاهدة بين البلدين . ولكن الحكومة البريطانية كعادتها لم توافق ، وقد كانت الحرب العالمية الأولى من أكبر العقبات في سير الحركة الوطنية إذا أخدمت هذه الحركة اثناءها . لقد نشب الحرب في أغسطس ١٩١٤ بين النمسا والمانيا وال مجر وتركيا من جهة وفرنسا وإنجلترا من جهة أخرى ، ولما كان الخديو عباس حلمي الثالث منعه الحكومة البريطانية من العودة إلى مصر بحجة انضمامه إلى اعدائها في الحرب ، وانتهزت هذه الفرصة وأعلنت الحماية على مصر ورفع السيادة التركية عنها في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ كما أعلنت الأحكام العرفية وعزل الخديو عباس حلمي الثاني وتعيين عمه الامير حسين كامل سلطاناً على مصر . وقد ظل الخديو عباس حلمي بعيداً عن مصر متقدلاً بيم تركيا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا وأسبانيا وغيرها من الدول الأوروبية . وفي سنة ١٩٣١م دارت مفاوضات بين الخديو عباس حلمي وبين الحكومة المصرية انتهت بنزوله عن المطالبة بحقوقه في ١٢ مايو سنة ١٩٣١م ، وقررت الحكومة المصرية في عهد اسماعيل صدقى باشا أن تمد عباس حلمي باشا مقابل هذا التنازل بمبلغ سنوى لنفقاته .

" الثورة المهدية في السودان "

١-اسباب الثورة :

ترتب على مجيء البريطانيين إلى مصر أن خضعت مصر فتصريف شئونها لسلطات الاحتلال البريطاني ومن أول الأمر استأثر مصیرالسودان باهتمام الانجليز . وذلك لأسباب عدة ارتبطت بالأهمية التي أخذوا على أنفسهم القيام بها من حيث إعادة تنظيم الحياة السياسية والمالية في مصر على انفاس الفوضى التي نجمت من ارتكاب المالى من جهة ، والتمرد العسكري من جهة أخرى . ولما كانت الثورة مشتعلة في السودان عند مجيء البريطانيين ، فقد صار لزاماً على سلطات الاحتلال أن تتدبر أمر هذه الثورة على وجه السرعة ، وسوف نرى أن البريطانيين أرغموا الحكومة المصرية على قبول أخلاق السودان (١٨٨٤) واخلوا المصريين السودان . واستطاعت المهدية ان تؤسس

نوعا من الحكم الذى اقتنى بالاضطراب والفوضى ، وعجز عن وقف اعتداء الاستعمار الاوروبى فاقتطعت الدول الاوروبية اجزاء من السودان . ثم قررا الاحتلال البريطانى استرجاع السودان . فاشتركت فى العمليات العسكرية فوات بريطانية الى جانب القوات المصرية السودانية (١٨٩٨) وشاءالبريطانيون اصحاب السلطان فى مصر بسباباحتلالها العسكري لهاان يفرضوا على السودان نظاما جديدا للحكم والادارة ، عرف بالنظام الثنائى يخول لهم الاشتراك مع مصرفحكومة السودان بصورة نتجعنها تتفيدتها ان استاثر الانجليز بكل نفوذ هذه البلاد دون المصريين اصحاب الحقوق الشرعية ، ودون السودانيين انفسهم الذين تمتعوا بقسط كبير من الحكومة الذاتيةفالعهد المصرى ، وقد كان هدف النظام الثنائى ان يستبدل بذلك الحكم الذاتى نوعا من الوصاية يجمع فايدينالانجليز كل السلطةويقصى عن الحكم المصريين والسودانيين على السواء بدعة ان المصريين صاروا تحت الوصاية لا يصلحون لان يشاركوا فنممارسة شئون الحكم فى بلادهم ولا مناص من تدريبهم فخطوات ونيدة على اساليب الحكم والادارة حتى يتسمى بعد ستين طولية اقامة الحكومة الذاتية .ووجه الخطورة فى هذا الادعاء انه افترض كحقيقة ان التوسيع والفتح او امتداد النفوذ المصرىى السودان كان غرضا مقصودا لذاته ، فلا يعدو اذا صح هذا الاقتران _ ان تكون وحدة الوادىالتى عمل المصريون على تحقيقها فى اوائل القرن الماضى مجرد نوع من الاستعمار الذى اراد به المصريون ان يخضعوا السودان لاستقلالهم .لوكن لم يكن الحكم المصرى قائما على الاستقلال ، وان المصريين بفضل التنظيمات الادايةالتي اوجدوها ، واصلاح طرقالمواصلات ، وانشاء البرق والبريد ، ووضع اول مشروع لسكن جديد فى السودان قد تمكنا من دعم سلطان الحكومة بالرغم من السعوبات العديدة التى واجهت الحكم المصرىى السودان ، ومن اهمها استعمال خطر تجارة الرقيق فى السنوات التى سبقت عهد الخديوية فى مصر ، وهى التجارة التى ساهم فيها بنصيب وافر المغامرون الاوروبيون فى رعاية " امتيازاتهم الاجنبية " وفي حماية قنصلياتهم وثمة حقيقة اخرى هى ان التوسيع فى اقاليم النيل العليا .وفى دارفور والصومال وهرر والسودان الشرقي لم يكن عنرغبة زيادة الفتوحات المصرية ، حقيقة لقد تربت على هذا

التوسيع انشا ما صار يعرف باسم الامبراطورية السودانية او امبراطورية مصر فى افريقيه ولكن الحافز على انشاء هذه الدولة لم يكن استعماري بل كان انسانيا . ذلك ان مبعث هذه الفتوحات الرغبة فى مكافحة الرق والنخاسة والعمل على الغاء تجارة الرقيق . وفيما يتعلق بالسودان وبالثورة المهدية ذاتها ، التمس الطاعون على الحكم المصرىي السودان لقيام هذه الثورة أسبابا مؤسسة على سوء الحكم والادارة وتدمر السودانيين من هذا الحكم وسخطهم عليه حتصاروا يريدون زواله . وعلى ذلك ذكر كتابهم اسبابا على زعمهم لقيام الثورة المهدية . اولها : ان الحكم المصرىي السودان كان مبنيا على الاستغلال ، استغلال موارد السودان لفائدة مصر وحدها ، وذلك منذ افتتاح المصريون هذه البلاد فاوائل القرن التاسع عشر ، يحفزهم في هذا الفتح ان السودان موطن الرقيق والذهب ، حتى لقد بقى الاستغلال الغرض الرئيسي للحكم طوال العهد المصرى و تلك الدعوة قد اتضحت ضعفها وعدم جدواها في دراستنا لأسباب ضم السودان الى مصر .

وثانيهما : ان المسؤولين المصريين نظروا الى الخدمة في السودان كعقوبة يوقعونها على الذين يريدون نفيهم وابعادهم . فتالفت ادارة الحكمي السودان من اراد عناصر (الموظفين) الذين كانوا موجودون هناك لأن يعطى اي اصلاحات قد تصدر عن الخديوية في القاهرة او عن الحكمدارية في الخرطوم ، كما انه كان كافيا لضياع الدولة وانتشار المظالم ، وقد اتضحت في موضوع اخر من الدراسة ان سواء " الموظفين " المسؤولين من المصريين وسودانيين في هذه البلاد كانوا من المشهود لهم بالكفاءة والامانة الذين سهروا على الادارة في الحكومة المركزية او في الاقاليم . وثالثهما : ان الحكم المصرىي السودان كان معنيا بالفتح والتوسيع لدرجة بعيدة حتى انه وضع الرغبة في التوسيع فوقاكثر الاعتبارات الجديرة بالاهتمام حقا على احتمال الذي الحكم المصرى كانت تفرقهم النزارات القبلية ، ومنعهم الانقسام من التكيل ضده ، واقعدهم عن الثورة . ان السلاح الذي كان بيدهم لا يعود الحاب والسيوف ولا نفع لهذا السلاح امام جيوش المصريين النظامية والمسلحة بالبنادق والدافع ، فكانوا في حاجة ماسة لأن يظهر بينهم زعيم يستطيع تسوية الخلافات ، وازالة اسباب الانقسام بينهم . وكانوا في حاجة العقيدة

قوية تدفعهم الى التضحية بارواحهم بالرغم من عدم جدواه السلاح ، ولذلك فانه ما ان ظهر محمد احمد المهدي حتى وحد فيه السودانيين الزعيم الذى ينفق فيهم الروح الدينية القوية والذى يستطيع قيادتهم الى الثورة على الحكم المصرى بالسودان . تلك اذا اسباب الثورة المهدية فى نظر الذين ارادوا ان يتلمسوا لقياهم مسوغا من سوء الحكم والادارة على عهد (المصريين) فى السودان . ونحن وان كنا ننفي ان الحكم المصرى بالسودان ، شأنه فى ذلك شأن غيره من نظم الحكم والإدارة، لا يخلو من شائبه . وان اتساع الفتوحات المصرية فى السودان جعل مهمة الحكم اكثر تعقيدا وحظيرة ، فان للثورة المهدية اسباب ترجع فى اصولها الى عاملين اساسيين :

_ محاولة الغاء تجارة الرقيق بالحديد والنار ومكافحة الرق والخاصة ، ثم ضعف الحكومة المركزية فى مقر الخديوية ذاتها فى القاهرة .

_ اما عن محاولة الغاء تجارة الرقيق انحصر خطرها فانها كشفت عن مواطن الضعف الكامنة فى حالة التخلخل التى كان لا يزال يمرفى مراحلها الاخيرة (المجتمع السودانى) ، عندما فرض عليه فى حالة الحكم المصرى جهاز للحكم والإدارة انتقل السودان بسيبه من (الاقطاع الشرقي) الذى كان عليه عند مجئ المصريين الى (النظام السياسى) الذى اوجب الخضوع لسلطان الحكومة الواحدة . فالمعروف ان الاقطاع الشرقي وهو النظام السائد وقتئذ فى الشرق الاوسط يختلف عن الاقطاع الغربى انهذا الاخير يقوم على قاعدتى التبعية اى العلاقات بين السيد او المتبع وتتابعه والتى تستند على قطاع الارضى ، ثم الولاء اى الولاء التابع فتاتدية الخدمة المطلوبة للسيد فى نظير الارض التى اقطعه السيد اياها ، وهذه الخدمة هى تجهيز الفرسان والجنود المسلحين لجيش السيد ، بينما فى الاقطاع الشرقي ، لا توجد التزامات عسكرية ، لانه يقوم اساسا على قاعدتى التلزم الضرائب واقطاع الارضى ، وفكلا الحالتين فى نظير خدمات معينة تنتظراو صارت تاديتها لصاحب السلطان (او للدولة) ولذلك فانه بينما قدم هد الاقطاع الغربى لظهور الامراء الاقوياء الذين لما صاروا ملوكا انشأوا الدولة الوطنية فى العصور الحديثة ، قد تسبب عن الاقطاع الشرقي ضعف السلطة المركزية وقيام الحكومات المنفصلة او المستقلة فى الولايات البعيدة عن مقر هذه السلطة المركزية

الضعيفة .وفي ظل (الاقطاع الشرقى) وتحت السيطرة الغربية تشكل المجتمع السودانى وانطبع بالصورة التى تقع عليها حتى ايام الفتح المجرى .وثمة اثر اخر للسيطرة الغربية هو ان الرق لم يليث ان تغلغلى كيان السودان الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، هذا الرقيق استخدمه اهل الطبقتين الارستقراطية والوسطى الذين هم من اலاصول العربية . فى الخدمة المنزلية وفى الزراعة ، وجندوه في جيوشهم ثم انهم صاروا ينبعون فى الاتجار به وتصديره كسلعه للتجارة لتنمية ثرواتهم فازدهرت مراكز متعددة فى احياء السودان كاسواق لتجارة الرقيق : فرسوبه ، ببر ، شندى ، سواكن مصوب ، سنار ، كوبى ، الغاشر ، بار ، الابيض ، دنقلا ، الدبة .وذلك كان الحال فى المجتمع السودانى عند مجئ المصريين الى السودان . اقطاع شرقى تتوزع فيه الاراضى والسلطة .اي سلطة الحكم . بين عدد من السلاطين والملوك والرؤساء زالزعماء لاتربط بينهم اية التزامات . وتقوم العلاقة بين هؤلاء السلاطين والملوك والرؤساء وبين بعضهم بعضا من جهة ، ثم بينهم وبين من يليهم فى الترتيب من سائر اعضاء المجتمع السودانى ، وتحتهذه السيطرة العربية دائمأ . على اساس دفع الضريبة ، وتادية اموال الالتزام ، وتملك الاراضى ، نظير دفع المال الذى عليها او فى مقابل خدمة معينة سبق او المنتظر ادائها ، او على شريطة الالتزام بتادية الاموال المربوطة عليها وفي كل هذه الحالات كان ينحصر لقياس صاحب السلطان او ضعفه فى قدرته على الزامات باعه ومرعوسيه بتادية ما عليهم من واجبات نحو سلاطينهم او ورؤسائهم وزعمائهم صاروا هم انفسهم رؤساء او زعماء او سلاطين تربط بينهم وبين اتباعهم ومرعوسيهم نفس العلاقة التربطت الماضى بينهم وبين اصحاب السلطان السابق عليهم . وهكذا الامر نجم منه انقسام السودان فى عهد السيطرة العربية الى عدمن المماليك والمشيخات . ولكن المصريين عندما جاءوا الى السودان لم يلبثوا ان ادخلوا تغييرات كبيرة على انظمة الحكم والادارة به ، يكفينا منها الان ذكر ناحيتين هامتين اولهما : انشاء جهاز للحكم والادارة يقوم على المركزية . ومعنى ذلك القضاء على الزعامات او المشيخات المحلية السابقة . وهذا ليس معناه اقصاء اهل البلاد ورؤسائهم عن شئون الحكم ، لأن الحكم المصرى في السودان كان يقوم على اشراك العناصر الوطنية في شئون الادارة والحكم في مقر الحكومة المركزية (

الخرطوم) ، وفي الادارة المحلية في الاقاليم والمديريات . واما الناحية الثانية فكانت انشاء (نظام ضريبي) وضعه اسسهمن سنوات الفتح الاولى (١٨٢٦) تحددت بمقتضاه فئات الضرائب التي فرضت الى جانب الارض على السودان . ثم نظمت طرق جبايتها ، كما اعيد النظر في الضرائب الجمركية ، ولقد بقيت هذه الفئات دون تعديل حتى سنة ١٨٥٧م عندما اعيد النظر في هذا النظام الضريبي وصدرت المرسومات الاربع المشهورة في ٢٦ يناير ١٨٥٧ والتي نظمت القواعد الادارية والمالية الجديدة ، والتي عرفها الترفيه عن السودانيين واشراكهم عن طريق مسايدهم واعيائهم وملوكهم اشراكا فعليا في شؤون الحكم والادارة ، ومن ذلك النظر في تقرير الضرائب ، وقد بقى هذا النظام حتى قيام الثورة المهدية . ونتيجة للمشروعات العمرانية التي جاء بها الحكم المصري حدث تطور في حياة السودان الاقتصادية بحيث تعدل توزيع الثروة على السكان بصورة كانت تقضي ان يتعدل توزيع عبء الضرائب عليهم اذا اريد رفع الظلم عن طبقة من الناس ، الامر الذي ادى الى التذمر والسطح من جانب الاهالي . اما العامل الثاني . فتعلق بمسألة الرقيق ويتألف كذلك من شقين الاول : اما الرق " كنظام متغلغل في كيان السودان الاقتصادي والاجتماعي لم ينجح الحكم المصري في انتزاعه في حياة السودان لأسباب متعددة . منها ان الطريقة التي اتبعت في معالجة هذه المسألة عن طريق " تنظيم " الرق بصورة يتسنى معها شيئا فشيئا انهاؤها والقضاء على تجارة الرقيق ، لم يتيح لها الفرصة او الوقت الكافي للنجاح ، وذلك لأن السلطات المصرية في السودان بالرغم من الرغم الغاء الرق وتجارة القيد في اكثر من مرة (خصوصا فسنتي ١٨٢٧ ، ١٨٥٧) ظلت ترسل الغزا لصيد الرق ، وبقي الحال على ذلك حتى وضعت مصر برنامجها الكبير في مارس ١٨٦٥ لابطال الرق وتجارة الرقيق في السودان . والشق الثاني : ان الخديوية تحت الضغط السياسي من الخارج وخصوصا من ناحية بريطانيا لم تثبت ان استبدلت باسلوب " التنظيم المنفرد لمعالجة مسألة الرق وتجارة الرقيق ، سياسة الالغاء " العنيفة للقضاء على الرق وتجارة الرقيق بالحديد والنار . فتصدع بنیان المجتمع السوداني ، وذلك المجتمع الذي عرفنا ان الرق كان رکنا من اركانه ، ويزايد بسبب سياسة الالغاء هذه " الغضب من الحكومة " .

وعلى ذلك نشا في السودان وضعا يمكن ايجاز عناصره فيما يلى :

اولاً : مجتمع متفكك او متخلخل

ثانياً : لامر منتشر بين الاهالى بسبب شعورهم بنقل عبء النظام الضريبي .

ثالثاً : تذمر منتشر بين الاهالى بسبب سياسة الالغاء (الغاء الرق) لأن هذا الالغاء صار يهدى كيان كل اسرة تقريباً في حياتها الاقتصادية والاجتماعية . ومن الواضح ان الحكومة القوية في القاهرة والخرطوم هي وحدها التي يكون في وسعها مواجهة هذا الموقف . غير ان السودانيين وجدوا في شخص محمد احمد الهدى الزعيم الذي اعتمد على اذكاء الشعور الدينى بالاهالى على الحكومة القائمة بالرغم من ان هذه كانت حكومة اسلامية لا يجوز الثورة عليها فسough محمد الانتفاض عليها باولى الامر فقدوا طاعة محكمتها لانهم استخدمو اجانب ودخلاء ولوهم امور العباد ، فظلموا الناس وقتلوا النفوس و هتكوا الاعراض ، واما عقد محمد احمد القوى فكان تجارة الرقيق الذين اعتمد عليهم كل الاعتماد فنجاح دعوته ، وزارة هؤلاء موازرة فعالة ، ولم يكن غريباً ان يصبح خليفة احمد زعمائهم وهو عبد الله الفايى ، اذ هزم شاناوشدهم باسا وقوه

بـ التمهيد للثورة : السودان بعد عزل اسماعيل :

كان الاثر المباشر لعزل الخليفة اسماعيل ان استقال غوردون " من حكمدارية السودان في ٢٩ يوليو ١٨٧٩ هذا ادى الى رد فعل كبير في السودان سرعان ما ظهر اثره في انتعاش تجارة الرقيق . واصبح سلطان الحكومة مهدد بالزوال ، ولذلك فقد كانت المشكلة التي واجهتها الحكومة المصرية في بداية عهده . واصبح من الضروري وجود حكومة قوية في القاهرة لمنع انهيار الحكم المصري في السودان . ولإنقاذ السودان من سيطرة سوف يفرضها عليه مباشرة النخاسون وتجار الرقيق هذه المشكلة هالتى واجهها الخليفة الجديد محمد توفيق ، ولكن توفيق الذى شهد عزل ابيه بسبب التدخل الاوروبى ، واعتمد هو نفسه على " الوصاية الدولية " لتحمى مستند الخليفة ضد الحركة الوطنية فى نضاله مع العربين ، لم يكن فى قدرته ان يحاول او ان يفكر فى التحرر من نفوذ التدخل الاوروبى او الوصاية الدولية التى صار يمثلها فيما يتعلق بشئون السودان وقتئذ القنصل العام бритانى فى مصر ، وذلك قبل الاحتلال البريطانى نفسه بثلاث

سنوات تقريباً . اي من وقت اعتداء توفيق عرش الخديوية . فخضع توفيق في كل ما يتصل بمعالجة مشكلة السودان الجديد لضغط الانجليز عليه . واصدر اوامره الى حكمدار السودان الجديد محمد رؤوف باشا في ٥ مارس ١٨٨٠ بضرورة ان يستمر العمل بكل همة من اجل القضاء على تجارة الرقيق . واعتبره الخديوي مسؤولاً عن كل تقصير قد يساعد على انعاش هذه التجارة . وكان من المنتظر ان يبذل محمد رؤوف كل ما وسعه من جهد وحيلة لتنفيذ معااهدة الغاء الرقيق ، ومنذ حضوره الى الخرطوم في يونيو ١٨٨٠ الى وقت عزله من الحكمدارية واستدعاؤه للقاهرة في فبراير ١٨٨٢ سهر رؤوف على تنفيذ سياسة الالغاء وسلك في ذلك طريق العنف والصرامة وكما فعل غردون من قبل . وارتکب رؤوف وهو يجد في تنفيذ سياسة الالغاء نفس الخطأ الذي ارتکبه غردون من قبل من حيث الاستعانة بالوظيفين الأجانب في كفاح حكومته ضد تجارة الرقيق فقد استبقى رؤوف في مناصبهم الأوروبيين الذين عينهم غردون حكاماً ومفتشين فمخالف الديرييات ، واصدر اليهم التعليمات بوجوب المضفي القضاء على تجارة الرقيق ، ففي بحر الغزال تسلم الحكم الانجليزي بلتون في سبتمبر ١٨٨٠ ، وفي دارفور بقى في مراكزهم كل من سلاطين في داره ، واميلينفوكوبوسيداليافي الفاشر وفي اورنستمانرو مفتشاً ففاشودة . وعلى الجانب هذا قام رؤوف محاولات عدة لوقف نشاط تجار الرقيق ، من ذلك انه اغلق طريق القوافل الذي كان الجlabون اعادوا فتحه بعد رحيل غردون بين دارفور مصر ، ومنع تصدير الرقيق إلى مصر فنكوبى والفاشر . وفي السودان الشرقي قضى رؤوف باشا على الدعاارة التي انتشرت بينهم نتيجة لعدم بيع الاماء والجواري التيمكونها ، فاستعان رؤوف بالفقهاء ومشايخ القبائل في ابطال هذه الرذلة ونجح في القضاء عليها . وكان تجار الرقيق التي تقضى عليهم الحكومة يقدمون للمحاكمة امام محاكم عسكرية ويطبق عليهم الحكم العرفي (العسكري) كما صدرت بعض حالات الاعدام .

والنتيجة لسياسة الالغاء العنيفة ان انتشار التذمر والساخطليس بين تجار الرقيق وحدهم بل وبين سواد الشعب ، الامر الذي جعل هذا التذمر والساخط عظيم الخطر على النظام

القائم ، لأن الأهلين وتجار الرقيق صارت تجمع بينهم الان رغبة واحدة هي طرد " المصريين " من السودان .

ج - الثورة : قيام المهدي :

ولد محمد احمد عبد الله المهدي بجزيرة " ابا " جنوب دنفلة في ١٢ اغسطس ١٨٤٤ م ونشأ في اسرة فقيرة وحفظ القرآن واشتهر بالورع والنقوي والتف حوله التلاميذ وانشا بالخرطوم مدرسة في سنة ١٨٦٣ م ثم صار فقيها بعد ذلك بخمس سنوات سنة ١٨٦٨ م ثمانينقل الى ابا في النيل الابيض حوالي سنة ١٨٧١ وبدا في نشر دعوته كمصلح ديني يريد تحرير العقيدة الاسلامية من الشوائب ، ويريد اعادة مجد الاسلام القديم ، وكثير اتباعه نتيجة لاقناعهم بتعاليمه ، وقسوة الحكام في جمع الضرائب ، ومقاومة الحكومة لتجارة الرقيق ، وادعى لنفسه انه المهدي المنتظر وانه لابد منطرد المصريين من السودان والامتناع عن دفع ضريبة غير العشر و الزكاة فقط ، التي نص عليها القرآن الكريم ثم دعا الى توزيع الثروة على الجميع ، وطالب انه لا يسرى في السودان سوى قانون الشرع وحده . ولقد اعتمد محمد احمد في مجاج دعوته على تجار الرقيق وخاصة (القادة) اكبر من يملكون الرقيق ويتجرون فيه .

ولقي تعضيدها قويًا من عبد الله النقاشيا خطر زعماء البقارة شاناواشدهم باسا. ومع ذلك فقد وجدت هذه الدعوة صعوبات في اول الامر منها انه كان من المتعذر دفع الاهليين إلى الثورة على المصريين كانوا يعتبرون ان ما اصابهم من اضرار كان بفعل الاجانب والاروبيين وتمسك كثيرا من السودانيين بولائهم للحكم الصرى في السودان نذكر منهم احمد الازهرى والشيخ حسين عبد الرحيم شيخ الدوى و غيرهم من مشايخ السودان . لقد اخطأ حكمدار السودان محمد رؤوف في تقدير قوة هذه الحركة الحقيقة و اخفق تماما في ادراك خطورتها ، فقد اكتفى رؤوف في اول الامر بالنصيحة للفقيه ان يقلع عن ادعائه وقام بيفاد لجنة من الفقهاء والمشايخ إلى جزيرة ابا لمناقشة محمد احمد لمعرفة ما اذا كان الفقيه هو المهدي المنتظر حقيقة ، فادت لجنة مهمتها وعادت إلى الخرطوم في شهر اغسطس وجاء فستقريرها إلى رؤوف باشا ان دعوة محمد احمد انه المهدي المنتظر كاذبة وان حوالي مائتين من الاتباع المتعصبين يلتقطون

حوله فبابا . وان الواجب يقضى استخدام القوة للقضاء فورا على هذه الحركة ، وكان محمد رؤوف اوفرد مع هذه اللجنة احمد معاونيهالحكمدارية _ محمد ابو السعود العقاد _ وكان مكلفا باحضار محمد احمد الى الخرطوم وقد وصلت اللجنة الى جزيرة ابا فى ٧ اغسطس ١٨٨١م ولكن محمد احمد الذى ادرك خطورة الذهاب الى الخرطوم رفض تلبية الدعوة . ومن ذلك الحين صار واضح ان القوة وحدها سوف تكون الوسيلة التى يمكن بها اخماد هذه الحركة وزيادة على ذلك ان القوة لدى الحكومة فى السودان كانت قليلة وموزعةفى حاميات تفصلها عن بعضها مسافات شاسعة ، ولم تكن مواقعها محصنة قبل الثورة وكانت موزعة على ١٥ حامية فى دنقلاة وبربروالخرطوم و سنار والقلايات والجزيرة والقضايا وكسلامديبيوسنهيت وهرر وكردفان ودارفور وبحر الغزال ثم خط الاستواء ، ومجموع هذه القوات ٤٩٠ ر ٤٠ فقط . ولكن لم يكن منتظرا ان تكفى هذه القوات اذا اندلعت الحرب . اضف الى هذا ان المسؤولين فى السودان لم يكن فناستطاعاتهم ان يعتمدوا على حكومة القاهرة لامدادهم بالنجدات العسكرية اللازمة لان قيام الثورة العربية التبداتيفى اوائل

١٨٨١م جعل متعدرا على حكومة القاهرة توجيه عنايتها بشئون السودان او ارسال النجدة العسكرية اليه ، ولذلك عندما جاءت اخبارالمهدى الى القاهرة ذكر " بالزلوسکى " الفصل النمساوي فرسالته الى حكومته بتاريخ ٢١ اغسطس ١٨٨١م ان المسؤولين فى القاهرة اصدروا تعليماتهم المشددة الى محمد رؤوف بطلبون منه العمل الحاسملاقتصاص من المهدى الكاذب واتباعه المارقين . ثم قام محمد رؤوف وارسل قوة بقيادة ابى السعود ٢٠٠ عسكري لمنازلتهم والقبض على " محمد احمد " فانهزمت الحملة فى واقعة عرفت باسم واقعة ابا فى ١٢ اغسطس ١٨٨١م . وقد ترتبت على ذلك كثرة اتباع المهدى وهجرة المهدى واتباعه الى كردفان وشرع بعد قوته وجعل على راسها عبد الله النقاشى . ولكن القاهرة كانت مشغولة بثورة العرابيين ولا تستطيع ارسال اي نجدة عسكرية الى السودان ، ولذلك فقد اكتفت بانعزلت رؤوف من الحكمداريه فى فبراير ١٨٨٢م لعجزه على اخماد الثورة ، وعيينت عبد القادر باشا حلمى وانتصر على المهددين فى اول الامر ولكن الثورة امتدت الى سنار وكانت القاهرة قد وافقت على

تسییر حملة جديدة بقيادة يوسف باشا الشلال لمطاردة المهدی في جبل قدير ، ولكن المهدی لم يلبث ان انزل بههزيمة ساحقة في واقعة عند جبل الجرادة في ٢٩ مايو ١٨٨٢ مقتل فيها يوسف الشلالى وعرفت باسم موقعه الشلالى . وبناء على اوامر من انجلترا تم استدعاء عبد القادر حلمى تنفيذا لسياستها لتصفية الامبراطورية المصرية وارسلت مكانه علاء الدين التركى . وفي عهد علاء الدين التركى ارسلت مصر حملة بقيادة القائد الانجليزى " هكس " لاسترداد الابيض من المهدیين لكنه فشل وفتك المهدیون بالحملة . ونتج عن ذلك سيطر المهدیون على غربالسودان كما وقع شرق السودان في قبضة عثمان دقنة احد زعماء المهدية . وطلبت انجلترا من مصر سحب الجيش المصرى منالسودان ورفض شريف باشا رئيس الوزراء ذلك واستقال ، وقلنوبار رئيس الوزراء الجديد اخلاء السودان . وعهدت انجلترا الى غوردون تنفيذ عملية الانسحاب واذاع عند وصوله الخرطوم انه تم فصل السودان عن مصر وطلب من المهدی ايقاف القتال مما شجعه على المضي في التقدم . وفتحعوااصم السودان وحصار الخرطوم التي ما لبث ان سقطت وقتل غردون في ٢٦ يناير ١٨٨٥ م وخضعت مصر لمطالب انجلترا فجعل حدود مصر عند وادى حلفا . وهكذا انتهى الحكم المصرى في السودان وتفككت الامبراطورية المصرية فافريقيا . وبعد وفاة المهدی تولى عبد الله النقاشى ، وفشل عبد الرحمن النجومى ١٨٨٩ م في هجومه على حدود مصر الجنوبيه وانهزم المهدیون عند توشكى شمال وادى الحلفا وقتل عبد الرحمن النجومى وصار السودان في العرف الدولي ارضا لا صاحب لها وبدأت الاتمامع الاستعمارية بتحريض من انجلترا على اقتسام املاك مصر في افريقيا . فاحتلت ايطاليا مصوع ١٨٨٥ م واريتريا والصومال واتفقت مع انجلترا على احتلال كسلا مؤقتا واحتلت الحبشة اقليم هرر واستولت انجلترا على ذيلع وبرير ١٨٨٤ م للسيطرة على مدخل باب المندب كما انتزعت معظم مديرية خط الاستواء وضمتها إلى مستعمراتها اوغندا ١٨٨٩ م ، واستولت فرنسا على تاجورفوجيبوتنفي الشرق ١٨٨٤ م ، وحاولت الاستيلاء على فاشودة على النيل الابيض لتصل بين مستعمراته في شرق افريقيا بمستعمراتها في غربها وبعد

ان تم للضابط الفرنسي ماشان الاستيلاء على فاشودة ورفع العلم الفرنسي عليها تدخلت انجلترا واجبرت فرنسا على الانسحاب منها .

واستكمالا لخطة انجلترا الاستعمارية فترت اعادة فتحالسودان لتضع حدا لاطماع فرنسا وغيرها من الدول منها واعدت انجلترا حملة مصرية بقيادة كتشنر لاسترداد اشتراك فيه عدد من الجنود والضباط ، واحتل الجيش المصرى دنقلا وبرير وتغلب على الاصدار فاعتبره وام دومان ودخل الخرطوم ١٨٩٨م وسار الى فاشودة وطلب كتشنر من الفرنسيين انزال العلم الفرنسي ورفع العلم المصرى على فاشودة بحجة انها ارض مصرية ، واضطر الفرنسيون الى الانسحاب . وفي ١٩ يناير ١٨٩٩م املت انجلترا على مصر توقيع اتفاقية الحكم الثنائىوالتي تتصل على : ادارة السودان مشتركة بين انجلترا ومصر وعين الخديوى حاكما عاما على السودان بعد موافقة انجلترا ولا يسرى نظام الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة فى السودان . وهكذا تم اعادة الممتلكات المصرية فى السودان بعد ان افقطعت الدولة الاوروبية اطرافه الجنوبية والشرقية ، وقادمت انجلترا مصر فيما بقى من السودان رغم مساهمتها الضئيلة فتكاليف استرداده وضحاياه ، واصبح لانجلترا السلطة الفعلية فيه وبذلك كان الغنم كله لها والغرم كله على مصر .

(الفصل السادس)

مصر وشخصيات تاریخية من محافظة قنا^٣

وهذا الفصل رغم صغره إلا أنه من أهم الفصول في مقرننا لأنه يعطي لأنفسنا الطلاب فكرة مبسطة عن أهم الشخصيات التاریخية التي خرجت من محافظتنا الفتية، وهذه المعلومات كان الباحث قد قام بتجمعها من عدة مصادر ومراجع ودوريات وموقع إلكترونية مثبتة في نهاية الفصل، وقد تم تقديمها منذ عام إلى جامعتنا المؤقرة ضمن أعمال موسوعة عامة عن محافظة قنا حول الأعلام والآثار، والتي تسعى الجامعة من خلالها الحفاظ على هويتنا التاریخية المصرية من خلال فهم الشباب لتاريخ أمتهم .

١- أحمد محمد فراج طايع (السفير)

ابن قرية أصفون المطاعنة، بعد حصوله على درجة الليسانس عام ١٩٢٦، التحق



بوزارة الخارجية وترقى حتى أصبح سفيراً لمصر في دولة اليابان ثم ألمانيا، ثم قنصلاً عاماً للمملكة المصرية في فلسطين، ومن سوء الطالع أنه كان آخر قنصل حيث بدأت الحرب ضد الصهيونية. ليرسل إلى وزارة الخارجية المصرية في يناير من سنة ١٩٤٨، حيث خطط لقطع المياه عن الأماكن التي تواجد بها اليهود، مستفيداً من كون الأماكن

التي يملكونها العرب في القدس مليئة بالآبار، بينما لا توجد أي آبار في الأحياء اليهودية والتي كانت تسع مائة ألف يهودي، إلا إن تدخل مجلس الأمن عدة مرات أنقذ يهود القدس من الكارثة التي خطط لها. وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو كان أول وزير للخارجية لمصر .

^٣ محافظة قنا كانت تشمل على مراكز وقرى ومدن محافظة قنا بالإضافة إلى الأقصر حتى انفصلت عنها عام ٢٠٠٩م.

٤- أنور عبد الفتاح أبو سحلي



ولد في فرشنوط ١١ يناير ١٩١٩م، قانوني مصرى ووزير للعدل. وعمل كوكيل النائب العام في ١٩٤٦، ورئيس محكمتي شمال وجنوب القاهرة عام ١٩٧٧م والنائب العام لجمهورية مصر العربية ١٩٧٨م، ثم وزير العدل ١٩٧٩م، وعضو الأكاديمية الدولية للمحامين المتراوفين بالولايات المتحدة. توفي في ١١ يناير ٢٠٠٠.

٣- الحفني (الشيخ)

نقيب مسجد السيدة زينب، توفي في ليلة ثورة ١٩٥٢م، فسر للشيخ المراغي حلمه "رأيت كأني سقطت في بئر، وخرجت منه ثم وقعت في نفس البئر، ولم أخرج منه" بأنه سيتولى مشيخة الأزهر مرتين، وهو أيضاً صاحب المقوله "المناصب تفتح الأبواب، لكن المودة تفتحها أكثر"

٤- عبد الخالق حسن الميال (الدكتور)



ابن البراهمة، أحد شيوخ وفقهاء القانون في مصر، كما وضع القوانين والتشريعات في العديد من الدول العربية، كما استعانت به دوله الامارات العربية المتحدة في تأسيس كلية الشرطة هناك وترأسها لفتره طويله.

٥- الطيب (الشيخ المنتقل)

هو الشيخ محمد أحمد الطيب الحسانى، ولد في المراشدة بمحافظة قنا، والد الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر، تعلم حتى دخل الأزهر، وأخذ عن علماء التصوف، ليحوي علوم الحقيقة بجوار علوم الشريعة، فأذن له شيخه بتلقين أوراد الطريقة الخلوتية للمربيين. توفي رضي الله عنه عام ١٩٨٨م. والشيخ الطيب والد لكل من فضيله أ.د. أحمد الطيب (شيخ الأزهر)، الشيخ (محمد الطيب) شيخ الطريقة الحالى بالقرنة.

٦- الطیب (الإمام الأکبر شیخ الأزہر)



ولد في القرنة، والتحق الطيب بجامعة الأزهر حتى حصل على شهادة الليسانس في العقيدة والفلسفة عام ١٩٦٩م، ثم شهادة الماجستير من جامعة الأزهر عام ١٩٧١م، ودرجة الدكتوراه عام ١٩٧٧م، في نفس التخصص من جامعة الأزهر. تدرج سيادته في التسلسل العلمي الوظيفي حتى وصل إلى أستاذًا للعقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر. عين عميداً لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بمحافظة قنا. ثم عميداً لكلية الدراسات الإسلامية والعربية بأسوان. ثم عميداً لكلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية العالمية بيلاكتستان. وفي الفترة ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣ - ٢٠١٠ مارس ٢٠١٠ عين فضيلته رئيساً جامعة الأزهر، وأخيراً، شيخاً للأزهر الشريف منذ ١٩ مارس ٢٠١٠ حتى الآن.

٧- عبد الباسط عبد الصمد

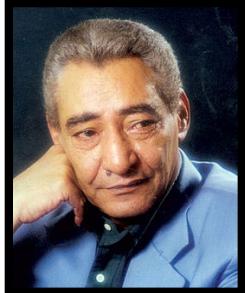


ولد ١٩٢٧م بأرمانت، لُقب بـ"الحنجرة الذهبية" وـ"صوت مكة". دخل الإذاعة المصرية سنة ١٩٥١م. عين قارئاً لمسجد الشافعي عام ١٩٥٢م، ثم لمسجد الإمام الحسين ١٩٥٨ ترك للإذاعة ثروة من التسجيلات إلى جانب المصحفين المرئى والموجود ومصاحف مرتبة لبلدان عربية وإسلامية، وكان أول نقيب لقراء مصر سنة ١٩٨٤م. كرمته سوريا بمنحة وسام الاستحقاق ووسام الأرض من لبنان والوسام الذهبي من ماليزيا ووسام من السنغال وأخر من المغرب وأخر الأوسمة التي حصل عليها كان قبل رحيله من الرئيس محمد حسني مبارك في الاحتقال بليلة القدر عام ١٩٨٧. توفي يوم الأربعاء ٣٠ نوفمبر ١٩٨٨م

٨- عبد الرحمن الأبنودي (الحال)

شاعر مصري يعدّ من أشهر شعراء العامية في مصر. ولد في ١١ أبريل ١٩٣٨ في قرية أبنو، لأب كان يعمل مأذوناً شرعياً وهو الشيخ محمود الأبنودي، وانتقل إلى مدينة قنا وتحديداً في شارع بنى على حيث استمع إلى أغاني السيرة الهلالية التي تأثر بها.

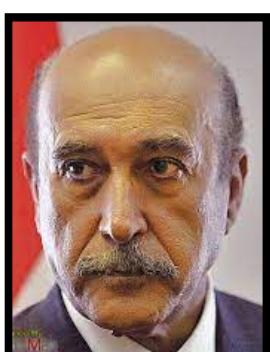
الشاعر عبد الرحمن الأبنودي متزوج من المذيعة المصرية نهال كمال وله منها ابنتان آية ونور. من أشهر أعماله السيرة الهلالية التي جمعها من شعراء الصعيد ولم يُلْفِها. ومن أشهر كتبه كتاب (أيامي الحلوة) (والذي نشره في حلقات منفصلة في ملحق أيامنا الحلوة بجريدة الأهرام) تم جمعها في هذا الكتاب بأجزاءه الثلاثة، وفيه يحكى الأبنودي قصصاً وأحداثاً مختلفة من حياته في صعيد مصر. توفي في أبريل ٢٠١٥م.



٩- علي الدشناوي

علي الدشناوي؛ الذي ألف كتاب سلط الدهر "أعجوبة العصر"، وهي رسالة ليس فيها حرف منقوط، وقد تم إهداؤه للزعيم جمال عبدالناصر.

١٠ - عمر محمود سليمان (اللواء)



هو رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية السابق، ولد ١٩٣٦. تلقى تعليمه في الكلية الحربية بالقاهرة، ومن بعد ذلك تلقى تدريباً عسكرياً إضافياً في الاتحاد السوفياتي السابق ودرس أيضاً العلوم السياسية في جامعة القاهرة وجامعة عين شمس. قبل توليه إدارة المخابرات العامة عام ١٩٩٣ عمل رئيساً لفرع التخطيط العام في هيئة عمليات القوات المسلحة، ثم مديرًا في المخابرات العسكرية. أهم المؤهلات العلمية والعسكرية التي حصل عليها (بكالوريوس في العلوم العسكرية. ماجستير في العلوم العسكرية. ماجستير في العلوم السياسية، من جامعة القاهرة. زمالة كلية الحرب

العليا. دورة متقدمة، من الإتحاد السوفيتی). أما عن الأوسمة والأنواط والميداليات (وسام الجمهورية، من الطبقة الثانية. فُوط الواجب، من الطبقة الثانية. ميدالية الخدمة الطويلة والقدوة الحسنة. نوط الواجب، من الطبقة الأولى. نوط الخدمة الممتازة.)

- ١١ - فكري عبيد

ولد في ١٩١٦، وكان شقيقه الزعيم مكرم عبيد - أكبر منه بـ ٢٦ عام - بمثابة الأب



والمعلم، تخرج من كلية الحقوق ١٩٣٧، عمل مع أخيه في مكتبه بالمحاماة وشاركه في الحياة السياسية. تعلم من خلال تواجهه في حزب الوفد المواطن، إذ أن الحزب كان له دور تاريخي مشرف في وحدة المسلمين ولحوthem من المسيحيين. كما نجح السادات بذكائه ودهائه في الاستفادة منه، فعندما

اشتد التيار الإسلامي في أسيوط وصارت مصر كلها على حافة الهاوية أرسل السادات فكري عبيد الذي استطاع برصيده الوطني الضخم أن يحتوي الأزمة ويعيد الهدوء إلى أسيوط بسلامها وأقباطها.

تزوج فكري من وداد إسكندر مينا وهي ابنة عائلة برجوازية من أسيوط. وقد لعبت دوراً حسناً في نجاحه وشعبيته، فقد اتسمت بذكاء خارق وخفة دم فاكتسبت الزوجة تقدير كل أصدقائه ومربييه، وجعلت من البيت وجهة لكل معارفه وقادسيه تستقبلهم بترحاب.

- ١٢ - فهمي عمر (الإذاعي)

وُلد في ١٩٢٨، حصل على لسانس الحقوق سنة ١٩٤٩. عُين مذيعاً في ١٩٥٠

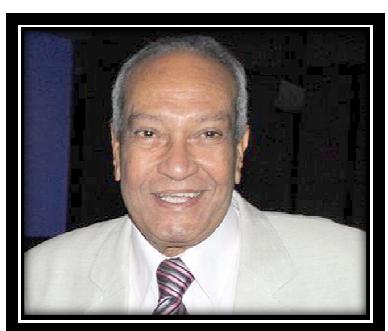


وبسبب لهجته الصعيدية اشتهر بلقب المذيع الصعيدي. في صباح ٢٣ من يوليه سنة ١٩٥٢ فتح الإذاعي فهمي عمر الميكروفون لأنور السادات ليلقى أول بيان للثورة المصرية المجيدة. قدم ثلاث حلقات لنجمة الغناء العربي أم كلثوم. قدم برنامج ساعه

لقبك وبرنامج مجلة الهواء. هو صاحب أول تعليق وتحليل لمباريات دوري كرة القدم

في مصر قبل ظهور التلفزيون فكان يقدم نتائج المباريات. وهو المؤسس الحقيقي لاذاعة الشباب والرياضة. قام بتغطية ست دورات أولمبية. تم تعيينه رئيساً للاذاعة المصرية في ١٩٨٢.

- ١٣ - محمد صفاء عامر (الكاتب)



ولد الكاتب في ١٩٤١ ، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٦٣ ، وعمل في السلك القضائي حتى أصبح مستشاراً بمحكمة الإسكندرية، ثم استقال وتفرغ للكتابة . كان صعيد مصر مصدراً لموضوعات وقضايا ناقشتها أعماله التلفزيونية والسينمائية ومنها فيلم (صعيدي رايح جاي)،

واشتهر عامر بكتابه المسلسلات التلفزيونية التي عالجت قضية الثأر والعادات القبلية في الصعيد ومنها (الفار من الحب) و(أفراح إبليس) و(ذئاب الجبل) و(الضوء الشارد) و(حدائق الشيطان). توفي في ١٣ أغسطس ٢٠١٣ م.

- ١٤ - محمد عبد الوهاب (الصحفي)



الأستاذ محمد عبد الوهاب البعيري بن محافظه قنا (القلعه) والذي يعمل في بلاط صاحبه الجلة كونه نائب رئيس تحرير جريدة الجمهورية.

- ١٥ - مكرم عبيد باشا

ولد مكرم عبيد في ٢٥ أكتوبر عام ١٨٨٩ لعائلة من أشهر العائلات القبطية



وأنشأها، درس القانون في أكسفورد، وحصل على ما يعادل الدكتوراه في عام ١٩١٢ . في عام ١٩١٣ عمل سكرتيراً للواقع المصرية، ثم سكرتيراً خاصاً للمستشار الانجليزي طوال مدة الحرب العالمية الأولى، ولكن بسبب كتابته رسالة في معارضه المستشار الانجليزي "برونيات" شارحاً فيها مطالب الأمة المصرية وحقوقها إزاء الانجليز، استغناوا عنه.

فعُين أستاداً في كلية الحقوق وظل بها عامين كاملين. في عام ١٩١٩ انضم إلى حزب الوفد وعمل في مجال الترجمة والدعائية في إنجلترا وفرنسا وألمانيا ضد الحكم والاحتلال الإنجليزي، ثار لما تم ذُكره سعد زغلول وقام بإلقاء الخطاب والمقالات مما تسبب في القبض عليه ونفيه. في عام ١٩٢٨ عندما شكل النحاس وزارته عين مكرم وزيراً للمواصلات، وفي عام ١٩٣٥ أصبح سكرتير عام الوفد وبعد معايدة ١٩٣٦ عين مكرم عبيد وزيراً للمالية، وشارك في الوزارات الثلاثة التي شكلت برئاسته كل من أحمد Maher والنقراشي في عام ١٩٤٦. كان أحد مفكري الأقباط في حقبة الخمسينات، يُعد أشهر خطيب في التاريخ السياسي المصري الحديث. ولما لا وهو صاحب المقوله الشهير "حن مسلمون وطننا نصارى ديننا، اللهم اجعلنا نحن المسلمين لك، وللوطن انصارا.. اللهم اجعلنا نحن نصارى لك، وللوطن مسلمين". بالوحدة الوطنية انتصرت ثورة يوليو وحققتنا الجلاء لتردد سماوات مصر "الله أكبر" وتدق أجراس الكنائس في ايقاع متجانس ويعم البلاد، من ساحل البحر إلى أقصى الجنوب، شعار "الدين للديان والوطن للجميع". توفي في ٥ يونيو ١٩٥٩.

- ١٦ - منصور عيسوي (اللواء)



ولد ١٩٣٧ م في مدينة إسنا، والتحق بكلية الشرطة وتخرج فيها عام ١٩٥٩ م. بدأ حياته الشرطية في مديرية أمن القاهرة، وتدرج في المناصب، حتى وصل إلى مفتش أمن القاهرة، ثم وكيلًا لإدارة مباحث القاهرة، ثم مديرًا لأمن الجيزة ١٩٨٨، واستمر بها ٣ سنوات. وعيّن مساعد وزير الداخلية بشمال الصعيد ١٩٩١، ثم مساعدًا لوزير الداخلية لوسط الصعيد ١٩٩٢، ثم مساعدًا أول للوزير ومديراً لأمن القاهرة ١٩٩٣، ثم مساعدًا أول لوزير الداخلية للأمن العام ١٩٩٥، ثم عين محافظاً للمنيا ١٩٩٦ حتى ١٩٩٧. آخر منصب شغله اللواء عيسوي قبل تعيينه وزيراً للداخلية كان منصب محافظ المنيا. تم تعيين اللواء عيسوي وزيراً للداخلية في الساعات الأولى من يوم الأحد ٦ مارس ٢٠١١ في وزارة عاصام شرف.

(أهم المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث في الفصل الثامن)

- وزارة المعارف العمومية: الأيام الملكية في صعيد مصر سنة ١٩٣٠م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣١م.
- ذاكرة مصر: مئوية فاروق الأول "فص الختم في تاريخ الأسرة العلوية". العدد الأربعون - إبريل ٢٠٢٠م.
- أحمد الجارد: أضواء جديدة على الحملة الفرنسية بالبارود بصعيد مصر، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠١٧م.
- أنس عبدالقادر (الفنان التشكيلي): شخصيات من دشنا" ، ٢٠١٤م.
- الموقع الإلكتروني:

البوابة الإلكترونية لمحافظة قنا

البوابة نيوز

الجمهورية أون لاين

بوابة الأهرام الإلكترونية.

بوابة المصري اليوم الإلكتروني.

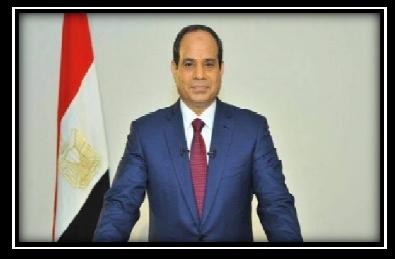
بوابة صدى البلد الإلكترونية.

موقع مصراوي الإلكتروني.

رموز تاريخية من محافظة قنا ومصر على الفيسبوك

ويكيبيديا

مصرنا الغالية في عيون أبنائها

صاحب المقوله	المقوله
 الرئيس عبد الفتاح السيسى .	مصر أم الدنيا و هتبقى أبد الدنيا
	الشعب المصري هو المعلم هو الخالد أبداً
 فضيلة الشيخ الشعراوى	مصر كنانتة الله في أرض الله



قداسة البابا شنودة

مصر ليست وطناً نعيش فيه
بل وطن يعيش فينا



قداسة البابا تواضروس

وطن بلا كنائس
أفضل من كنائس بلا وطن



سعد باشا زغلول

ال المصري الحق هو
من يخلص في العمل



مکرم عبید باشا

اللهم يارب المسلمين والنصارى
اجعلنا نحن المسلمين لك
وللوطن انصارا واجعلنا نحن
نصارى لك وللوطن مسلمين



المؤرخ العظيم شفيق غربال

النيل والמצרים هبة
مصر للمصريين



الراهب جمال حمدان

من كان أبوه التاريخ، وأمه الجغرافيا
 فهو ملك

(تاریخ مصر الحدیث والمعاصر)



قسم الفرقة (.....)



..... : اسم الطالب

..... رقم الجلوس :

كيف استفادت من دراسة المقرر لخدمة مصرنا الغالية ومحتملنا الصعيدي؟

(تاریخ مصر الحدیث والمعاصر)



قسم الفرقة (.....)



..... م الطالب :

..... رقم الجلوس :

أحب في هذا المقرر:

لا أحب في هذا المقرر:

(تاریخ مصر الحدیث والمعاصر)

الطالب :

..... رقم الجلوس :

الوصيات لتحسين وتطوير المقرر:

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق

غير المنشورة :

أ - العربية :

- ١- دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، محفظة رقم ٤٨ ، مجلس الوزراء - قرارات وزارية ، قرار مجلس الوزراء في ١٦/٣/١٩٢٢ .
- ٢- دار الوثائق القومية ، رئاسة مجلس الوزراء ، محفظة ١٣/أ كتاب حضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا إلى حضرة صاحب الجلالة الملك في ١٧/٤/١٩٣٥ .
- ٣- محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٦ مذكرة توفيق نسيم للملك في ١٧/٤/١٩٢٣ .
- ٤- دار الوثائق القومية ، رئاسة مجلس الوزراء ، مجلس النظار ، محفظة ٣/أ ، القرارات التي أصدرتها لجنة وضع المبادئ العامة لوضع الدستور ١٩٢٢ .
- ٥- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٥ مجالس نيابية ، انظر مواد دستور ١٩٢٣ بمجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٢٣ .

ب - الأجنبية :

- ١- F.O. 407/196. No. 51 Allenby to Curzon , Jan.22, 1923. ،
- ٢- F.O. 407/197 No. 70 Scott to Curzon , 14/9/1924.

المنشورة :

- ١- الحكومة المصرية ، لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة للدستور ، المطبعة الأميرية ، بولاق القاهرة ، ١٩٢٤ ، محضر الجلسة الأولى في ١٩٢٢/٤/١٩ .
- ٢- الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية ١٩٢٣ ، المطبعة الأميرية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٢٤ .
- ٣- مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٢٤ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٢٥ .

ثانياً: الرسائل العلمية :

- ألفت محمود فؤاد عاطف : العمال والحركة العمالية في مصر ١٩٤٢ - ١٩٦١ ، رساله ماجستير "غير منشورة" ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، ١٩٨٥
- حنين عبدالله صالح الحديدي : الحركة النقابية والعمالية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، رساله ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦
- ولاء وجيه محمد : فاعلية الانفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر ١٩٩١ - ٢٠١١ ، رساله ماجستير ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، ٢٠١٣
- ثالثاً: المراجع العربية :
 - ابراهيم حرم وآخرون : الجمعيات الأهلية وازمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، دار الامين ، القاهرة ، ١٩٩٨
 - أحمد فارس عبد المنعم : السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية ١٨٠٥ - ١٩٨٧ م . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧
 - أميمة صابر البغدادي : الحركة الوطنية المصرية من ١٩١١ إلى ١٩٢٤ ، رساله ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٢ ، غير منشورة ٠
 - بيتر مانسفيلد؛ ترجمة، عبدالحميد فهمي الجمال : تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥
 - جلال السيد ، سامي مهران : البرلمان المصري ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٤
 - جلال امين : قصة الاقتصاد المصري "من عهد محمد علي الى عهد مبارك" ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠١٠
 - د. على الدين هلال : السياسة والحكم في مصر (العهد البرلماني ١٩٥٢ - ١٩٢٢) ، القاهرة ، ١٩٧٧ ٠
 - د. محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ، مكتبة دار المعارف المصرية بالقاهرة ، ١٩٥١ ٠
 - د. محمود حلمى مصطفى : تاريخ مصر السياسي ١٩٥٢ - ١٩٨٢ ، مكتبة الطليعة بأسيوط ، ١٩٦٧ ٠

(تاریخ مصر الحديث والمعاصر)

- د. محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢ - دراسة تاريخية وثائقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ، ١٩٨٠ .
- سامي مهران : الحياة النيابية في مصر ، جمعية الإخاء للعاملين للبرلمانات العربية - مركز التدريب البرلماني العربي ١٩٩٥ .
- شحاته صيام : التصنيع والبناء الطبقي في مصر (١٩٣٠ : ١٩٨٠) ، دار المعارف ، ١٩٩٠ .
- طعيمة الجرف : ثورة ٢٣ يوليو ، دار النهضة العربية بالقاهرة ، ١٩٦٥ .
- عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية - ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، كتاب الشعب ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية (يشتمل على تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المغفور له سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧) ج ١ ، مكتبة النهضة المصرية ، ط ١ ، ١٩٤٧ .
- عبدالعزيز الرفاعى : ثورة مصر سنة ١٩١٩ دراسة تحليلية تاريخية (١٩١٤ - ١٩١٩) دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٦ .
- عبدالعظيم رمضان : الصراع الإجتماعي والسياسي في مصر " منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ " ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- عبدالعظيم رمضان : تاريخ مصر والمزورون ، مطبعة الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- عبدالنعيم ضيفي عثمان : تاريخ الثورات المصرية " من عصر الفراعنة حتى العصر الحديث " دار الرشاد ، القاهرة ، ٢٠١٣ .
- ماسيمون كامبانيني : تاريخ مصر الحديث من النهضة في القرن التاسع عشر إلى عصر مبارك ، ترجمة ؛ عماد البغدادي ، مراجعة ؛ عماد ابوغازى ، المطبع الاميرية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
- مایسه الجمل: النخبة السياسية في مصر " دراسة حالة النخبة الوزارية " مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ .

- محمد العجرودي : مبارك والطبقة العاملة ، (د.ن) ، ٢٠٠٥
 - محمد خليل صبى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ج ٥ ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٣٩ .
 - محمد زكى عبد القادر : محن الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ، كتاب روز اليوسف ، العدد السادس ١٩٥٥ .
 - محمد عبدالفتاح ابوالفضل : تأملات في ثورات مصر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠١٠
 - مذكرات إبراهيم الهمبواوى ، تحقيق ، عصام ضياء الدين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ .
 - منى مالك : يوسف صديق ودوره في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٩
 - الواقع المصرية ، عدد ٤٢ في ١٩٢٣/٤/٢٠ .
 - وزارة المعارف العمومية: الأيام الملكية في صعيد مصر سنة ١٩٣٠م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣١م.
 - ذكرة مصر: مؤدية فاروق الأول "فص الخاتم في تاريخ الأسرة العلوية". العدد الأربعون- إبريل ٢٠٢٠م.
 - أحمد الجار: أضواء جديدة على الحملة الفرنسية بالبارود بصعيد مصر، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠١٧م.
 - أنس عبدالقادر (الفنان التشكيلي): شخصيات من دشنا" ، ١٤٢٠م.
 - رابعاً: المراجع الاجنبية :
 - A report by thesolidarity center ; The struggle for worker rights , printed in US.
 - Joel Gordon : Nasser's blessed movement , new york , oxford
- خامساً: الدوريات :
- جريدة الاهرام

- جريدة الجمهورية
- الجريدة الرسمية
- مجلة الدراسات التاريخية
- مجلة العربي
- مجلة الهلال

سادساً: الواقع الإلكتروني:

- البوابة الإلكترونية لمحافظة قنا
- البوابة نيوز
- الجمهورية أون لاين
- بوابة الأهرام الإلكترونية.
- بوابة المصري اليوم الإلكتروني.
- بوابة صدى البلد الإلكترونية.
- موقع مصراوي الإلكتروني.
- رموز تاريخية من محافظة قنا ومصر على الفيسبوك
- ويكيبيديا